

السودان

الصراع من أجل البقاء

1993 - 1984

جراهام ف. توماس

ترجمة

الطيب الزبير الطيب المنصور



Bibliotheca Alexandrina
0157303



جراهام ف. توماس

- ولد بكمافون جلامورفان في 21 يوليو 1921 .
- تخرج بليسانس (درجة شرف) في التاريخ من كلية ساوث ويلز الجامعية .
- حصل على درجة الماجستير من جامعة ويلز عام 1950 . اشتغل مع وزارة التربية والتعليم ثم نقل إلى مكتب السكرتير الإداري وعمل مع آخر سكرتير إداري للسودان السير جيمس روبرتسون .
- عمل مع أول حكومة وطنية وأشرف على الدورات التدريبية للسودانيين في مجال الإدارة والصناعة .
- دُعي لزيارة السودان بواسطة مختلف الحكومات التي تعاقبت على البلاد بعد حصولها على الاستقلال .
- انضم لخدمة حكومة صاحبة الجلالة وعمل في وزارة التعليم والعمل والأراضي بكنيا .
- عاد إلى المملكة المتحدة حيث عُيّن عميداً للكلية هنتركومب مينور لتعليم الكبار في ساوث بكنجهام شايا حيث أصدر سلسلة محاضرات هنتركومب ذات المكانة العلمية المرموقة .

السودان
الصراع من أجل البقاء
1993 - 1984

دار الفرجانى

للنشر والتوزيع

القاهرة ٩ ميدان الذهبى
منشية البكرى
مصر الجديدة
ت : ٢٩٠٥٨٩٥
ص.ب ٢٣٨٢ الحرية

دار الآمين

للنشر والتوزيع

القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفى
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥
العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ ش سوهاج
من ش الزقازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص.ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١

رقم الإيداع ١٩٩٥/٤٦٩١

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

السودان

الصراع من أجل البقاء

1993 - 1984

جراهام ف. توماس

الطيب الزبير الطيب المنصور

دار الفرجاني
للنشر والتوزيع
القاهرة - طرابلس - لندن



الإهداء

إلى زوجتي إزمى ...
التي شاركتني حبي للسودان وأهله ...
لأكثر من أربعين عامًا ...
أهدي هذا الكتاب ،،

المؤلف

شكر وعرفان

يسعدنى أن أسجل شكرى وتقديرى للعون الذى حصلت عليه فى إعداد مادة هذا الكتاب من الدكتور / يوسف بدرى ، وفتحى سليمان ، وعثمان ميرغنى، والحارث إدريس، وجون لوك ، وبيتر تومسون (مراقب السودان) ، وبيتا دودرى ، والذرو موسون ، والعاملين بمنظمة العفو الدولية ولكثيرين من الإخوة السودانيين الذين لا يسع المجال لذكرهم واحدًا واحدًا .

والشكر مقرون لفتحى سليمان ، وبيتر تومسون ، وجون لوك ، والحارث إدريس ومنظمة العفو الذين أمدونى بصور فوتوغرافية ضمنتها هذا الكتاب .



المحتويات

الموضوع	صفحة
الاهداء	5
قائمة الصور	10
المقدمة	13
تمهيد	17
الفصل الأول : تراث المهدي 1884 - 1984	19
الفصل الثاني : نهاية النميري وقيام المجلس العسكري الانتقالي	39
الفصل الثالث : النظام التعددي في بلاد التعدد	51
الفصل الرابع : أول ثورة للديمقراطية	65
الفصل الخامس : الصراع من أجل الحفاظ على الديمقراطية	75
الفصل السادس : من يحكم السودان ؟	99
الفصل السابع : الانقسام والتفكك	115
الفصل الثامن : العسكريون ، الأصوليون والبديل	125
الفصل التاسع : الخلاصة - الظل والطيف	147
الملاحق	163
المصادر	273

الصـور

خلفاء المهدي .. ص 12.

- 1 - صاحب السعادة صادق المهدي مع المؤلف . ص 91.
- 2 - المجلس العسكري الانتقالي مع الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ص 92.
- الطواف على الدوائر الانتخابية ، انتخابات 1986 . ص 92.
- 3- السيد صادق المهدي رئيس وزراء السودان ومارجريت تاتشر في مقر الحكومة بلندن أكتوبر 1986 . ص 93.
- 4 - المشير جعفر محمد نميري رئيس السودان 1969 - 1985 . ص 94.
- نقل السلطة إلى الجمعية التشريعية 1986 . ص 94.
- 5 - مبنى البرلمان ، بناء الرومانيون للنميري . ص 95.
- أول اجتماع للبرلمان 1986 . ص 95.
- 6- محمد عثمان الميرغني زعيم الطريقة الختمية ورئيس الاتحاد الديمقراطي ص 96.
- صادق المهدي قائد الأنصار وحزب الأمة . ص 96.
- 7- صادق المهدي مع نصر الدين الهادي ، وعثمان جاد الله ، وعبد الله محمود، وعبد اللطيف صالح ، وعوض صالح يقرأون القرآن بسجن كوبر 1984 ، ص 97.
- صادق المهدي مع آية الله منتظري في باريس . ص 97.
- 8 - السودانيون وهم يهاجمون سجن كوبر ، أبريل 1985م وتبدو مشنقة النميري في الصورة . ص 98.
- الانتفاضة في الخرطوم ، أبريل 1985 . ص 98.

- 9- حرب الجنوب - الضحايا . ص 189.
- حرب الجنوب - الأيتام . ص 189.
- 10- الفيضانات - أوقفت المواصلات . ص 190.
- الفيضانات التي تبعثها المجاعة 1986 - 1987 . ص 190.
- 11- فرقة من الجيش الشعبي لتحرير السودان . ص 191.
- قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تجوب الغابة في شاحنة حكومية
استولوا عليها . ص 191.
- 12- العقيد « جون قرنق » قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الشعبية
لتحرير السودان . ص 192.
- بونا ملوال . ص 192.
- 13- حسن الترابي قائد الجبهة الإسلامية القومية . ص 193.
- 14- محمد سيد أحمد عتيق - كمال العوض الجزولي - على الماحي الزاكي -
الحاج عبد الرحمن عبد الله نقد الله . ص 194.
- ضحايا النظام . ص 194.
- صور تفضلت بها هيئة العفو الدولية . ص 194.
- 15- الفريق عمر حسن البشير . ص 195.
- 16- سارة محمود الفاضل ، زوجة صادق المهدي . ص 196.
- خريطة السودان . ص 164.

* * *



الإمام عبد الرحمن المهدي
1959 - 1885



الإمام الصديق المهدي
توفي عام 1961



الإمام الهادي المهدي
أُغتيل عام 1970



صادق المهدي
رئيس وزراء 1966 - 1967، 1986 - 1989

خلفاء المهدي

مقدمة

« في التحليل النهائي يكون ضمير
الإنسان هو الجوهر الحقيقي للتاريخ » .
هارك بلوخ

بحلول العام 1998م يمضى على معركة أم درمان قرن من الزمان ؛ تلك
المعركة التى أباد فيها كتشنر باشا قائد الحملة البريطانية المصرية جيش عبد
الله ودتورشين خليفة محمد أحمد المهدي وقضى بذلك على دولة المهديّة ، وفى
العام 1899م قتل الخليفة عبد الله كذلك وأسدل الستار على ثلاثة عشر عامًا من
الحكم المهديّ .

وكان محمد أحمد المهدي قد أفلح فى طرد الحكام الأتراك المصريين من
السودان وتمكن بفضل ذلك من خلق نوع من الوحدة الوطنية ضمت شتاتًا من
القبائل المختلفة .

وعلى كلّ فقد تباينت مواقف السودانيين من الثورة المهديّة ، فهى بالنسبة
للمسلمين ، السُنّة السلفيّة بدعة ، إن لم تكن ضلالة ؛ ومن بين هؤلاء أسرة
محمد عثمان الميرغنى الذى أسس الطريقة الختمية فى القرن الثامن عشر ، والذى
يحظى باتباع كثيرين فى الشمال والشرق بالإضافة إلى سكان المدن ، ودخلت
بعض القبائل فى حروب مريعة ضد المهدي والخليفة عبد الله وتكبّدت خسائر
كبيرة ، ومن هذه القبائل قبيلتا - الجعليين والشكرية - وبقيام دولة الحكم
الإنجليزى المصرى اسمًا ، البريطانى واقعا ، منحت هذه القبائل تأييدها الكامل
لِلإدارة الجديدة ، ودارت الدائرة على أنصار المهدي الذين تعرضوا للكبّ

والنفي والرقابة اللصيقة بواسطة أجهزة الاستخبارات العسكرية حتى العشرينات من القرن العشرين ، فقد حرص الحاكم العام وإدارته على ألا يكون لأنصار المهدي أى نفوذ أو قوة ؛ ولكن تمكن السيد عبد الرحمن أصفر أبناء المهدي والذي ولد بعد موت أبيه ، تمكن بفضل قوة شخصيته ولباقته وجاذبيته من أن يخلق لأنصار أبيه كيانا ويجعل لهم دورا في صياغة الأحداث في السودان ، وبحلول الخمسينات من القرن العشرين كان حزب الأمة ، الصوت السياسى لأنصار المهدي ، يشارك البريطانيين في إدارة شئون البلاد ، وبدأ ظل المهديّة يمتد مرة ثانية مما حدا بالقوى المناهضة للمهديّة طلب العون والسند من مصر ، ومع اقتراب استقلال السودان عن الحكم البريطاني تمكنت هذه القوى من كسب الانتخابات على الرغم من أن المهديين (حزب الأمة) كانوا أكبر وأقوى حركة سياسية منفردة في البلاد ، مما جعل احتمال قيام وحدة بين مصر والسودان أمرا لا يمكن أن يتم دون حدوث حرب أهلية

وبدأت حقبة طويلة من تعاقب الديمقراطية والدكتاتورية ، وكان للمهديين في كل مرة رد فعل . كان أول نظام دكتاتوري جثم على صدر الشعب السوداني هو نظام الفريق عبود (1958 - 1964) الذي أفسح المجال لحكم مدني ساد المهديون (حزب الأمة) حيث تقلد اثنان من زعمائه هما : محمد أحمد محبوب ، والصادق المهدي رئاسة الوزارة ، وحدث لسوء الطالع ، صراع بين الأنصار التقليديين بقيادة الإمام الهادي المهدي والجناح الراديكالي بقيادة الصادق المهدي . أدى هذا الصراع إلى انتزاع العقيد جعفر نميري للسلطة في انقلاب عسكري عام 1969 .

حاول النميري جهد طاقته القضاء على ظل المهدي فنفذ مذبحة راح ضحيتها عشرون ألفا من الأنصار بالجزيرة « آبا » وقتل فيها الإمام الهادي المهدي ، وتم بذلك القضاء على قوة المهديين الذين اضطروا لهجر البلاد

أو ظلوا داخل السجون ، وبحلول عام 1967 أصبح جلياً للنميرى أنه لن يستطيع حكم البلاد بمنعزل عن المهديين والقوى السياسية الأخرى ، وفي النهاية ، وبعد سبعة عشر عاماً من الحكم الاستبدادى تمت الإطاحة بالنميرى بفضل حركة شعبية أدت إلى حدوث انقلاب عسكرى وحكومة عسكـرية وعدت بالعودة بالبلاد إلى الحكم المدنى بأسرع ما يمكن ، وأجريت انتخابات برلمانية عام 1986م حصل فيها حزب الأمة على أكبر عدد من مقاعد البرلمان وانتخب صادق المهدي رئيساً لوزراء حكومة وحدة وطنية . كان هناك الكثيرون الذين مازالت الشكوك تراودهم حول المهديين . لم يكن هؤلاء المتشككون من الختمية فحسب بل كانوا صفوة من أهل المدن المتعلمين الذين ليسوا على استعداد لأن يقفوا مكتوفى الأيدى وهم يرون البلاد تعود إلى عهود الطائفية ، وبعد ثلاث سنوات من الفرقة والتشتت أخفق خلالها السودان فى التغلب على التبعة المثقلة من المشاكل التى خلفها نظام نميرى الطغيانى، وأخفق أيضاً فى ملافاة آثار الكوارث القومية الكبرى المتمثلة فى المجاعة والفيضانات التى دمرت البلاد .

وبدأ النظام الديمقراطى يتخبط مرة أخرى ، وعلى الرغم من محاولاته المتكررة لم يتمكن من إيقاف نزيف الحرب فى جنوب البلاد ، كما لم يتمكن من إعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد ، وللمرة الثالثة منذ حصول السودان على استقلاله تتحرك القوات المسلحة بدعم واضح من الأصوليين الإسلاميين وتقضى على الديمقراطية .

قام النظام العسكرى الجديد بحبس الصادق المهدي ومئات من مؤيديه وأقام نظام حكم لم يسبق له مثيل ، من حيث الشراسة ، فى تاريخ السودان ، وأصبحت الاعتقالات التعسفية والتعذيب والسجن والحجز فى « بيوت الأشباح » أمراً يتكرر كل يوم ، كما أن معاملة النظام الجديد للنساء المعارضات

أمر غير مقبول في عالم متحضر، وبعد مرور أربع سنوات من عمر هذا النظام
تزداد ممارساته شناعة ، ويزداد الحال سوءاً .

تمسك النظام الجديد بقوانين الشريعة وتاويلاته الأصولية لهذه القوانين ،
وأدّى ذلك بالطبع إلى اتساع نطاق الحرب الأهلية في جنوب البلاد ، فاشتد
القتال وتصاعدت تبعاته ، وكانت دولة المهديّة التي مضى على نهايتها قرن أكثر
ليبرالية ورحمة من النظام العسكري الأصولي الذي رُزِيَء به السودان ، ولربما
يصبح التراث المهدي رمزاً للأمل مرة ثانية .



تمهيد

درجت المجموعات الصغيرة من البريطانيين الذين شاركوا في إدارة السودان على إقامة صداقات مع السودانيين تدوم مدى الحياة، وليس هذا بالأمر الغريب، ذلك لأن السودانيين في كلا الشمال والجنوب شعب رائع.

يعدُّ جراهام وزوجته إزمى مثلاً رائعاً لهذه الرابطة الخاصة، وكان والدي الراحل السير وليم لوس، الذي تعرّف على جراهام وإزمى خلال فترة عمله بالسودان، والتي امتدت من عام 1930 إلى 1956م مثلها تعلقاً بهذا الشعب الطيب.

وفي السنوات التي سبقت الاستقلال لعب جراهام دوراً رائداً في ترقية سياسات الإدارة والتدريب الصناعى في السودان؛ بينما كانت إزمى تتولى وظيفة مدير إقليمي لتعليم البنات وكان لها شرف تأسيس أول ناد نسوى في أم درمان، ومنذ عام 1950 ظل جراهام يقيم وينمى صداقات مع قادة سودانيين من بينهم صادق المهدي والفريق جعفر نميرى.

وفي كتابه هذا يأخذنا في رحلة نستعرض خلالها التغيرات السريعة التي حدثت في تاريخ السودان المعاصر بدءاً بانحيار نظام النميرى الدكتاتورى، ويفحص فى شىء من التفصيل الحكومة الديمقراطية من عام 1986 إلى 1989 ويتعرض بالتفصيل إلى الظروف المأساوية التي تعيشها البلاد حالياً.

إن من يكتون للسودان مشاعر الحب مثلى يكون على معاناة شعبه. آمل أن يدرك السودانيون الذين تتاح لهم فرصة قراءة هذا الكتاب أن لهم أصدقاء في

بريطانيا يهتمون بأمورهم ويتوقون إلى بزوع شمس اليوم الذي يعود بهذا الشعب
إلى حياة هادئة يسودها السلام .

السير رتشارد لوس

نائب رئيس جامعة بكنجهام

وزير دولة بوزارة الخارجية البريطانية

ومكتب الكومنولث

1982 - 1981

1985 - 1982

الفصل الأول

تراث المهدي

« لولا النيل لما كان هناك شيء »

أنون

بما لا شك فيه أن لانتساع رقعة البلاد والتنافر العرقي والديني والثقافي بين سكانها عوامل ذات أثر كبير في تطور السودان - أكبر- بلد في إفريقيا ، فالمليون ميل مربع التي تمثل مساحة السودان تضم تناقضات حادة في التضاريس والمناخ وأساليب الحياة ، فالشمال الذي يحتضن ثلثي هذه المساحة سهل عريض يشمل مساحات شاسعة من الصحراء وشبه الصحراء بأشجارها القصيرة المبعثرة هنا وهناك والتلال الرملية ، أما الجنوب فتميزه مستنقعات الزرقاء وغاباته الكثيفة التي تفصله عملياً عن الشمال .

وحتى السكان أنفسهم خليط عرقي وثقافي ، فسكان الشمال عرب مسلمون لهم صلات قوية بالشرق الأوسط ؛ بينما تقطن الجنوب جماعات نيلية لها صلات قوية بالقبائل الأفريقية في كينيا وأوغندا والكنغو .

ويعتبر نهر النيل السمة السائدة في كلا الشمال والجنوب وهذا يجعل السودان بالضرورة نقطة تقاطع طرق بين الشرق الأوسط وإفريقيا السوداء . هذا التقسيم الشمالجنوبي ظلّ لزمن طويل مديد بلوى للبلاد ؛ وعلى الرغم من الجهود التي بذلت على امتداد مائتي عام لتوحيد البلاد فإنه لم يتم تقدم يذكر ، وهذا ليس بالأمر الغريب إذا علمنا أن المنطقة تقطنها ستائة قبيلة لا تربط بينها

لغة أو هويّة أو ثقافة ، وقد ظلت هذه القبائل تعيش بهدوء لعدة قرون ، ولا نعرف عن تاريخها سوى شذرات تأتينا عن طريق السوّاح الذين زاروها على فترات متباعدة ، على الرغم من أن قدماء المصريين توغّلوا إلى عمق البلاد وما تزال آثار مملكتي مروي وبتة باقية إلى يومنا هذا ، ومع بداية القرن الرابع عشر بدأ تحوّل القبائل السودانية إلى الإسلام الذي سرعان ما انتشر وازدهر ، وفي أوائل القرن التاسع عشر أطلّ السودان برأسه على العالم وذلك عندما قام غازٍ تدعمه قوات حديثة التسلّح ونظام إداري وسياسي متقدّم بفتح البلاد ، وقد قام محمد علي باشا بفتح السودان عام 1821م بدوافع متباينة ، فقد أراد من فتح السودان تقوية جيشه ببرجاله وخزائنه بذهبه الذي اعتقد أنه موجود هناك بكميات وفيرة ، وكان هذا الغزو التركي المصري للسودان إيذاناً بدخول هذا البلد ضمن دائرة المصالح البريطانية .

بدأت اتصالات السودانيين بمراكز الثقافة الإسلامية تتكرر وتقوى ، وظهرت الطوائف الدينية وأصبح بعضها قوياً فأضافت عاملاً آخر لعوامل الفرقة في هذا البلد ، وتمثل الخلاف هذه المرة بين طائفتي الختمية التي تقودها أسرة الميرغنى ولها صلات حميمة بمصر ، وطائفة الأنصار أتباع محمد أحمد المهدي ، ذلك الرجل الجذاب الذي نشأ في أسرة من دُنُقلا يقوم ربه بصناعة القوارب والذي قاد ثورة أشعلت في السودان نار القومية ، وكان محمد أحمد يجمع بين جاذبية الشخصية والحماس الديني ؛ ومردُّ نزعته التزمّنية تلك هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن الاحتلال التركي المصري للسودان ، فكانت ثورته دينية المضمون راديكالية الأسلوب ، مما جعل الكثيرين من السودانيين الآن يقولون : إن أبا الاستقلال الحقيقي هو محمد أحمد المهدي ، إذ أنه ، بطرده للأتراك المصريين ، أرسى دعائم دولة السودان الحالية .

كان البريطانيون في البداية كارهين للتدخل في شئون السودان إلا أن الأحداث أجبرتهم في النهاية للتدخل حفاظاً على هبة مصر ، فبدأ تدخلهم بخطة وضعوها لسحب القوات المصرية من السودان ، وانتهت تلك الخطة بفشل ذريع عندما اقتحمت قوات المهدي تحصينات الخرطوم فاستولت عليها وقتلت تشارلس غردون عام 1885 ، ومن يومها أصبح تدخل بريطانيا في السودان أمراً لا مفر منه .

لم يعيش المهدي طويلاً بعد فتح الخرطوم ليحظى ثمار انتصاراته ، فقد عاجلته المنية وخلفه عبد الله ودتورشين الذي اقضى خطى المهدي وبنى نظاماً سياسياً وإدارياً متمشياً مع فلسفة الثورة المهدية ، وكان أهم معلم لذلك النظام هو توحيد الجزء الأكبر من البلاد تحت إمرة الخليفة عبد الله ، إلا أن اتساع رقعة البلاد لم يمكن المديرية الاستوائية من الانضمام إلى الدولة الجديدة والتفاعل معها بصورة كبيرة .

في أوروبا كان التسابق نحو إفريقيا على أشده ، وقد تأثر السودان بسياسة التسابق الاستعماري تلك ، فوادى النيل كان مطروحاً في السوق الدبلوماسية ، وبما أن جنوب السودان محسوب ضمن مناطق النفوذ البريطاني فقد أصبح تحرير الشمال والجنوب من الطغيان الإسلامي الذي جثم عليه أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، وذلك ليس فقط للانتقام من قتلة غردون باشا ؛ بل لإعادة السودان إلى حظيرة النفوذ البريطاني ؛ لذا فقد تم تنظيم حملة عسكرية ضخمة عام 1896م أسندت قيادتها لكتشنر باشا وأُنيطت بها مهمة إعادة فتح السودان ، ولم يكن ليخطر ببال أحد أن يسمح لمصر ، التي كانت تابعة للإدارة البريطانية ، باحتلال السودان منفردة ، كما لم يكن من المقبول أيضاً إقامة إدارة بريطانية صرفة في السودان ؛ لذا فقد عقدت صفقة سياسية وعسكرية تركت آثارها بعيدة المدى في السودان . تم الاتفاق بموجب تلك

الصفقة على إقامة حكم ثنائي في السودان تنقسم فيه بريطانيا ومصر حكم البلاد ، ووقعت الاتفاقية التي عُرفت باتفاقية الحكم الثنائي عام 1891م . وبذلك الأسلوب أضفت بريطانيا نوعاً من الشرعية على اتساع نفوذها في إفريقيا ، وظل العلمان البريطاني والمصري يرفران جنباً إلى جنب في السودان حتى استقلت البلاد عام 1956 ، وباختصار شديد ، كانت بريطانيا تحكم ومصر تدفع الثمن ! .

جعلت الإدارة الجديدة للسودان النظام وسيادة القانون أهم أولوياتها ، وقامت بترسيم الحدود ، أما إعادة البناء قد أُرجئت حتى تسمح الظروف بإقامة نظام للخدمة المدنية ، وأقيم نظام سياسى لرعاية شئون مليون من الناس موزعين على رقعة من الأرض تبلغ مليون ميلاً مربعاً ، وكان معظم الإداريين الجدد من خريجي جامعة أكسفورد ؛ بل ومن باليول على وجه التحديد حيث قال جوبييت إن هدفه هو « جذب نخبة من القدرات لباليوث ليهيئ لها أفضل فرص التدريس والتدريب ليتخرجوا حكاماً وإداريين وسياسيين وأعضاء في الخدمة المدنية الإمبريالية في الداخل والخارج » ، ووصف المؤرخ اتش أى فيشر السودان وحكامه الجدد بقوله : « أرض أهلها سود وحكامها زرق ! » .

وسرعان ما ذاع صيت حكام السودان الجدد كمجموعة تتمتع بقدر كبير من الكفاءة والتنظيم ولكن كانت إدارتهم أبوية مما أدى تلقائياً إلى نمو الحس القومى بين السودانيين .

ظل السودان تحت الإدارة الجديدة منقسماً إلى شمال وجنوب ؛ بل وقد عمق الحكام الجدد من الهوة بين الجزئين عندما أصدر كتشنر باشا قراراً يقضى بتنصيب الجنوب بينما يظل الشمال مسلماً .

وأدى هذا التقسيم إلى نمو قيم مختلفة في الشمال والجنوب تعمقت حتى الجذور وظلت مصدر صراع وتوتر منذ الاستقلال . ومن العوامل الهامة أيضاً شعور الإداريين الجدد تجاه الصفوة السودانية المتعلمة بالمدن والتي لم تحظى بثقة كبار الإداريين ، وكان ذلك باعثاً حتمياً لنمو الحس الوطنى السياسى بين أولئك

المتعلمين، وبحلول العام 1942م تمكن مؤتمر الخريجين العام، الذى قام أساساً لترقية التعليم، من إصدار إعلان عام يحمل دلالات دستورية واضحة، والتي، لو قدر لها أن تقبل، لغيرت مجرى أحداث التاريخ في السودان؛ ولكن، ولسوء الطالع، رفضها السكرتير الإدارى وقتها، السير دوجلاس نيوبولد، وأدت تلك الواقعة، بالإضافة للخلافات الطائفية، إلى قيام الأحزاب السياسية، ونما الحزبان الرئيسيان من الطائفتين القويتين: الأشقاء الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى الاتحادى وتدعمه طائفة الختمية (آل الميرغنى) ونادى بضرورة وحدة وادى النيل - وحزب الأمة الصوت السياسى لطائفة الأنصار وقاده باقتدار ابن المهدي الذى ولد بعد موت أبيه، السيد عبد الرحمن، وكان الإداريون البريطانيون ينظرون إلى عائلة المهدي بشيء من الريبة وراقبوا السيد عبد الرحمن عن كثب.

ولكن تمكن السيد عبد الرحمن المهدي بفضل نشاطاته التجارية الذكية وقوة شخصيته بأن يجعل من أتباعه قوة ذات وزن محسوس بحلول الثلاثينات واعتمد فى تمويل حزبه على ريع المؤسسة الاقتصادية الناضجة التى أطلق عليها اسم دائرة المهدي كما أسس صحيفة ناطقة باسم الحزب، وكانت هناك منافسة شديدة بين السيد عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغنى، وكان لكليهما أتباع كثيرون وكتب السير جيمس يقول: «السيد عبد الرحمن والسيد على خطر على السودان بسبب التنافس الشخصى والطائفى القائم بينهما».

أدت الحرب العالمية الثانية (1938 - 1945) إلى تزايد الشعور القومى، وما أن حل العام 1942 حتى بدأ التفكير فى إنشاء مجلس استشارى لشمال السودان؛ وعلى الرغم من أن هذه الخطوة كان ينظر لها على أنها أول خطوة نحو الحكومة المنتخبة إلا أنه لم يدر بخلد أحد فى ذلك الوقت أن الحكم الذاتى سيصبح حقيقة خلال عقد واحد من الزمان، فالظروف التى تغيرت كثيراً عقب الحرب العالمية الثانية فرضت واقعاً جديداً اقتضى تهيئة السودان لتغيير دستوري،

ولحسن حظ السودان فإن السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري وقتها كان متفهماً لضرورة حدوث تغيير جذري في السياسة البريطانية تجاه السودان ، وكان ذلك يعنى استعداده لقيادة البلاد خلال المراحل الأولى للحكم الذاتى .

وفى ديسمبر 1948م افتتح المجلس التشريعى وكان (10) من أعضائه قد انتخبوا انتخاباً مباشراً عن المدن ؛ بينما اختير (42) عضواً عن المناطق الريفية و(12) من الجنوب وعين الحاكم العام (10) أعضاء ، واختير (12) عضواً كمجلس تنفيذى ، سبعة منهم بريطانيون وكان هذا مجلس الوزراء ، وبعد قليل أصبحت غالبية هذا المجلس من السودانيين .

بحلول عام 1950 أصبح السودان بأكمله مرجلاً سياسياً وساد البلاد نشاط محموم وتصاعد الشعور القومى ، وحتى فى تلك الفترة ظل الإداريون البريطانيون على « اكسفورد كيمبدر جيٲتهم » ، فبعضهم لم يغادر السودان منذ العشرينات وانضم بعضهم إلى الخدمة قبل الإضراب العام فى بريطانيا ولم يكن لهم ثمة إلمام بالتغيرات الاجتماعية التى حدثت فى بريطانيا .

فى تلك الفترة أيضاً تجددت المطامع والمطالب المصرية فى السودان وأدى هذا بدوره إلى حدوث رد فعل سريع وعنيف . فقدم اقتراح إلى المجلس الاستشارى فى ديسمبر 1950 يطالب بالحكم الذاتى ، وبعد نقاش ساخن طرح الاقتراح للتصويت وكانت النتيجة 39 صوتاً إلى 38 ، وكان التقارب الشديد فى نتيجة التصويت إنذاراً مباشراً للحاكم العام بالآتيخذ قراراً من شأنه إشعال فتنة فى البلاد ، كما كانت مؤشراً أيضاً بأنه ليس لأى حزب فى هذا البلد أغلبية مطلقة ، وظلت هذه الحقيقة تلازم السودان على مر العقود الماضية وهى عامل أساسى فى مأساة الديمقراطية بالسودان .

مع بداية الخمسينات كانت هناك صعوبات وخلافات داخل الإدارة البريطانية للسودان حول مستقبل البلاد ، فالسير جيمس كان مقتنعاً بأن الحكم

الذاتى ثم الاستقلال أمران لا مفر منهما ، وظل يعمل لتحقيقها ؛ بينما كان زملاؤه في حكومة السودان يميلون إلى تأجيل المسألة ، وكان السير جيمس يخاف من أن يؤدي مثل ذلك التأجيل إلى خلق اضطرابات وربما إراقة دماء . أصبح الوضع متفجراً وأدى إلغاء مصر إلى اتفاقية الحكم الثنائي في أكتوبر عام 1951 إلى دعم رغبة السودانيين في الاستقلال واتفقت كل الجماعات بضرورة حصول البلاد على حق تقرير المصير .

أصبح التيار المطالب بالاستقلال قوياً بحيث يصعب التحكم في اتجاهه الماء وتعرض السير جيمس لضغط من الحكومة البريطانية التي أصبحت مستعدة لشراء تسوية سياسية مع مصر حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بالسودان ، وقبل أسابيع فقط من الانقلاب الذي أطاح بالملك فاروق في مصر كانت هناك جهود مكثفة لإقناع السودانيين بقبول نوع من السيادة المصرية على السودان ، وكتب السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري في عام 1952 يقول: « لقد تقبل السودان الثورة المصرية بهدوء شديد واستمتع بمشاهدة الميلودراما من المقاعد الأمامية . » كما عبر أيضاً عن سخطه « للدعاية المصرية الصاخبة ».

وقد أدى الانقلاب العسكرى في مصر إلى تقوية التصميم السودانى لمعارضة الحركة ، وبحلول عام 1953 كانت كل الأحزاب السودانية مستعدة لتوقيع اتفاقية مع مجلس قيادة الثورة المصرى الجديد برئاسة محمد نجيب تؤيد حق تقرير المصير للسودانيين ، وأدى ذلك بالتالى إلى تقويض أسلوب التأجيل الذى اتبعته الحكومة البريطانية وجعلت من المستحيل على السكرتير الإداري إيقاف عملية سودنة الوظائف برغم اعتراضاته عليها وكان هناك شعور بأن المصريين : « فاقوا البريطانيين دهاءً بفضل اتفاقية نجيب » .

وكان السير جيمس قلقاً على وجه الخصوص من وضع جنوب السودان ، ولم يكن ذلك غريباً حسب السياسة البريطانية في جنوب السودان التى :

» تجاهلت تدرس اللغة العربية هناك وفشلت بذلك في خلق هوية قومية للجنوب « .

وبرغم هذه المخاوف فقد تم التوصل إلى اتفاقية إنجليزية ، مصرية وقُعت في 4 فبراير وأقيم احتفال بالمناسبة حضره كل رجال الحكومة وآلاف المواطنين السودانيين .

كانت الاتفاقية نهاية لحقبة ، وعندما غادر السير جيمس السودان في نهاية العام متقاعدًا ودُخ في مشهد عاطفي ، وحُدد آخر يوم من عام 1955 موعدًا لقيام حكومة الاستقلال السودانية .

بدأت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 1954 وتم وضع دستور مؤقت للسودان ظل يعمل به ولم يعقبه دستور آخر رغم تعاقب الحقب الديمقراطية والدكتاتوريات العسكرية .

تم تقسيم الدوائر الانتخابية ؛ وعلى الرغم من أن الهدف كان تحقيق العدالة إلا أن المناطق الريفية لم تمنح وزنها الجغرافي الصحيح ؛ مما أتاح للحزب الوطني الاتحادي فرصة للتغلب على حزب الأمة الذي يعتمد على تواجده القوى في المناطق الريفية . حصل الحزب الوطني الاتحادي على 51 مقعدًا بينما حصل حزب الأمة على 22 مقعدًا فقط .

عقد البرلمان الجديد أول جلسة له في أول يناير من عام 1954 وفوض لإسماعيل الأزهرى - رئيس الحزب الوطني الاتحادي - تشكيل حكومة وطنية ؛ وبرغم هذا الحدث الهام فإن الأمور لم تسر على النحو المطلوب ، إذ سرعان ما بدأت الصراعات على تعيينات الحكومة للوظائف التي أسفرت بخروج البريطانيين ، وكانت الخلافات على أشدها في لجنة السؤدنة ، وعلى كل فقد تمت الترتيبات لإعلان الوزارة الجديدة في اجتماع لمجلس النواب قرر له أن يعقد في الأول من مارس .

كان للنظام الجديد في مصر مشاكله أيضًا ، قد قام جمال عبد الناصر بتحدى محمد نجيب مما أصاب مؤيدي وحدة وادي النيل بالسودان بصدمة عنيفة ؛ ولكن سرعان ما تمت تسوية الأمر في القاهرة بعد أن خرجت المظاهرات المؤيدة لمحمد نجيب فأعيد إلى منصبه ، وأعلن أنه سوف يحضر الاحتفال السوداني بافتتاح البرلمان وإعلان حكومة الاستقلال . أدى إعلان نجيب ذلك إلى تخوف في أوساط دعاة الاستقلال في السودان ، وقرروا تسير مظاهرة احتجاج سلمية ترحب بنجيب كصديق لكنها تؤكد على عدم رغبة السودانيين في إقامة وحدة مع مصر .

ولكن وللأسف انتهى اليوم نهاية مأساوية أريقَت فيها الدماء وقتل أناس كثيرون ، فقد حدث صدام بين المتظاهرين وقوات الأمن انتهى بموت خمسين شخصًا من بينهم مدير الشرطة ماك كويغان ومساعد السودان مهدي مصطفى ، وظل التوتر السياسي يسود الجو لأسابيع بعد ذلك ؛ ولكن تم احتواء الموقف بفضل حكمة الحاكم العام السير روبرت هاو ورئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهرى .

كان من شأن الواجبات الكبيرة التي تنتظر الحكومة الوطنية السودانية الجديدة أن جعلت أزهرى يعيد النظر في فلسفته الرامية إلى توحيد السودان مع مصر ، وتوصل إلى قناعة بأن الاستمرار في هذا الاتجاه سوف يزيد من مشاكل البلاد ويحدث انقسامات حادة وخطيرة ، فقرر في اجتماع سرى عقده مع محمد أحمد محبوب زعيم المعارضة الاتفاق على استقلال السودان التام من داخل البرلمان ، وقدم الاقتراح للبرلمان وأجيز بالإجماع وأصبح القرار ساري المفعول ابتداءً من أول يناير 1956 ، وقد أعقب ذلك تطور هام في دوائر الاتحاديين ، وكانت نهاية الخلاف سقوط أزهرى من رئاسة الوزارة وتولى عبد الله بك خليل المنصب بفضل ائتلاف ثم بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الذي انشق عن الحزب السوطى الاتحادى نتيجة الخلاف بين أزهرى والسيد على

الميرغنى ، وفى هذا الوقت انضم محمد أحمد محبوب ، الذى سيلعب دورًا هامًا فى الحياة السياسية فى السودان ، إلى حزب الأمة . (كان عضوًا بالجبهة المعادية للاستعمار التى أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى ... المترجم) ، وقد تعالت الآمال عندما قُبِلَ السودان عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة كبلد مستقل .

وقت ذاك بدا وكأنَّ المستقبل السياسى للسودان أصبح مضمونًا ، فقد كان محبوب (لعلَّه يقصد عبد الله خليل .. المترجم) قائدًا قوى الشكيمة وذكى وذا خبرة طويلة يدعمه فريق من الوزراء الأكفاء النشيطين ، إلَّا أنَّ العوامل الاقتصادية ألقت بثقلها على الدولة حديثة التكوين .

بالإضافة إلى ذلك فقد كان يمثلوا الجنوب مستائين ، وكان الائتلاف تجميعًا لقوى تقليدية كانت قبل زمن وجيز من تشكيل الحكومة ممسكة بتلابيب بعضها البعض ، وبرغم ذلك فقد ظل متماسكًا ومع بداية عام 1958 قامت الحكومة المصرية للمرة الثانية بتصرف غريب وغير متوقع بمحاولتها الاستيلاء على منطقة فى المحافظة الشمالية مجاورة للحدود المصرية (مثلث حلايب .. « المترجم ») وقد تم فض النزاع بإجراء استفتاء فى المنطقة أدى إلى بقائها ضمن حدود السودان ، وخلال ذلك العام تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وللعام الثانى على التوالى تخفق الحكومة فى تسويق محصول القطن ، وبدأ الانقسام فى صفوف حزب الأمة ، فقد جرت محاولة لإزاحة عبد الله خليل من رئاسة الوزارة وكتيجة لذلك الصراع نجحت محاولة انقلابية فى 17 نوفمبر 1958 ، فقد أصيب عبد الله خليل وأزهرى بخيبة أمل من النزاعات الداخلية فى الأحزاب .

قام الجيش بإلغاء الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية وكل المؤسسات الديمقراطية الأخرى ، وشكَّل مجلسًا أعلى للقوات المسلحة آلت له جميع السلطات الدستورية ، وتولى اللواء عبود كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة لتوليهِ منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وكما جرت العادة في كل انقلاب عسكري ، فقد قال الانقلابيون : إنهم «اضطروا» للاستيلاء على السلطة لتفشي الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار ، ومن سخرية القدر أن العوامل الثلاثة هذه هي السمات الأساسية لكل النظم الدكتاتورية .

واجه الحكم العسكري جبهة معارضة متحدة وقوية إلا أن كل احتجاجاتها لم تُجَدِّ في البداية ، وبنهاية عام 1964 واجه نظام عبود ، الذى اتسم بالأبوية ، مشاكل حادة ، وواجه النظام الذى لم يكن يحظى بسند أوجدور ويفتقر إلى الشرعية ، اضطرابات في الشمال وتمردًا مفتوحًا في الجنوب .

وانهار المجلس العسكري أمام ثورة شعبية وانتهت بذلك ست سنوات من حكم الفريق عبود ، وبدأت محاولة ثانية للحكم الديمقراطي قادها سر الختم الخليفة الذى حظى بتأييد كل الجهات لحيدته وخلفيته الإدارية .

كان جنوب السودان متصدعًا ، وحتى القبائل المعتدلة عانت من الخلافات الدينية والاجتماعية ، وأجبرت حكومة سر الختم الخليفة على الاستقالة بعد أن حاولت تأجيل الانتخابات التى تم الاتفاق على إجرائها خلال عام 1965 ، وأجريت الانتخابات وفاز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد وأصبح محمد أحمد محجوب رئيسًا للوزارة بفضل ائتلاف مع الحزب الوطنى الاتحادى . لجأت حكومة المحجوب للكبت في إجراءاتها بشأن الجنوب ، ونشب خلاف بين رئيس الوزراء وإسماعيل الأزهرى رئيس الدولة الذى أصرَّ على أن يكون له دور في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية .

واستقالت حكومة المحجوب عام 1966 بعد أن فقدت ثقة البرلمان وأدَّت تلك الأحداث لأول مرة إلى حدوث انقسام في حزب الأمة بين التقليديين

يقودهم الإمام الهادي المهدي (ابن السيد عبد الرحمن) والراديكاليين الذين كانوا يفضلون نظاماً علمانياً ، وقاد الجناح الراديكالي السيد صادق المهدي حفيد السيد عبد الرحمن المهدي ، وكان الإمام الهادي في رأيي يفتقر إلى المرونة والحكمة السياسية على الرغم من أنه كان ورعاً شديد التدين ، ونجح صادق المهدي في الحصول على منصب رئيس الوزراء . تولي المنصب وتحذوه آمال وطموحات كبيرة إلا أنه واجه منذ البداية جبهة تحالف مفرقة قوامها المحافظون والمتحفون اليساريون ، وبحلول مايو 1967 انتهت إدارة الصادق وأصبح محمد أحمد محبوب رئيساً للوزراء للمرة الثانية . أصبح المشهد السياسي في السودان مبعثاً للضحك ! فقد قام محمد أحمد محبوب بحل البرلمان خوفاً من أن تتمكن المعارضة بقيادة صادق المهدي من إسقاط حكومته ، وأدّى ذلك الوضع السائد إلى خلق برلمانين ، أحدهما مجتمع داخل المبنى والآخر بالخارج في ميادين النجيلة !

في أبريل من عام 1968م أجريت انتخابات جديدة خسر فيها صادق المهدي دائرته الانتخابية وأصبح مؤيدوه أقلية ، وقام ائتلاف جديد بدا قوياً وله برنامج إيجابي محدد (من الإتحادي الديمقراطي وحزب الأمة جناح الهادي .. « المترجم ») إلا أنه كانت هناك بعض الصعوبات الاقتصادية ، وبينما كان محمد أحمد محبوب يمضي فترة نقاهة في لندن بعد أزمة قلبية ، حاول الحصول على الدعم الاقتصادي من حكومة صاحبة الجلالة وقال : إنه لو لم يحصل على عون اقتصادي فإن انقلاباً عسكرياً آخر سيقع وسوف تكون عواقبه وخيمة ، وكان مصيباً في ذلك ؛ فبينما كانت محاولات إعادة توحيد حزب الأمة تجري على قدم وساق وتمّ الاتفاق على أن يكون للبلاد دستور رئاسي جمهوري إسلامي ، وبعد يومين من التوقيع على الاتفاق قام ضابط مغمور يدعى جعفر محمد نميري وبدعم من الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري أبيض .

وقد أيد الشعب السوداني الانقلاب لأنه سئم محاحكات الأحزاب وخلافاتها ، وشهدت البلاد فترة من التمزق والفساد وعدم الاستقرار وسفك الدماء التي لم يشهد لها مثيل منذ أيام الحكم التركي المصري للسودان .

ومن هنا بدأت مأساة السودان ، وكانت الستة عشر عامًا التي عاشها نظام النميري مثالا فريداً للفساد وإساءة استغلال السلطة .

مارس مجلس قيادة الثورة بقيادة النميري سلطة مطلقة وحظى نظامه بتأييد الشيوعيين ، ووضع محمد أحمد عجوب وإسماعيل الأزهرى مع ثلاثة وستين سياسياً آخر في الحبس التحفظي ، وعندما أخفق النظام الجديد في إقناع صادق المهدي بتأييده اعتُقل هو الآخر في 5 يونية 1969.

ومن بداية حكمه اتبع النميري سياسة لا تعرف الرحمة للقضاء على منافسيه ، وكان أول ضحاياه الإمام الهادي المهدي الذي تلقى مشورة سيئة ودخل في مواجهة مسلحة مع النظام العسكري ، فأتاح بذلك فرصة للنميري كان يبحث عنها وانتهت المواجهة بمذبحة الجزيرة آبا المأساوية في مارس 1970 حيث قتل أكثر من عشرين ألفاً من الأنصار ووقع الإمام الهادي نفسه في كمين خلال محاولته الهروب إلى الحدود الأثيوبية وقُتل .

وفي عام 1971 واصل نميري محاولاته الرامية لتثبيت أقدامه في الحكم فقام بتصفية قاسية للشيوعيين الذين دبروا محاولة ناجحة للإطاحة به ونجا منها كما نجا من محاولات عديدة ضده بعد ذلك .

بدأ النميري سياسة التقلب في التحالفات والولاءات في الداخل والخارج ، فتخلّى عن حلفائه القدامى في الاتحاد السوفيتي وأعلن البلاد جمهورية ديمقراطية اشتراكية على النمط الرئاسي ، وتمَّ « انتخابه » رئيساً للدولة لست سنوات وانتهت بذلك أول مراحل صراعه من أجل السلطة .

في مارس 1972 تلقيت دعوة لزيارة الخرطوم وعندما استشرت وزارة الخارجية البريطانية وجدت تشجيعاً كبيراً لتلبية الدعوة لأن علاقات بريطانيا بنظام النميري وقتها كانت فاترة ، وعندما قابلت الرئيس ذهلت عندما اعترف أن البلاد لم تعد تسير بالكفاءة التي كانت تسير بها أيام البريطانيين ولسوء الحظ تواصل التدنّي وعانى الاقتصاد والبنية التحتية .

فشلت خلال تلك الزيارة ، رغم رجاء اتى المتكررة ، في إقناع النميري بإطلاق سراح صادق المهدي ، وتحسنت بعد ذلك العلاقات السودانية البريطانية بالقدر الذي مكن النميري من القيام بزيارة للندن ، إلا أنه كان واضحاً للعيان أن الوضع غير مستقر ، وقد نجح النظام ، على كلّ في وضع نهاية للحرب في الجنوب .

بعد ضغوط عدّة تم إطلاق سراح صادق المهدي ونفى ، عندما وصل إلى لندن ناشدته أن يجري صلحاً مع النميري من أجل السودان وأهله ؛ لكن تورط الصادق في الجبهة القومية المتحدة لعدة سنوات تمخض عن محاولة انقلاب فاشلة عام 1976 أُرِيقت فيها الدماء وأعدم 98 شخصاً ، وأصبح سلوك النميري متقلباً وهبطت الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة نتيجة للاعتقالات والفصل من الخدمة بل والإعدامات في الرتب العالية .

كانت سلامة الصادق الشخصية هي الأول ؛ ولكن كان فشل انقلاب 1976 مؤثراً هاماً للكثير من الناس ، خاصة النميري الذي اقتنع الآن بأنه ليس في مقدوره أن يلعب دور الشرطي في الداخل ويحمي حدود البلاد من الأخطار الآتية من الخارج ، واقتنع الصادق أيضاً بأن الدكتاتورية لا يمكن إسقاطها بالقوة العسكرية ، وقامت مفاوضات أدت في النهاية إلى عقد محادثات مصالحة بين الصادق المهدي والنميري في بورسودان عام 1977 ، وكُتِبَ لتلك المحادثات الفصل من بدايتها ، فبينما أخذت حرارة الوضع السياسي في الصعود حلت

بالبلاذ ظروف طبيعية أدت إلى كوارث زادت من بؤس الشعب السودانى، وبنهاية عام 1979 بدا واضحا أنه ليس فى نية النميرى القيام بأى نوع من الإصلاح، وواصلت البلاذ سيرها نحو الفوضى وأصبحت على بعد خطوة واحدة من الكارثة، فكان للسياسة الرعناء الفاشلة والتغيرات المستمرة فى الوجوه آثارها المدمرة، وتحللت السياسة العدوانية التى اتبعها النظام ضد آل المهدي لمحات من حسن النية، فقد وعدهم النميرى برى ممتلكاتهم التى صادرها منهم.

وصل النميرى إلى بداية نهايته عام 1983 عندما قام، خلال بحثه عن حل لمشاكله، بإعلان السودان دولة إسلامية وأقام عرضاً مسرحياً مضحكاً عندما صبَّ زجاجات الويسكى فى مياه نهر النيل، وكانت قراراته الجديدة تلك وباء حل بالفقراء الذين أقام فيهم حد السرقة فقطعت أوصالهم وأصبح السودان المتسامح بطبعه فى قبضة طاغية جبار. فى 24 سبتمبر 1983 أصدر صادق المهدي استنكاراً شديداً للفساد الذى أصبح سمة من سمات النظام فتم على الفور إلغاء القبض عليه.

أصبح النميرى معزولاً وبعيداً عن الحقيقة، وشهدت الأشهر الأولى من عام 1984 حركة ملحوظة فى التجمعات المضادة له، فقد تمكنا من إقامة علاقات جيدة بوسائل الإعلام وشملت علاقاتنا تلك إدوارد مورتيا وشارلس مينيل، ورتشارد دودن، ورتشارد هول، وكانت سارة المهدي - زوجة - صادق المهدي عنصراً هاماً فى تحركاتنا تلك؛ وجاءت إلى لندن، لحسن الطالع، فى وقت كنا فى أمس الحاجة لها.

وفى أبريل احتفلت «التضامن» الصحيفة اللبنانية التى يحررها فؤاد مطر بعيدها الأول وكان مقر الاحتفال البيسى روم بمركز الصحافة العالمى. حضر الاحتفال ما يزيد على (200) شخص من بينهم صحفيون وسياسيون من كل

أنحاء العالم ، وكان من بين الحضور الأمير تركى بن عبد العزيز من المملكة العربية السعودية وممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وساد الاجتماع توتر ظاهر لأن أعضاء من المعارضة السودانية كانوا موجودين وتحدثوا بصراحة ووجدوا استجابة ، وقام الدكتور منصور خالد ، الذى كان إلى عهد قرب وزيراً للخارجية النميرى ، بانتقاد رئيسه انتقاداً لازعماً وكان قد نشر له قبل مدة كتاب اسماء « ثورة الفزع » . كان صادق المهدي وقتها فى سجون النميرى بعد إدانته لقوانين الشريعة ، وأجرى الدكتور كريس كيريل من هيئة الإذاعة البريطانية والمسئول عن شبكة أفريقيا مقابلة معى عن النميرى والوضع فى السودان ، ودخلت خلال المقابلة فى نقاش حار مع عبد الله الحسن سفير السودان الذى هاجمنى بشدة لانتقاداتى للنميرى ، وعلمت من شامة الصديق التى حضرت من السودان بعد أيام قليلة من ذلك بأن الدوائر الحاكمة فى الخرطوم « غاضبة من جراهام توماس ! » .

ومن بين من قابلتهم فى لندن أيضاً أحمد عبد الرحمن وزير داخلية النميرى . وكان أحد تلاميذى السابقين ، والرجل عضو فى جماعة الإخوان المسلمين ومؤيد متحمس للدكتور حسن الترابى قائد الجماعة والنائب العام وقتئذ . قال أحمد عبد الرحمن : إنه بفضل القوانين الإسلامية فقد سحب النميرى البساط من تحت قدمى صادق المهدي ووحد كل مسلمى السودان خلفه ، وقدم حجة ضعيفة قال فيها: إن إضراب الأطباء كان السبب فى عدم إطلاق سراح صادق المهدي ولكنه اعترف بقلقه من الوضع فى جنوب السودان حيث أصبحت المشكلة معقدة وشائكة .

ومن بين زوار لندن أيضاً شريف التهامى الذى كان فى ذلك الوقت وزيراً للطاقة ، وشريف التهامى أحد اثنين رشعهما حزب الأمة للمشاركة فى الحكومة عقب مصالحة 1977 ؛ ولكن عندما طلب منه الصادق الاستقالة من الحكومة

فيما بعد رفض ، وهو زوج فاطمه عبد الرحمن المهدي عمة الصادق . حضر إلى منزلنا وعندما رأيناه أنا وإزمي زوجتي أصبنا بصدمة ، فقد تقدمت به السن بصورة ملحوظة وأصبح نحيلًا وبدا متعبًا ومحبطًا ، وكان عهدنا به رجلاً ناثراً متوقداً ، أما الآن فلم يبق في ثيابه شيء من الرجل الذي عرفناه ! وكان قد زار صادق في سجن كوبر قبل مدة وجيزة .

وقبل يومين فقط .. تلقيت رسالة من صادق يثني فيها على الجهود التي نبذلها بالملكة المتحدة ، وخلال زيارة لي للقاهرة توصلت إلى انطباع بأن النميري في ذلك الوقت يبحث عن عذر يطلق بموجبه سراح صادق المهدي دون أن يفقد شيئاً من ماء وجهه .

في نوفمبر 1984 ذهبت أنا وإزمي إلى مصر للمرة الثانية وقابلنا عدداً من أصدقائنا القدامى الذين أكدوا لنا أنهم يفعلون كل ما في وسعهم بخصوص السودان ، وكنت قد تلقيت تقارير مزعجة قبل مغادرتي لندن من حاكم ملكال فيليب أو بانق يقول فيها : إن النميري يوزع الأسلحة بسخاء على أفراد قبيلة البقارة ، وكان يأمل بهذه الطريقة من إحداث انشقاق بين النوير والقبائل المجاورة لهم بالإضافة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان . كانت الصراعات الداخلية بين القبائل - أمراً طبيعياً - إنما الجديد في المسألة محاولة النميري استغلالها لتحقيق غاياته . كان البقارة في الماضي يشترون السلاح من ليبيا وثوار أرتريا ، أما الآن وقد فاضت كميات لديه بفضل كرم النميري فقد أصبحوا يبيعونه ويشترون بثمنه سيارات المرسيدس بيتز الفاخرة ، وخلال هذه الفترة من حكم النميري ، الذي لم يبق منه سوى أشهر قلائل وزعت كميات كبيرة من الأسلحة في كردفان ودارفور وبحر الغزال وزاد هذا من احتمال توسع الصراعات القبلية المزمنة وخلق مشاكل ظل السودان يعاني منها إلى هذا اليوم .

تلقينا نبأ إطلاق سراح الصادق من سارة هاتفياً ونجن بالمغرب وحصلت على تأكيد له من السفارة البريطانية بالرباط ، وقد انحنى النميرى أخيراً للضغوط التى سلطت عليه من الداخل والخارج .

فى نهاية عام 1984م أصبح واضحاً أن الوضع الاقتصادى بالسودان أخذ فى التدهور بمعدل كبير ، وأن حكم النميرى التعسفى القاسى قد انزلق فى فوضى إدارية وتنبا كثيرون هنا أن النظام أخذ يتداعى واقترب من نهايته .

بحلول أعياد الميلاد عام 1984 كانت تصلنى أخبار من أصدقاء سودانيين بأن التغيير أصبح قاب قوسين أو أدنى إلا أن فتور المهمة الذى استولى على البلاد لم يكن يشير إلى أن النميرى قد وصل نهايته .

خلال يناير وفبراير من عام 1985 كانت تصلنا أخبار مضطربة من السودان تقول: بأن التجار والمهنيين قد نفذ صبرهم ، ويعد حلول العام الجديد بقليل بلغت فظائع النميرى قمتهما عندما شق رجل الدين المسن والمفكر الإسلامى المرموق محمود محمد طه الذى وجه انتقادات للنظام فى منشور أصدره. كان محمود محمد طه كاتباً مميزاً وقائداً محترماً لجماعة الإخوان الجمهوريين وهى جماعة صغيرة لم يكن العنف من بين أساليبها فى العمل السياسى والفكرى ، وقد اعتُقل أخيراً ثم أُطلق سراحه وأعيد اعتقاله مرة أخرى مع أربعة من أتباعه .

حكم على محمود بالإعدام إذ لم ينكر ما قاله ، وقد تعالت أصوات المعارضة والاحتجاج من دول العالم الإسلامى واحتج جميع سفراء الدول العربية بالخرطوم إلا أن النميرى تجاهل كل ذلك ونفذ حكم الإعدام فى محمود محمد طه .

طلب منى الدكتور خليل عثمان ، والدكتور منصور خالد تنظيم مظاهرة في لندن فرجبت بالفكرة وشرعت في التنفيذ . كانت المظاهرة مهرجاناً اشتركت فيه كل الأحزاب وعقد اجتماع بغرفة الاجتماعات الكبرى بمجلس العموم البريطاني . رعى الاجتماع ديم جودث هارت عضو البرلمان عن حزب العمال ، وسيريل تاونسند عضد البرلمان عن حزب المحافظين ، وديفيد آلتون عضو البرلمان عن حزب الأحرار . كنت أجلس على كرسى الرئاسة وكانت القاعة مكتظة ، وكان مشهداً مؤثراً ألقى فيه الدكتور خليل عثمان خطبة رائعة حيّاً فيها محمود محمد طه الذى عاش معه في السجن لأشهر عدّة وتركت طهارته وورعه أثراً كبيراً في نفس الدكتور خليل .

بدأت المعارضة ضد النمرى تتحد ببطء بها في ذلك الاتحاديون القدامى والشيوعيون .



الفصل الثانى

نهاية النميرى وقيام المجلس العسكرى الانتقالى

1986 - 1985

« أما فيما يختص بأشكال
الحكومة فليتنافس الحمقى »
بوب

كان عام 1985 عامًا زاحرًا بالأحداث فى كل أرجاء العالم ، وكانت كلها أحداثًا ذات طبيعة درامية . من بين تلك الأحداث حصار السفارة الليبية فى لندن ، وقد لاقت تلك الأحداث رواجًا فى الصحافة العالمية ضاهى اهتمامها باغتيال إنديرا غاندى فى الهند ووفاة اللواء محمد نجيب بمصر ، كما كان السفير الأمريكى المتجول موضوعًا فى مقدمة نشرات الأخبار والأحداث فى السودان أيضًا كانت مذهلة ، ففى نهاية فبراير وبداية مارس كانت الأخبار والإشاعات التى تفوح من السودان تقول : إن النميرى سيذهب بلا رجعة إلى واشنطن فى أبريل وكنت أشعر وقتها أن شيئًا كهذا لا يعدو أن يكون أضغاث أحلام ، إلا أن تلك الإشاعات بلغت درجة من القوة جعلتني أنقلها إلى المسئولين بمكتب العلاقات الخارجية الذين أبدوا تشككهم فيها ، وقمت أيضًا لنقلها إلى أناس مهتمين بالشئون السودانية .

وأخيرًا .. أعلن رسميًا أن النميرى سيذهب إلى واشنطن للبحث عن العون السياسى والاقتصادى من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت تلك المحاولة طلبًا يائسًا لأن الرئيس رونالد ريغان كان يحجز أربعة وخمسين مليونًا من

الدولارات الأمريكية قررت إعانة للسودان . استقبل النميري استقبال الرؤساء وقابل الرئيس الأمريكى فى البيت الأبيض وكان ذلك نموذجا آخر لسياسة الوجهين التى تمارسها الحكومات الغربية الكبرى ، التى تتباكى على خرق حقوق الإنسان وتستقبل خارقىها ويعتقد أن الرئيس ريجان قال عن النميري :

« أعلم أنه ملعون ؛ لكنّه من رجالنا ! » .

اتصل بى الدكتور خليل عثمان وأخبرنى أن المعارضة اتحدت وأن اتحادات العاملين والمهنيين تقوم بتنظيم الإضرابات والمظاهرات وذلك بالتنسيق مع طلاب الجامعات ، وكان مقررا أن تبدأ حركة المقاومة هذه يوم الأحد إلا أنها أُجلت إلى يوم الأربعاء ، ووصلتني محادثات هاتفية أخرى من السودان وبلدان شرق أوسطية بنفس المعنى . كان الكل مقتنعا أن عهد النميري لن يرجع من أمريكا وفى الحال تفجرت أعمال الشغب والاحتجاج وسارت المظاهرات وكان لقوات الأمن والقوات المسلحة دورا متناقضا ، فلم تقم بأى محاولة لإنهاء الاضطرابات ؛ بل ويقال إنهم كانوا يخبرون المتظاهرين بأنهم يقفون معهم ، وقد أبلغ عن حالة وفاة واحدة بالخرطوم وتواصل الإضراب ، ولبعض الوقت ساد الموقف هدوء مشوب بالتوتر وصرح النميري فى واشنطن بأنه لا يوجد ثمة داع لقطع زيارته والعودة للخرطوم ، كما قال : إنه قابل الرئيس ريجان ووعده بالمساعدات ، أما فى بريطانيا فقد أكد لى مكتب العلاقات الخارجية أن الأحوال بالسودان هادئة وأن اللواء عمر أحمد الطيب (نائب الرئيس) ممسك بزمام الأمور ، وفى ذات الوقت كان الدكتور خليل عثمان والسودانيون الآخرون يصرون على أنه سوف تتم الإطاحة بالنميري وأن الأمر أصبح « مسألة أيام قلائل » .

وفى يوم الخميس 6 أبريل أذيع أن النميري سيعود إلى الخرطوم قبل يوم من انتهاء زيارته للولايات المتحدة ، وأنه سيعقد مؤتمرا صحفيا بالقاهرة قبل مواصلة طيرانه للسودان .

وفي منتصف ليلة 7/6 أبريل انقطع الاتصال بين الخرطوم والعالم الخارجى كما أغلقت المطارات ، وعندما هبطت طائرة النمرى فى مصر وقع انقلاب عسكري عليه فى السودان . خرج النمرى من طائرته لعقد المؤتمر الصحفى إلا أن ذلك لم يتم ، فحاول ركوب طائرته ومواصلة الرحلة ولكنه نصح بخلاف ذلك فأنزل من على ظهر الطائرة وأقلته سيارة إلى خارج المطار .

تناقضت التقارير حول الحادثة ، فقد قيل إن الطيار رفض الإقلاع ولكن يرجح أن السلطات المصرية هى التى منعت الطائرة من مغادرة مطار القاهرة ، وتقرر أن يبقى النمرى بمصر .

انتهى النمرى .. بعد أن تبخّرت آخر ذرّة لمصداقيته وطويت سبع عشرة سنة من الحكم الاستبدادى الدموى . انتهت سنوات غسل المخ بانقلاب عسكري وعد بتشكيل حكومة انتقالية . انتهى النمرى وترك مشكلتين كبيرتين فى السودان أولاهما : حُصِيَّةُ للبنية التحتية للاقتصاد ، والمشكلة الأخرى : المتمثلة فى الحرب المستمرة فى الجنوب . فى أول سنوات حكمه كان أبرز إنجاز له إبرام اتفاق مع الجنوبيين منحوا بموجبه قدرًا من الحكم الذاتى ، إلا أن هذا انتهى بالفشل التام .

بانهيار دكتاتورية النمرى وقيام الانتفاضة الشعبية ظهرت أحداث غير عادية فى الخرطوم ، فقد اتضحت قوة ومدى المعارضة وأدت المطالبة بحكم ديمقراطى إلى حدوث ضغط كبير على ضباط القوات المسلحة الذين تقدموا للانتفاضة واقتنعوا أنه لا يوجد بديل للانتخابات الحرة ، فقد أبدت كل قطاعات الأمة من رئيس اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية محمد أحمد سليمان إلى صادق المهدي الذى لعب دورًا قياديًا فى الإحاطة بالنمرى ، أبدت تصميمها على الديمقراطية . كان إسهام الصادق المهدي أساسيًا ، فقد أعدَّ الوثيقة السياسية التى قدمت للفريق سوار الذهب ، وفى عملية اتسمت بالسلبية اختبأ الصادق فى منزل يخص أحد المقربين له ظل شاغراً لمدة ، ومن

هناك أعداء الميثاق الذى قبله المجلس العسكرى الانتقالى مكرهًا ، وأصبح من المحتم بموجبه إجراء الانتخابات وإقامة نظام ديمقراطى ولم يترك أى فرصة للمجلس العسكرى الانتقالى بأن يبحث بوعده .

ومن سخرية القدر أن يعلن الفريق سوار الذهب الذى عينه نميرى قائدًا عامًا للقوات المسلحة قبل ثلاثة أسابيع فقط قرار الإطاحة به ويتولى الحكم مع خمسة عشر ضابطاً آخرين .

ولد الفريق سوار الذهب بأم درمان عام 1934 عندما كان السودان تحت الحكم الإنجليزى المصرى يحكمه ضباط بريطانيون تحت إشراف حكومة يقودها حاكم عام معين ، ودخل الكلية الحربية عام 1954 والسودان وقتها يقترب من الحكم الذاتى . تخرج بعد أربعة أعوام وكانت البلاد قد نالت استقلالها . تلقى بعد ذلك التدريب فى الأردن وبريطانيا ومصر . كانت أسرته تدين بالولاء للطريقة الختمية التى تقودها عائلة الميرغنى ، والختمية درجوا على تأييدهم لمصر ومعارضتهم للمهدويين ، إلا أن الفريق سوار الذهب عُرف باعتداله فى كل الأمور كما عرف بذكائه وهذوئه . عندما استولى على السلطة من النميرى وعد فى الحال بالسماح بنظام حزبى تعددى وقام بحل الحزب الشرعى الوحيد للعهد القديم - الاتحاد الاشتراكى السودانى - وقد لاقى توليه للرئاسة ترحيبًا من الدول الإسلامية وتأييدًا محدودًا فى الغرب ، أما بالنسبة للإدارة الأمريكية والرئيس ريجان فعلى الرغم من الارتباك الذى أصابهم فى البداية والذى كان مرده وجود النميرى معهم قبل ساعات فقط من الانقلاب ، فسرعان ما استعادوا توازنهم وأيدوا ، وكان ذلك أمرًا غريبًا ، فقد كان النميرى حليفًا للولايات المتحدة وأكبر متلقٍ للعون الأمريكى فى أفريقيا السوداء . لم تحف أمريكا قلقها على استقرار النظام الجديد - خاصة - وأن العقيد القذافى اعترف فى الحال بحكومة المجلس العسكرى الانتقالى ، مما أثار مخاوف وشكوك الولايات المتحدة من احتمال حدوث تطورات فى المستقبل .

أما بريطانيا فقد كانت أكثر جرأة وتفاؤلاً ، فقد كان رتشارد لوس ، الذى عمل والده السير وليم لوس فى السودان قبل الاستقلال وكان مستشاراً سياسياً لآخر حاكم للسودان ، وزير دولة بوزارة الخارجية البريطانية وأعلن أن البيانات الآتية من الخرطوم مشجعة ، وفى غضون أيام قام بزيارة للخرطوم للمحادثات .

كان هناك شعور عام بالارتياح لانتهاء نظام نميرى البغيض واستقبلت الإدارة الجديدة استقبالاً حاراً فى وسائل الإعلام البريطانية ، وكان عنوان صحيفة التايمز « حظاً سعيداً يا السودان ، لقد وجدت ما تحتاجه ، » وجاء فى ذلك التقرير إن كلاً من الولايات المتحدة ومصر اعتبرتا نميرى لبعض الوقت مكسباً ، وأن على النظام الجديد الاستفادة من حسن النوايا المتوفرة تجاهه فى الغرب الذى لا يحرص أن يرى السودان ممزقاً واختتمت مقالها بقولها : نأمل أن نتمكن من مساعدة حكومة تتبنى سياسات ليبرالية واقعية وتملك السلطة لتنفيذها ، وقد قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بطمأننة النظام الجديد فى السودان بصداقة الشعب المصرى ولكنه حذر الزعيم القذافى بعدم التدخل ، كما اشتركت كل وسائل الإعلام البريطانية فى التعليق فقالت صحيفة الديلى تلغراف : « سودانيون قلائل فقط هم الذين فوجئوا بسقوط الطاغية ، لقد كان النميرى سبباً فى الهبوط القياسى الذى حلّ بالبلاد ، وقد تبعت المجاعة التى كان الجفاف سبباً جزئياً فقط فى حدوثها ، الانهيار الاقتصادى » .

والشئ المذهل عن وسائل الإعلام هذه أنها احتاجت لزمن طويل جداً كى تفهم الطبيعة الشريرة لنظام نميرى ، فقبل سقوطه لم تصدر عنها سوى احتجاجات قليلة ومتقطعة .

تضمّن أول بيان صادر عن الحكومة الانتقالية تأكيدها على الوحدة الوطنية والحريات الفردية وأكدت عزمها على تسليم السلطة للشعب بإجراء انتخابات

عامّة بأسرع فرصة ممكنة ، وبما أن المجلس الذى كُؤن في أيام قليلة بعد الانقلاب من ضباط تمت ترقيتهم وتعيينهم بواسطة النميرى ، فلم أكن أصدق بأنهم سوف يسلمون السلطة ، ورغم ذلك ، وفي غضون أيام من حدوث الانقلاب قام المجلس المكون من خمسة عشر ضابطاً بإزاحة رموز الإدارة القديمة واعتقل بعضهم ، وكان من بين المعتقلين عمر أحمد الطيب نائب الرئيس ، وتم كذلك إبعاد حكام المديرىات وأعلن عفو عام عن السجناء السياسيين وشمل هذا العفو للعجب ، حسن الترابى قائد الإخوان المسلمين الذى كان سنداً قوياً للنميرى ، واعتقل في العاشر من مارس بتهمة التشدير لانقلاب يطيح بالرئيس .

ثم تشكيل وزارة من الفنين برئاسة الدكتور الجزولى دفع الله وبدأت هذه الحكومة على الفور مباحثات مع المجموعات الرئيسية بجنوب السودان ، وأبدت إشارات تصالحية تجاه جون قرنق والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وكانت الحرب الأهلية في جنوب السودان في - ذلك الوقت - تكلف الحكومة مليون جنيتها في اليوم ؛ لذا فقد أعطى الموضوع الأولوية ، وقام جون قرنق في البداية بتعليق عملياته العسكرية في الجنوب مقابل تسوية شاملة يتبعها إصلاح .

تضمنت مقترحات قرنق إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب وإعادة اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 ، وتحسين مستوى تمثيل الجنوبيين ليس فقط في الحكومة المركزية بل وفي البعثات الدبلوماسية والجامعات ، كما ضمن جون قرنق مطالبه توزيعاً أفضل لثروة البلاد بحيث يلقى الجنوب حقه ، وكانت أكثر التطورات مفاجأة المكاملة التى تلقاها جون قرنق من القذافي والتى نصحه فيها بمساعدة الإدارة الجديدة ، وكانت استجابة قرنق لذلك إنذاراً مشهوراً للزمرة الحاكمة بتسليم السلطة لإدارة مدنية خلال سبعة أيام ، وتبدلت نبرة قائد جيش تحرير السودان بسرعة وبصورة درامية ، فقد أعلن أن سوار الذهب والضباط الآخرين قد سرقوا انتفاضة الشعب السودانى .

قام الفريق سوار الذهب بتأكيد أهداف المجلس الانتقالي وهى تحقيق الوحدة الوطنية بإجراء انتخابات ديمقراطية ومعالجة الاقتصاد وإنهاء الحرب فى الجنوب ، وفى 14 أبريل أعلن أن المجلس سوف يستمر فى الحكم « إذا تطلبت الظروف ذلك » ؛ ولكنه يأمل فى أن تعود الديمقراطية خلال عام ، وأعلن أيضاً أن ما يسمى بقوانين الشريعة « سيتم تعديل وملاءمتها » .

وفى 24 أبريل أدى الجزولى دفع الله مع أربعة عشر وزيراً آخر اليمين الدستورية لحكومة مدنية تحت الرقابة العسكرية لفترة انتقالية حددت بعام واحد ، وواجه المجلس الانتقال مشاكل ضخمة خلفها نظام نميرى الدكتاتورى الفاسد ، وكان الاقتصاد المشككة الكبرى كما كان أعضاء المجلس الخمسة عشر يفتقرون للخبرة والدراية بمشاكل الاقتصاد والتجارة والصناعة ، فالدكتاتوريات لا تنمى فى المرئوسين روح المبادرة وشجاعة اتخاذ القرار لذلك فإن الحكومة المدنية الجديدة لم تجذ ضالتها فى المجلس العسكرى الانتقال .

أما العقبة الكبرى الأخرى هى.. أن معظم السودانين ذوى الكفاءة والقدرة ظلوا « يقتربون بأقدامهم » خلال السبع عشرة سنة من حكم النميرى ، وينتشرون الآن فى كل بلدان الشرق الأوسط ويتولون وظائف هامة ، فالمؤسسة الاقتصادية الكويتية يديرها مغتربون سودانيون ، كما أن الرتب العالية فى القوات المسلحة والإدارات التجارية فى كل منطقة الخليج سيطر عليها سودانيون لم يحتملوا البقاء بالبلاد خلال عهد النميرى ، فقد هاجرت أعداد كبيرة من الكوادر السودانية عالية التأهيل والتدريب ، ويقوم كثيرون منهم الآن بتولى وظائف هامة فى جامعات دول النفط الفنية ، وفى أوروبا وأمريكا كذلك ، ولا يمكن إقناعهم بسهولة بترك حياتهم المرفهة والعودة إلى وطن معدم ، ولم تعد هناك كفاءات داخل السودان يمكن الاعتماد عليها ، والوضع هذه المرة مختلف تماماً عما كان عليه فى الفترة التى أعقبت استقلال البلاد

عام 1956 ، بالإضافة إلى ذلك فإن السودان الذى دهمه الظلام ظل يزرع تحت نير حرب أهلية فى جنوبه دامت لأكثر من ثلاثين عامًا ، حرب مكلفة ومفرقة ، ليس فقط فى الدماء التى تسفك وإنما الدمار الذى تحدثه ، وظلت جرحًا ينزف لم يجد من يعالجه علاجيًا ناجحًا منذ الاستقلال ، وحتى اتفاقية 1972 بأديس أبابا انهارت وزادت المشكلة حدة بسبب الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات ، والحكومة الجديدة لم تكن أحسن حالاً من سابقتها على الرغم من جهودها المقدرة .

وعندما انتهى عهد الطغيان كان حل جهاز الأمن واحدًا من أولى قرارات الفريق سوار الذهب فتم الاستيلاء على أسلحته وأجهزته وتعالى الآمال القومية ، وفى غضون أيام فقط برزت إلى السطح أحزاب سياسية وتنظيمات لاحصر لها ، ويدعى كل واحد منها أنه وحده الذى يملك الحلول السريعة ويضمن مستقبل البلاد ، وجرى حوار بين قوى التحالف الجديد الذى ضم الأحزاب السياسية واتحادات العاملين حتى لا تقوم فى البلاد إضرابات جديدة ولم يتم التوصل إلى نتائج لأن المجلس العسكرى لم يحدد وقتًا معينًا لتسليم السلطة وكانت هنالك مخاوف من أن الوعود ينقصها الصدق ، أما فى الجنوب فإن الموضوعين الاقتصاديين الرئيسيين هما التنقيب عن البترول ومشروع قناة جنقلى ، وكلاهما هام لإعطاء الاقتصاد المتهالك دفعة .

خلال الأيام الأولى لقيام المجلس العسكرى الانتقالى نشطت حركة سياسية محمومة ، فقد ظهرت أحزاب وتجمعات لا حصر لها إلى جانب الحزبين الطائفيين الكبيرين : حزب الأمة (المهديون) والحزب الاتحادى الديمقراطى (الختمية) مثل جماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعى السودانى الذى أمضى سنين طويلة يعمل تحت الأرض ، كما ظهرت مجموعات أخرى صغيرة الحجم كبيرة الصوت مثل الاشتراكيين الإسلاميين والحزب القومى الاشتراكي ،

والحزب الناصري ، والبعثيين المواليين لإيران ، بالإضافة إلى ذلك برزت للسطح عدة اتحادات ومنظمات مهنية ، وكان الجنوب منقسماً أيضاً وهذا واضح على وجه الخصوص في المناطق التي يسيطر عليها القادة القبليين ، وأفضى إلى النمى مرة بعد واحدة من محاولاته الكثيرة المتكررة لإضفاء صبغة شرعية على نظامه بتكوين برلمان جديد بأنه كلما كوّن مجلساً جديداً جاء بالوجوه القديمة كالزبير حمد الملك من دنقلا ، وأبوسن من رفاعة ، ومادبو من دارفور ، وأضاف : « حتى لو قلت أنه غير مسموح لأحد من خارج الاتحاد الاشتراكي بالترشيح فإن نفس هذه الوجوه ستظهر متدثرة بالقناع الذى حددته ! » كان الشماليون فى الماضى يعتقدون أن قيادة البلاد حق شرعى قاصر عليهم ولم يفهموا حتى الآن أن الوضع قد تغير بصورة جذرية خلال السنوات الماضية ، فقد نضجت القبائل الجنوبية خلال الستينات والسبعينات وحصل الكثيرون من الجنوبيين على مؤهلات علمية عالية وآمال أعلى . قليلون جداً من الشماليين على استعداد لفهم الوضع الجديد .

إنهم لم يدركوا بالتأكيد التغيرات الديموجرافية التى حدثت فقد هاجرت أعداد كبيرة من صفوة الجنوبيين إلى العاصمة بينما هاجرت أعداد كبيرة من الفقراء المعدمين الجنوب هرباً من الاضطرابات واستقروا فى معسكرات اللاجئين فى ضواحي العاصمة المثلثة .

إحساس السودانيين الشماليين تجاه إخوانهم الجنوبيين مثل إحساس المصريين تجاه السودانيين قاطبة ، فمنذ أيام الفراعنة اعتبروا القاطنين بمناطق النيلين الأبيض والأزرق عبيداً يسترقونهم وازدادت الحساسية السياسية فى الجنوب حدة خاصة بين أفراد قبيلة الدينكا ، فقد تمكنت مجموعة من مثقفى هذه القبيلة مثل: فرانسيس ديتى ، وبونا ملوال ، وفيليب أوبانتى من أن يكون لهم أثر ليس فقط قومياً بل عالمياً ، وهناك جنوبيون آخرون مثل أبيل أليز

وجوزيف لاقو الذين ظلوا دائماً جاهزين ومستعدين لتولى المناصب العامة .

قلنا أن النميرى فى أيامه الأخيرة وزع الأسلحة عشوائياً على القبائل المتنازعة فى الغرب والجنوب وترك ذلك للحكومة الجديدة الانتقالية تبعة ثقيلة ، ومن المشاكل الأخرى التى أصبحت مصدراً للاحتكاك إطلاق سراح حسن الترابى رئيس الإخوان المسلمين . الذى تمكن أتباعه من تنظيم حملة قوية وفعالة بفضل مصداقيتهم والوضع المريح الذى تمتعوا به لعدة سنوات من حكم النميرى ، والخلايا السرية التى نظموا فى الجامعات وفى القوات المسلحة نفسها ، بالإضافة إلى وضعهم الاقتصادى القوى ، وهذا ما جعل زعيمهم الترابى يتباهى بأن نمواً كبيراً قد حدث لجماعته وهو مصيب فى ذلك ، فقد ارتفع عدد البنوك الإسلامية وأصبحت الإعانات والسلفيات متوفرة لهم ، وقاموا بأعمال خيرية فى المناطق التى تأثرت بالمجاعة والفيضانات ، وحلّ بها فقر مدقع فانضم كثيرون ممن تلقوا هذه الإعانات للحركة الأصولية .

مع بداية نوفمبر 1985 اتصل بى صادق المهدي هاتفياً من بون ليقول : « إن حزب الأمة حقق قفزات كبيرة على الرغم من ضعف التنظيم بعد سبعة عشر عاماً من الحكم الدكتاتورى » ، وكان الصادق مقتنعاً بأنه لا بد من حصول حزبه على الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة وبدون ذلك فستدخل البلاد فى فوضى تامة تقضى عليها وأضاف : « بأن الاتحاديين منقسمون على أنفسهم وأن الشيوعيين والبعثيين ممسكون بتلايب بعضهم البعض وأن الإخوان المسلمين ضد الكل ، واعتراى شعور بأن الصادق يعتقد بإمكانية قيامه بلعب دور المسيح فى إرث المهدي ما زال متأصلاً فيه .

تحدثنا بعد ذلك عن مصر فقال : إن أمرها يحيرّه فقد أربكته استقالة كمال حسن على من منصب رئيس الوزراء وقال : إنه يعتقد أن الرئيس حسنى مبارك « يهيمن على كل شىء » ولا يستطيع أحد أن يفهمه أبداً . حاولت أن أسبر غور

هذه المعضلة خلال زيارة لى لمصر فى يناير 1986 عندما تحدثت كثيراً إلى كمال حسن على فى فندق مينا هاوس ، حيث كنا نقضى فترة نقاهة أنا وإزمنى وقد منحتنا إدارة الفندق خيمة عربية نستقبل فيها ضيوفنا ونعقد داخلها الجلسات دن أن نسبب إزعاجاً لبقية النزلاء ، وخلال استعراضنا للوضع العام سألته عن أسباب استقالته - فصدقتنا قديمة امتدت لأكثر من عشرين عاماً - وتحدث معه بصراحة تامة . قال كمال حسن على : « إنه شكل مجلساً للوزراء ووضع له سياسيات واضحة إلا أن الرئيس كان كثير التدخل ، وشعرت بالتعاطف معه حين قال: إنه لا يمكن أن يقبل لنفسه القيام بدور الملازم بعد أن كان قائداً عاماً للقوات المسلحة !! وأضاف يقول : إنه « مبارك » لن يتركنا نتصرف بمفردنا » .

تحدثنا بعد ذلك عن نميرى الذى ظل يعيش فى القاهرة منذ عزله ، فقد زاره كمال حسن على قبل أيام واقتنع بأن النميرى « بعيد جداً عن حقيقة الوضع بالسودان » ، وخرج بانطباع بأن الرئيس السابق مازال يحلم بأنه سوف يحكم السودان !! وتحدثنا بعد ذلك مطوّلاً عن الوضع بالسودان وأعطانى انطباعاً واضحاً بأن الشكوك تخامره حول وفاء المجلس العسكرى الانتقالى بوعده بإجراء الانتخابات . كان يشعر بأن القوات المسلحة سوف تتمدد من بقائها فى السلطة ، وقد أعجبني تحليل كمال حسن على لقاعدة السلطة فى السودان لأنه كان مطابقاً لوجهة نظرى ، فأنا أيضاً كنت مقتنعا بأن الجيش هو أقوى سلطة فى البلاد ولن يرجع إلى ثكناته باختياره ، أما بالنسبة لتقييمه للعائلات فقد كانت وجهة نظره حول آل الميرغنى أمراً لا يتوقع أن يأتى من مواطن مصرى ، فقد كان يشعر أنهم منقسمون على أنفسهم ولا فائدة ترجى منهم ، وعبر عن تقديره للصادق المهدي وقال : إن آل المهدي أكثر نفوذاً كما أبدى مخاوفه من تزايد نفوذ الإخوان المسلمين وقال إنهم يمثلون تهديداً حقيقياً .

وفى مساء نفس اليوم قابلت الدكتور عبد القادر حاتم وشربنا الشاي معاً . تعرضنا لمسألة السودان ، وكان ، كعهدي به ، حذراً شديد التحفظ

والدبلوماسية ولكنه قال صراحة : إنه يقدر صادق المهدي ، فقد تقابلا عدة مرات وحدث بينهما تقارب في وجهات النظر، وهما بلا شك يقدران الوزن الثقافي لبعضهما البعض .

بمرور الوقت أصبح واضحاً أن المجلس العسكري الانتقالي لن يتمكن من تحقيق أى واحد من الثلاثة أهداف التى وضعها ، فالمشكلة الاقتصادية لم يتم التطرق لها ، ناهيك عن حلّها ، والمفاوضات مع جون قرنق وصلت إلى طريق مسدود بعد أن اشترط إلغاءً فورياً لقوانين الشريعة الإسلامية وجعل ذلك شرطاً لتعاونيه وقد اتحد هذان العاملان في إثارة الشكوك حول الهدف الثالث : الحكومة الديمقراطية ، وتزايدت الضغوط على الإدارة المؤقتة وقامت جبهة تحالف قوامها الأحزاب السياسية واتحادات العاملين وسميت اتحاد القوى الوطنية للإنقاذ الوطنى ، والمجموعة الوحيدة ذات النفوذ التى لم تنضم إلى هذا التحالف كانت جبهة الإخوان المسلمين التى كونت في مايو 1985 اتحاداً أصولياً عريضاً خاصاً بها أطلق عليه اسم الجبهة القومية الإسلامية ودعت إلى الأسلمة الفورية للبلاد .

توسعت الحرب في الجنوب خلال فصل الصيف بعد أن انسدت كل قنوات الاتصال بين الحكومة وجون قرنق ، ونفذت عمليات شملت القصف الجوى الذى اشتركت فيه طائرات ليبية مما زاد من تخوف الكثيرين ، ووجهت الانتقادات للحكومة وقيل إنها بدلاً من أن تنشر الحقائق على الناس فإنها تصرف انتباههم إلى محاكمات وزراء النميرى المفسدين .

وكانت المفاجأة في 10 أكتوبر 1985 ففى وجه كل هذه التعقيدات نشر دستور مؤقت ينادى بنظام حكم ديمقراطى يبدأ بعد عام من الحكم العسكري حسب الاتفاق وأن انتخابات عامة سوف تجرى في البلاد في أبريل 1986 .



الفصل الثالث

النظام التعددي في بلاد التعدد

« زخم في وادي القرار »

جويل

كانت الأشهر الأولى من عام 1986 ، زاخرة بالنشاط السياسي المحموم ،
فبين عشية وضحاها امتلأت الساحة السياسية بزخم من الأحزاب والجماعات
السياسية وبدأ السودانيون ، رجالاً ونساءً ، شماليين وجنوبيين يعثرون عن
وجهات نظرهم وي طرحون تصوراتهم لحل مشاكل البلاد العرقية والاقتصادية .

فبالإضافة للحزبين الرئيسيين التقليديين ، الاتحادى الديمقراطى
(الختمية) وحزب الأمة (الأنصار) ظهرت عشرات الأحزاب والتجمعات التى
تسعى للحصول على موطن قدم فى ميدان السياسة ، فهناك الجماعات الدينية
مثل الإخوان المسلمين والإخوان الجمهوريين ذوى الأصوات العالية ؛ بينما أعاد
الشيوعيون وحلفاؤهم التقليديون فى اتحادات العاملين تلميع أنفسهم بعد سنين
من الحظر . هناك أيضاً التجمعات الفئوية وجماعات الضغط الإقليمية مثل :
حزب جبال النوبة بالإضافة إلى جماعات صغيرة من الناصريين والبعثيين ، وقد
تراوح العدد الكلى لتلك الأحزاب والجماعات بين الثلاثين والأربعين جماعة
وحزباً ، ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات ازدادت التكهانات والتوقعات عما
ستسفر عنه .

أعد الدكتور يوسف بدرى تقريراً يقول فيه : « إن صادق المهدي يحجب
البلاد بلا كلل أو ملل ويضيف أن استطلاعاً مبدئياً للرأى العام يشير إلى أن

35 - 40% من الأصوات سوف تكون من نصيب حزب الأمة يتبعه الاتحادى الديمقراطى الذى سيحصل على 26 - 30% . أما عن بقية المنافسين فيقول: « إن الجبهة القومية الإسلامية ستحصل على 8 - 10% وأحزاب الجنوب 10-12% بينما تذهب 5% من الأصوات لكل الآخرين ، وأضاف الدكتور يوسف بدرى يقول: إن صادق يؤمن بضرورة قيام حكومة قومية وهو ذات الاتجاه الذى يشجعه المجلس العسكرى الانتقالى . »

لم يحظ الدستور الذى ستجرى الانتخابات بموجبه برضاء الجيش الشعبى والجبهة الشعبية لتحرير السودان ، فقد تصلبَ قرنق فى موقفه الداعى إلى إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية كشرط للدخول فى أى تفاوض ، وقد زاد الموقف سوءاً عندما استمر تطبيق العقوبات ؛ وبرغم هذه المصاعب فقد أجريت الانتخابات التى لم تكن متأثرة بصورة مباشرة بالحرب الأهلية فى الجنوب .

فى الأشهر الأولى من عام 1986م أحرز بعض التقدم السياسى فى دوائر حزب الأمة ، فقد انعقد المؤتمر العام للحزب وحضره ألف مندوب من مختلف بقاع السودان ولم يفاجأ أحد بانتخاب المؤتمرين للمصادق المهدي رئيساً للحزب بالإجماع ، كما تمخض المؤتمر عن حدث لم يسبق له مثيل فى السودان ، وذلك بانتخابه امرأة لعضوية المكتب السياسى للحزب المكون من خمسة أعضاء وهى السيدة سارة المهدي ، وكان من ضمن الخمسة الدكتور عمر نور الدايم ، ونصر الدين الهادى ، وقيل عن ذلك المؤتمر: « إنه ديمقراطى حقاً ويعيد للأذهان ذكرى مؤتمر الخريجين العام الذى عقد سنة 1943 . »

كانت التحركات السياسية الأخرى تجرى على قدم وساق ، ففى مارس 1986 عقد بأديس أبابا مؤتمراً سياسياً ناجحاً بين الجيش الشعبى والجبهة

الشعبية لتحرير السودان مع التحالف الوطنى المكون من اتحادات العاملين وكل الأحزاب السياسية عدا الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية. عرف الاجتماع بإعلان كوكادام واتفق فيه المؤتمر على إطار عام لحل المشاكل القومية السياسية والدستورية ، واتفق المؤتمر كذلك على عقد المزيد من الاجتماعات مستقبلاً ، إلا أن انشغال الأحزاب بالانتخابات لم يتيح فرصة لاجتماع آخر .

فى 23 مارس 1986 كتب لى صادق المهدي رسالة مطوّلة فى نهاية الحملة الانتخابية قال فيها :

« تمكّنّا من حشر طن من العمل فى أوقية من الزمن وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق المعجزة » .

لقد أزعجنى إفراطه فى التفاؤل وعدم إدراكه لحقيقة هامة وهى أن حزب الأمة لن يتمكن من إحراز أغلبية مطلقة فى تلك الانتخابات ، تعرّض فى خطابه للمؤتمر العام الذى عقده حزب الأمة وقدم وصفاً تفصيلياً له ، فقد تم إنشاء مؤتمرات إقليمية تقود إلى المؤتمر القومى للحزب . كان سعيداً بصورة خاصة من تمكنه من إرساء القواعد الأساسية للحزب وبإيجاده لأمانات فثوية للنساء والطلاب والمزارعين والجماعات المهنية ، وعلى ضوء هذا التقسيم كان تصوره لهيكلية الحزب حيث ستمثل الأقاليم بخمسين فى المائة من مقاعد المؤتمر بينما ينتخب النصف الآخر بواسطة مختلف المجموعات ، وأعدت جماعة من المتخصّصين برنامجاً ينفذه الحزب خلال السنوات المقبلة إذا ما فاز فى الانتخابات ، لقد كان برنامجاً طموحاً وتضمن الكثير من اللمحات الديمقراطية إلا أنه أغفل عوامل هامة وحيوية أدت إلى عدم تحقيقه للنتائج المرجوة ، وحتى صادق نفسه لم يكن متفائلاً بها سوف يتمخض عنه المؤتمر الدستورى القومى لحل مشكلة الجنوب الذى اقترحه الحزب فى برنامجه ذاك ، فقد كان يعتقد أن جون قرنق :

« خاضع تمامًا للمصالح الأثيوبية » .

ولم يضع وزناً للجبهة الإسلامية القومية التي قال عنها :

« إنهم يرقصون خارج الحلبة ولا يملكون حلاً لأيّ من مشاكل السودان

الهامة » .

وقد أثبتت الأحداث اللاحقة سوء تقديره ، وتعرّض في خطابه أيضًا إلى وفاة والدته (رحمة) في بداية العام ، وقد تأثر كثيرًا لفقدائها إذ كانت تربطه بها علاقة قوية جدًا ، فقد كانت تتمتع بالحكمة وحسن التقدير وبُعد النظر في الأمور السياسية وتعرّضت لضغوط كثيرة من مختلف أفراد العائلة ، أما اختفاؤها الآن من حياة صادق فقد :

« كان ضربة قاسية وبقيت أصارع بدون تشجيعها ودعواتها

الصالحة » .

وبدا واضحًا من خطابه هذا ومن محادثة تلقيتها من سارة عندما كانت بجنيف في 2 أبريل 1986 أن الصادق أصبح يعتقد أنّ القذافي وحده هو الذى يمكن أن يساعده في حل مشكلة الجنوب إذ لم تبدى أى جهة أخرى استعدادها لمديد المساعدة ، وقمت بنقل وجهة نظره هذه إلى رتشارد لوس ونواب برلمانيين آخرين ، وقام رتشارد ، الذى لم يعد يعمل بالخارجية البريطانية ، بإبلاغ الرسالة خلفه بالخارجية البريطانية .

وكان لصادق تفاؤلاً ، في غير محله ، لعلاقاته بمصر التي وصفها بأنها جيدة بينما واصل عدم اعتداده بالجبهة الإسلامية على الرغم من اعترافه بحسن تنظيمها وقوة موقفها المالى . ناقشت هذه الأمور مع ديفيد روبرتس من مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومونويلث وأبدى كلانا مخاوفه من المستقبل في السودان .

كانت المراحل الأخيرة للانتخابات سريعة ومنهكة ، فقد شارك فيها السودانيون المنتشرون في شتى بقاع العالم وسيكون لأصواتهم أثر كبير في نتيجة التصويت ، وعين حزب الأمة وفدين للطواف على بريطانيا وبقية دول أوربا مكونين : من أحمد الدابي ، وياسر قريرى .

وعندما أشرفت الحملة الانتخابية على نهايتها وبدأت النتائج الأولى في الظهور قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، لسوء الطالع ، بقصف ليبيا ردًا على نشاطات إرهابية زُعمَ أن العقيد معمر القذامى كان وراءها ، والشئ الذى لا يمكن تصديقه أن الطائرات التى استخدمت في القصف انطلقت من قواعد في بريطانيا ، وكتبت عن تلك الحادثة في مفكرتى أقول :

« ياله من عمل أحمق لا طائل من ورائه ويؤدى في النهاية إلى عزل العالم العربى وتوحيده خلف القذافى » .

وكان القصف الأمريكى لليبيا مشكلة للرئيس حسنى مبارك الذى يقابل انسياقه وراء السياسات الأمريكية بامتعاض من جيرانه العرب ، كما كان الرأى العام الأوروبى أيضًا معارضًا للإجراء الذى قام به ريجان .

ونتيجة للقصف الأمريكى لليبيا ارتفع الشعور المعادى لأمريكا في الدول العربية واغتيل أمريكى يعمل في برنامج العون الغذائى بأحد فنادق الخرطوم وكانت الحادثة بداية لسوء تفاهم بين السودان والغرب ، ونكسة سياسية للمصادق المهدي الذى اعتبر صديقًا وحليفًا للقذافى .

صدر في ذلك الوقت الحكم على عمر أحمد الطيب نائب الرئيس نميرى فأدين بالفساد وحكم عليه بالسجن المؤبد لفترتين وتحمل غرامة أربعة وعشرين مليون جنيتها سودانيًا . تأملت كثيرًا لعمر أحمد الطيب ، فقد كان رجلًا طيبًا احتواه نظام فاسد فأفسده وهاهو يدفع ثمن تورطه في نظام نميرى .

كانت النتائج الأولى للانتخابات في السودان مفاجئة ومزعجة . كان حزب الأمة في المقدمة وفاز في 67 دائرة انتخابية ، يليه الاتحادى الديمقراطى 44 دائرة وكانت المفاجأة .. الجبهة الإسلامية القومية التى حصلت على 20 دائرة ويحتمل أن تصل إلى 51 على الرغم من هزيمة الدكتور حسن الترابى فى دائرته الانتخابية بالخرطوم بحرى ، وحصل صادق المهدي على ثلاثين ألف صوتاً من جملة أصوات دائرته الانتخابية بكوستى البالغ واحدًا وثلاثين ألف صوتاً ، وفاز محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى فى واحدة من الدائرتين اللتين نالهما حزبه، وعندما اكتملت النتائج برزت صعوبات جمة ، فكما كان متوقعًا ، نال حزب الأمة أكبر عدد من المقاعد (مائة) ولكنه لا يمنحه أغلبية مطلقة فى المجلس وفاز الحزب الاتحادى الديمقراطى بثلاث وستين دائرة تتبعه الجبهة الإسلامية القومية التى حصلت على 51 ، وفازت الأحزاب الجنوبية بأعداد صغيرة من الدوائر ، فقد حصل حزب الشعب التقدمى (الاستوائية) على تسع دوائر ومؤتمر الشعب الجنوبى ثمانى دوائر ؛ بينما فاز حزب جبال النوبة بعدد قليل من الدوائر ، وفى جبال البحر الأحمر حصل مؤتمر البجة على دائرة واحدة ، كما فاز خمسة مرشحين مستقلين من بينهم الدكتور خليل عثمان الذى تربطه بالسيد صادق علاقة مصاهرة .

كان العدد الكبير من المقاعد الذى فازت له الجبهة الإسلامية مفاجأة لى ولكثيرين غيرى ، فقد كنت أعتقد أنها ستحصل على 10% من أصوات الناخبين فحصلت على 17% والسبب فى ارتفاع نسبة أصواتهم راجع لنجاحهم فى دوائر الخريجين التى حصلوا على 23 من مقاعدها البالغة 27 وهى التى أخلت بالتوازن، وفوز الجبهة بهذا العدد من مقاعد الخريجين يؤكد زعم الترابى من أنهم نظموا خلايا ناجحة فى الجامعات .

لا يوجد ثمة تبرير الآن لتخصيص دوائر انتخابية للخريجين وهو تقليد ابتدعه الاتحاديون فى أول أيام الاستقلال عندما كان لهم وجود فاعل فى

الجامعات وتمسك به الآن المجلس العسكري الانتقال لغيرما ضرورة ، وقد اعترض عمر نور الدائم وحزب الأمة(*) على الإجراء ، إلا أنهم لم يجدوا سنداً من الباقيين فقد قبله الحزب الاتحادى الديمقراطى ومحمد إبراهيم نقد دون نقاش ، وها هى دوائر الخريجين ترتد على الكل فتخل بميزان القوى وتكون سبباً فى عدم الاستقرار وذلك بإعطائها الجبهة الإسلامية وزناً لا تستحقه .

كان يمكن أن نجد تبريراً لتخصيص دوائر فئوية تركز على منح العاملين نوعاً من الحكم الذاتى ، وقد أزهى هذا النوع من التمثيل الديمقراطى فى بداية القرن العشرين إلا أنه هجر لأن البيروقراطية لا تستطيع الخلق والإبداع ، كما أن النظام نفسه طوباوى وغير عملى .

وعلى الرغم من أن بعض مناطق الجنوب لم تشارك فى الاقتراع - بسبب الحرب الأهلية - إلا أن الانتخابات فى مجملها كانت عادلة ولم يشبها أى نوع من الفساد .

وإذا ألقينا نظرة على عدد الأصوات التى حصل عليها كل حزب فى هذه الانتخابات نتوصل إلى حقائق طريفة ، فقد نال حزب الأمة . 1,508,338 صوتاً أى ما يعادل 38,2 فى المائة ، ونال الاتحادى الديمقراطى 1,163,961 صوتاً أى ما يعادل 29,5 فى المائة وهذا يؤكد قناعة شخصية تمسكت بها لأربعين عاماً بأن 40% من أهل الشمال أنصار و 30% ختمية ، ولا يوجد أدنى شك فى أن المكاسب التى حققتها الجبهة الإسلامية على حساب الأحزاب التقليدية كان بسبب الدعم المالى الضخم الذى تلقت من البنوك الإسلامية العاملة بالخارج ، وهذا مشابه للدعم الذى حظيت به حركة الأحزاب الاتحادية من مصر خلال

(*) حديث مع عمر نور الدائم فى ديسمبر 1992 . راجع أيضاً « موت حلم » ص 225 .

فترة الانتقال للاستقلال في الخمسينات ، ومع ذلك فلا بد من ملاحظة أن 81,9% من السودانيين رفضوا الأصولية الإسلامية ، ولو أن الانتخابات أجريت في سائر دوائر الجنوب لنقصت نسبة ما حصلت عليه الجبهة الإسلامية كثيرًا ، وحتى في مناطق نفوذهم (الخرطوم) فقد حصلوا على ما يقل عن 50% من عدد المقاعد .

وبرزت النتائج المدمرة لتلك الانتخابات في أول اجتماع للمجلس النيابي الجديد في 6 مايو 1986 عندما انتخب صادق المهدي رئيسًا للوزراء ، وفي يوليو من نفس العام طرح خطابه السياسي على البرلمان .

وعندما بدأ صادق مساعيه لتشكيل حكومته كان عليه أن يأخذ في الاعتبار عدة عوامل أولها: أن حزبه لا يملك أغلبية مطلقة في المجلس ، وثانيها : أن أى حكومة يتم تكوينها ستكون محدودة الشرعية بسبب الفشل في إجراء الانتخابات في كل البلاد ، كما كان على صادق أيضًا أن يأخذ في الحسبان الخلافات والانقسامات داخل أسرة المهدي ، فقد كان هناك شعور قوى بين أفراد أسرة المهدي الذين زاد عددهم على الأربعمائة بأنهم عانوا كثيرًا خلال السبعة عشر عامًا من حكم النميري ، وما تزال ذكرى مجزرة الجزيرة آبا ومقتل الإمام الهادي تدور في خلدتهم ؛ ويؤلمهم أكثر أن مكان جثمان الإمام الهادي غير معروف ولم يحظ بالتشييع اللائق به . فظل المهدي مازال يظللهم ، ويشعرون أيضًا بأنهم حرّموا من إرثهم الشرعى عندما قام النميري بمصادرة ممتلكاتهم وشتت شملهم وجردّهم من نفوذهم فأصبحوا معدمين .

وأصبح واضحًا الآن .. أن قيام النميري برّد ممتلكاتهم لهم عام 1983 كان «كأسًا مسمومًا» ألحق بهم ضررًا شديدًا ، فالانقسامات التي بدأت بين أفراد أسرة المهدي منذ أيام الحرب العالمية الأولى تجددت ثانية . إذ أخضع السيد عبد الرحمن ابن المهدي الذي ولد بعد موت أبيه إلى رقابة لصيقة بواسطة الحكام

البريطانيين بينما أطلق العنان لأبناء الخليفة عبد الله بل ومن الإنجليز على بعضهم بوظائف في الحكومة ، وكان عبد الرحمن وأخوه على ومحمد خليفة شريف وعبد الله الفاضل (حفيد المهدي) هم فقط الذين نجوا من القتل عقب سقوط دولة المهديّة ، وكانت الإدارة البريطانية تحشى من قيام واحد من هؤلاء بتجديد دعوة المهديّة ، وعندما أنشأ السيد عبد الرحمن مؤسسة دائرة المهدي وجد في ابن أخيه ، عبد الله الفاضل العون والسند وكانت فروع الأسرة في ذلك الوقت متحدة وبدأ الخلاف في الأسرة عندما بلغ السيد الصديق الابن الأكبر للسيد عبد الرحمن السن التي أهلته للإشراف على شئون دائرة المهدي فانفصل عبد الله الفاضل عن المؤسسة واستقل بأعماله التي لاقت نجاحاً كبيراً ، ونمت بذور الخلاف بين أفراد الأسرة خلال السنوات الأولى من الاستقلال . ازدادت الخلافات وبلغت ذروتها عندما توفي السيد الصديق المهدي فجأة وهو في ريعان الشباب وترك وصية بأن يتولى الإمامة من بعده ابنه صادق المهدي الذي اعتبره معظم الأنصار في ذلك الوقت صغير السن فبدّلوا الوصية وولى الهادي المهدي الأخ الأصغر للسيد الصديق إمامة الأنصار ، وكان الهادي متزوجاً من ابنة عبد الله الفاضل الذي تمكن من خلال تلك العلاقة أن يمارس عليه نفوذاً كبيراً ، واحتدمت الخلافات عندما صعد نجم صادق وأصبح له وزناً سياسياً في دوائر الأنصار وحزب الأمة ، وكان شاباً عجولاً ، وعندما قامت ثورة النمرى واغتيل الإمام الهادي في الجزيرة آبا أصبح منصب الإمامة شاغراً على الرغم من أن أحمد ، الأخ الأصغر للسيد الهادي ، كانت تحدوه آمال لتوليّه إلا أن تعاونه مع نظام النمرى حال دونه والوصول إلى كرسى الإمامة ، وكان البعض يقولون : « إن أحمد فعل ، ما فعله الصادق مؤخراً عام 1977 » .

وعند سقوط دولة النمرى كانت أسرة المهدي أكثر تشتتاً وأشد انقساماً ، فصادق المهدي بحكم قدراته وخبرته هو القائد الذي لا يدانى للأنصار وحزب

الأمة ولكنه واجه مشاكل خطيرة ، فقد أفضى لى سودانى مرموق بأن أحمد المهدي وولى الدين ابن الإمام المقتول يسيان لإقامة دعوى قضائية بخصوص اسم الحزب (حزب الأمة) والصحيفة الناطقة باسمه (الأمة) ، وأصبحت الدعاوى المتناقضة لأبناء الإمام الهادي والمواقف المتناقضة لأحمد عبد الرحمن المهدي بالإضافة لنشاطات نساء الأسرة على كل الألسن ، ونساء أسرة المهدي يتمتعن بنفوذ واسع وشخصيات قوية ، وعلى رأس قائمة النساء تأتي سارة زوجة الصادق ولها وزن سياسى متميز ، وفاطمة ابنة السيد عبد الرحمن (زوجة شريف التهامي) والتي ورثت عن أبيها الجاذبية وقوة الشخصية ، ووصال الأخت الشقيقة لصادق (متزوجة من حسن الترابي) ويشكلن قوة لا بد من أن يحسب لها حساب .

لذا ، فعندما تولى صادق المهدي منصب رئاسة الوزارة في عام 1986 واجه مهمة حل مطالب أسرية ومطالب الأنصار الذين توقعوا أن يكون لهم نصيب في عودة الحياة الديمقراطية ، وقد قال أحد كبار الأنصار : « لقد ظلوا خارج قطار الربح لزمّن طويل ومن حقهم الآن أن يكون لهم نصيب في ثمار المنصب » ، وكان هذا عبئاً إضافياً لعبء إخفاقه في الحصول على أغلبية برلمانية مطلقة ، وكان صادق نفسه متعجباً لعدم إحراز حزبه للأغلبية لكنه أصبح الآن مهيباً للحلول الوسط وعقد العزم على تشكيل حكومة ائتلاف لها قاعدة عريضة .

في خريف عام 1985 عندما كان صادق وسارة يقومان بزيارات للندن بين الفينة والأخرى حيث تحدثنا مطولاً عن الانتخابات واحتمالات نائجها وقد ألححت عليه بقوة ألا يفكر في تولي رئاسة الوزارة وذلك لقناعتي بأن للسودانيين بعد سبعة عشر عاماً من الحكم الدكتاتوري آمال وتطلعات في النظام الجديد تفوق إمكانيات أى حزب أو فرد في تحقيقها في بلد على هذه الحال من الفوضى ،

وعندما تخيب الآمال سيكون من يتولى كرسى الحكم هو الضحية ، وكنت أكثر وضوحاً عندما حذّرت الصادق وزملاءه بأنه إذا ما تولى رئاسة الوزارة فلن يبقى فيها لأكثر من ثمانية عشر شهراً ، واقرحت عليه أن يرشح أحداً سواه لتولى المنصب ، وكان تبريري لذلك هو أنه عندما تفشل الإدارة ، وهذا أمر متوقع ، فإن ذلك سيمنح صادق الفرصة للنيل من مصداقية المعارضة ، ويصبح بإمكانه بعد ذلك أن يملئ شروطه على البرلمان وتكون لديه فرصة طيبة في تحسين الاقتصاد ، وكان عمر نور الدائم نائب الصادق في رئاسة حزب الأمة وصديقه المقرب لعدة سنوات يعتقد أن صادق :

« سيتولى المنصب لو رغب الشعب في ذلك ... وأنه (صادق) الشخصية القوية الوحيدة » .

رجوته أن يعيد النظر في المسألة ووافقني الرأى صلاح المهدي الأخ الأصغر للصادق ، فقلت له لو لم يسمع صادق لما قلته له فليذهب إلى البرلمان ويطلب طرح الثقة بحكومته ويمكنه وقتها أن يشكل حكومته حتى لو كانت حكومة أقلية برلمانية .

وكنت أؤمن بضرورة قيام الحكومة الجديدة ، على الفور ، بإزالة كافة آثار النيمري وعلى رأسها ما يسمى بقوانين الشريعة وقوانينه الأخرى المكبلة للحريات ، وكنت ومازلت أعتقد أنه لو فعل ذلك لما أطيح به ولتمكن من تخفيف حدة مشاكل البلاد .

رفض صادق الانصياع لنصائحى وأصر على تكوين الحكومة الائتلافية ودخل في مفاوضات مع محمد عثمان الميرغنى ، أدى ذلك إلى إحياء الحساسية الدينية في أمور السودان السياسية وأزعجت المثقفين ورجال الأعمال الذين رأوا في قيام حكومة قوامها طائفتى الختمية والأنصار نكسة ورجعة بالبلاد إلى فترة ما بعد الاستقلال لا تتناسب مع ما وصل إليه الوضع الثقافى والاجتماعى

للمواطن ، ونتج عن تلك الاتصالات تشكيل حكومة بموجب اتفاق أضعف من سلطاتها وجعلها عاجزة عن تقديم الحلول المناسبة لمشاكل البلاد ، وكانت أشبه ما تكون « تجارة الخيول » ، فقد قسمت الحقائق الوزارية تقسيماً نسبياً بحسب عدد نواب كل حزب بين حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجنوبيين، أدّى هذا الأسلوب لإضعاف سلطة رئيس الوزراء الذى لم يعد له خيار فى اختيار وزرائه وقاد فى النهاية إلى الكارثة .

كانت هناك أزمة فى الكفاءات التى تتولى المناصب الوزارية فالمقيمون داخل السودان ضعاف لا يعتمد عليهم والموجودون خارجه ، ويتولون مناصب مرموقة فى هيئات ومنظمات دولية يصعب إقناعهم بالعودة لتولى مناصب فى وضع متأرجح كهذا . اتسع النقاش وتزايد الاهتمام ، فطلب من الدكتور يوسف بدرى - مدير - كلية الأحفاد الجامعية أن يقترح بعض الأسماء فاقترح الدكتور التجانى الطيب إبراهيم بالبنك الدولى لتولى وزارة المالية وهو زوج شقيقة نصر الدين الهادى المهدي ، وكان عدد ممن رشحوا مرتبطين بأسرة المهدي بالمصاهرة، من بين هؤلاء الدكتور إبراهيم الأمين لوزارة الصحة والدكتور الشيخ محجوب جعفر (زوج عمة الصادق) وعبد الرحمن ميرغنى الذى يعمل باللجنة الكويتية للاستثمار ، وتابر هبّانى الذى كان عضواً بارزاً فى مجلس ود مدنى ، كما تم ترشيح عدد من الجنوبيين مثل أبيل أليز ، ويونساملوال ، وأحمد إبراهيم دريج (ليس جنوبياً بل من دارفور . « المترجم ») وكان يمكن أن تكون وزارة ناجحة لولا المساومات السياسية التى حالت دون تشكيلها على هذا النحو .

تم الاتفاق على تخصيص ثمانى وزارات لحزب الأمة وست للاتحادى الديمقراطى وثلاث للجنوبيين . لم تدخل الجبهة الإسلامية الوزارة لأنها لم توقع على الميثاق الذى اتفق عليه خلال فترة المجلس العسكرى الانتقالى ، وقد ضمنت هذه الوثيقة التى وقع عليها سبعة عشر ممثلاً لمجموعات سياسية (فى

الفهرست7 من هذا الكتاب)، وهى إعلان صريح بأن حقوق كل المواطنين السودانيين سيتم التمسك بها والدفاع عنها بواسطة نظام ديمقراطى تعددى ، وإن هذه الحقوق تنطبق على كل السودانيين دونما اعتبار للدين أو العرق أو الهوية الثقافية وهى الحقوق التى ضمنها دستور السودان المؤقت لعام 1985 (المعدل عام 1987) والذى تم التوقيع عليه فى فبراير عام 1988 .

ومن العراقيل التى وضعت لتكجيل رئيس الوزراء اختيار مجلس لرأس الدولة من خمسة أعضاء برئاسة أحمد الميرغنى ، وقصد من ذلك موازنة منصب رئاسة الوزارة الذى كان من نصيب حزب الأمة ، واتفق أيضًا على أن يقوم الحزب الاتحادى الديمقراطى باختيار شخص لتولى منصب وزير الخارجية وهذه أيضًا ثلاثة الأثافي .

بدأت مشاكل الوزارة الجديدة بخلاف برز إلى السطح بين محمد عثمان الميرغنى راعى الحزب الاتحادى الديمقراطى والشريف زين العابدين الهندى زعيم نواب الحزب ، كما دلت ترشيحات حزب الأمة لوزرائه على عناصر الصراع داخل حزب الأمة وأسرة المهدي ، فقد تولى صادق المهدي وزارة الدفاع إلى جانب رئاسة الوزراء وتولى حليفه المقرَّب عمر نور الدايم وزارة الزراعة وعين مبارك عبد الله الفاضل وزيرًا للصناعة ، وتم اختيار اثنين من الأنصار من خارج أسرة المهدي ، وكان الهدف من هذا الاختيار توسيع قاعدة المشاركة فى حزب الأمة والرجلان هما: آدم مادبو وزيرًا للطاقة ، وأحمد بكرى عديل للتربية ، وكانت مفاجأة الوزارة اختيار الدكتور بشير عمر ، المحاضر الشاب ، لوزارة المالية ولم تكن له خبرة فى السياسة أو الإدارة ، واسندت وزارتان من حقائب الاتحادى الديمقراطى للشريف زين العابدين الذى تولى منصب نائب رئيس الوزراء بالإضافة لوزارة الخارجية ، ومحمد توفيق (أحد أصدقائى القدامى) للثقافة والإعلام ، أما وزارات الجنوبيين فقد أسندت لألدو أتو دنيق (الرى

ومصادر المياه) ، وجوشوا دى وول (الحكومات المحلية) ، والدكتور وولتر جوك (وزارة العمل) .

لم تكن هذه بداية موفقة للحكومة المنتخبة الجديدة وبعد أسابيع قلائل بدأ التعبير عن القلق فى الدوائر الحكومية الغربية على التخبط والقصور فى الخرطوم وبلغ القلق قمته فى لندن ، أما فى السودان نفسه فقد بدأت الصيحات تعلو وتطالب صادق المهدي باتخاذ مواقف إيجابية ، وحتى فى ذلك الوقت المبكر قال أصدقاء لنا فى مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنويلث بأن حكومة الصادق لن تكمل عامًا فى السلطة ، وكنت أعتقد أنها لن تتعدى الثانية عشر شهرًا على أكثر تقدير ، أما المصريون الذين كانوا يعكسون وجهات نظر الاتحادى الديمقراطى فقدروا لاستمرارية الحكومة السودانية فترة ستة أشهر فقط ، أما الأمريكان فقد كانوا متشككين بصورة علنية وشرطوا عونهم للحكومة السودانية بانهاائها للوجود الليبى فى السودان ، والاعتقاد السائد وقتها أن الجيش متضايق من عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات إيجابية وأن صبره سينفذ قريبًا ، وسوف يكون من الصعب جدًا على هذه المؤسسة التى حكمت البلاد بقوة السلاح لفترات طويلة أن تتخلى عن دورها السياسى بهذه السهولة وترجع إلى ثكناتها .



الفصل الرابع

أول ثورة للديمقراطية

« الديمقراطية هي مجرد تجربة في الحكم »

و. ر. إنج

على الرغم من أن الانتخابات أجريت في أبريل فقد انزعجت لخبر يفيد أن البرلمان لن يجتمع قبل سبتمبر . ذلك لأن فصل الأمطار الذي يبدأ في يوليو وأغسطس يجعل التنقل أمراً مستحيلاً ، وكنت أيضاً خائفاً على سلامة صادق المهدي الشخصية ، وأرسلت خطاباً ليوسف بدرى بهذا الخصوص .

في هذه الفترة حاول صادق المهدي إجراء حوار مع جون قرنق كما فعل في فترة سابقة لتولية السلطة ، فقد كان مؤتمر كاوكا دام في مارس إطاراً قوياً لبحث المشكلة إلا أن الانتخابات حالت دون عقد الاجتماعات التي اتفق عليها في الإعلان ؛ وبينما كان صادق المهدي يحضر اجتماعاً لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في 31 يوليو 1986 عقد اجتماعاً مطولاً مع جون قرنق دام تسع ساعات ، وكان الرجلان على طرفي خط مستقيم في عدد من القضايا التي طرحت في ذلك الاجتماع ؛ فبينما طالب صادق قرنق بوقف إطلاق النار قبل أي محاولة للإشراك ، الجبهة الشعبية لتحرير السودان في الحكم ، فإن جون قرنق كان متشدداً في تمسكه بضرورة الاتفاق على قانون وحدوى لكل البلاد أولاً وليس الحل الوسط المقترح والقائل بإمكانية استثناء الجنوب من قوانين إسلامية يتم تطبيقها في الشمال ، ووقعت أحداث مؤخراً نسفت كل تفاهم تم التوصل إليه من قبل ، فقد رفضت الحكومة السودانية أي صيغة من صيغ التفاهم مع

« قوات التمرد » بعد حادثة في ملكال أسقطت فيها طائرة مدنية . برّر الجيش الشعبى هذا العمل بإعلان سابق صادر عنه بأنه سوف يسقط أى طائرة يعتقد أنها عدوانية ، وأصبحت الحكومة مضطرة لاستخدام القوة العسكرية للحد من نشاطات الجيش الشعبى لتحرير السودان فوصف منصور خالد رد فعل الحكومة ذاك فى كتابه بقوله :

« لقد أسقط صادق المهدي السلام » .

وعلى كلٍ فقد وصل الطرفان إلى طريق مسدود .

وعلى أثر ذلك قام صادق المهدي بزيارة إلى ليبيا لإقناع القذافي بسحب قواته من غرب السودان وإيقاف دعمه لجون قرنق ، وكان هذا خطأ تكتيكياً ، ذلك لأن وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر أى اتصال للسودان بليبيا أمراً خطيراً ومزعجاً ؛ وقد أدت زيارة صادق تلك لليبيا إلى تزايد المشاعر العدوانية فى أمريكا تجاه الإدارة السودانية الجديدة ولم تؤد زيارة قام بها صادق بعد ذلك إلى موسكو إلى تخفيف القلق الأمريكى - خاصة - وأن الانتقادات توجه للصادق بسبب تفاديه فتح قنوات مع أقرب جيرانه ، مصر .

وأذكر أن السير جيمس روبرتسون كتب لى خطاباً قبل مدة من ذلك يقول :

« خلفيته الاجتماعية تجعل من الصعب عليه قبول مصر كحليف » وأوافق أن لهذه الخلفية أثر كبير فى فتور علاقاته بمصر وزاد الموقف سوءاً أشياء حدثت مؤخراً ، فالرئيس حسنى مبارك شارك شخصياً فى قصف الجزيرة آبا إبان المذبحة التى قتل فيها آلاف الأنصار كما أن صادق المهدي نفسه نُقِىَ إلى مصر بناء على طلب من النميرى .

وتنقّست الصعدها عندما علمت فى 9 سبتمبر من سارة التى كانت تعالج فى جنيف من مرض فى الرئة بأن صادق سيحضر إلى لندن فى طريق عودته من واشنطن .

الأخبار الآتية من السودان مريكة ومتناقضة ، فالمشكلة التى نجمت عن رفض الجنوبيين لأى حلول وسط مع الحكومة وتوسيعهم للعمليات العسكرية جعل قيام أى نوع من الحوار أمراً بعيد الاحتمال والقوانين البشعة التى أدخلها نميرى لم يتم إلغاؤها ، لا بواسطة المجلس العسكرى الانتقالى ولا بالإدارة الديمقراطية الجديدة على الرغم من أن العقوبات الحدية غير معمول بها .

تخبرنى هنا قصة طريفة للدكتور محمد إبراهيم خليل رئيس مجلس النواب من حزب الأمة ، فقد طلب منه الصادق خلال نقاش دار بينهما أن يقوم بإعداد ورقة عمل يعدل فيها القوانين الإسلامية ، فقام دكتور خليل على الفور بإعداد الورقة وسلمها للصادق . بعد مدة سأل الصادق عما حلّ بالورقة فأجابه صادق: « الحقيقة عرضناها على الإخوان واعترضوا عليها فصرقنا النظر عنها » ، فاعتقد الدكتور خليل بأن الصادق كان يشير إلى « الإخوان » بحزب الأمة بينما كان فى الواقع يشير إلى الإخوان المسلمين « الجبهة الإسلامية القومية » .

وهذه الواقعة تؤكد قناعتي الشخصية بأن صادق المهدي أعطى الجبهة الإسلامية خلال الفترة من 1986-1989 وزناً كبيراً فى كل خطوة خطاها ولدى قناعة شخصية بأن صادق كان ينظر من فوق كتفيه ليرى ما يفعلونه ويفعل ما يريدونه ، وفى تلك الفترة كتب انفر فيرسى فى صحيفة « التايمز » فى أغسطس 1986 يقول : « لا يستطيع صادق المهدي فى هذا الوقت عمل أى شئ خلاف سمكرة قوانين الشريعة لو أراد الاحتفاظ بثقة الناس فى الشمال » .

ولا أوافق على هذا الرأى لأن الأغلبية الساحقة للشماليين تريد التغيير وقد عبرت عن رأيا بقوة وصراحة فى الانتخابات البرلمانية حين ساند 82% من الناخبين للديمقراطية ورفضوا الانسحاق وراء التيار الأصولى ، ومازلت أعتقد أن المجلس العسكرى الانتقالى لو قام بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية فى إطار إجراءاته الرامية لتصفية نظام نميرى لما انتطحت فيها عزتان ولمهد الأمر

بخلق أرضية صلبة تنطلق منها الأحزاب بما في ذلك الجنوبيون . سمعت من بات نيكسون رئيس قسم شمال شرق أفريقيا بمكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث بأن صادق المهدي سيجتمع بالسيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية بمقرها برقم 10 دوانتق ستريت في 15 أكتوبر لتناول وجبة الغداء ، وتمنيت أن تلاقى محادثاته مع رئيسة الوزراء نجاحًا وتكون ثمرة .

وقبل ذلك التاريخ تلقى صادق صدمة شخصية عنيفة ، ففي 29 سبتمبر وصلتنا الأخبار المأساوية عن حادث مرور بالخرطوم مات فيه صلاح الصديق المهدي الشقيق الأصغر لصديق والفاضل الهادي . كان صلاح نائبًا برلمانيًا عن واحدة من دوائر أم درمان وكانت ثقة الصادق به كبيرة واعتماده عليه أكبر ، كان صلاح شابًا مميزًا وسياسيًا من الطراز الأول ، يتميز بالاستقامة وقوة الشخصية ، وكان فطريًا فادحًا ليس فقط للصادق بل لكل البلاد إذ كان محترمًا ومحبوبًا ، وقد تم دفن الشابين بقبّة المهدي بالقرب من قبر جدهما ، وكان لموت أخيه والذي جاء بعد وقت قصير من موت أمه أبعد الأثر في نفسيته وكنت أتساءل عن الأثر الذي ستركه هذه المآسى في ملكة تقديره للأمور خلال العامين القادمين ، والشئ الغريب أن المآسى التي تحمل هذه الأسرة كثيرًا ما تتوافق في حدوثها مع أزمات ذات طبيعة قومية .

وصل صادق المهدي إلى لندن في 13 أكتوبر بعد زيارة له لواشنطن وذلك لحضور حفل الغداء الذي دعيت له ، وقد أسرّ لي البعض بأن مسز تاتشر منزعة من علاقات صادق بالقذافي وأن صادق ربما « تلقى عليه محاضرة » ؛ وعلمت أيضًا أن مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث أبدى استعداداه للتوسط بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان وأنهم قلقون على علاقة السودان بصندوق النقد الدولي .

وقبل أيام من الزيارة سألني ديفد روبرتس (شئون السودان) عما يمكن أن تقولهُ رئيسة الوزراء خلال لقاءها مع صادق المهدي ، وقدمت عدة مقترحات منها أن الحكومة السودانية هي الحكومة الوحيدة المنتخبة ديمقراطيًا في أفريقيا والشرق الأوسط ، وأن خمسًا وثلاثين سنة قد مرت على اللقاء الذي تم بين السيد عبد الرحمن المهدي (جد صادق) راعي حركة الاستقلال في السودان والمستر ونستون تشرشل برقم 10 واقترحت أيضًا أن تثني على شجاعته وسعة إدراكه .

في 13 أكتوبر كنت من بين مستقبلِي صادق المهدي بمطار هيثرو عند عودته من واشنطن . انتظرنا في صالة كبار الزوار حتى وصل صادق بصحبة السفير وممثل الحكومة البريطانية . أُصِبتُ بصدمة شديدة عندما شاهدته ، فقد كان يبدو متعبًا ، شاحب اللون ووحيدًا . بدأت لقائي به بتعزيته في موت أخيه صلاح ثم قدمت له كتابًا يحوى صورًا فوتوغرافية لجده السيد عبد الرحمن فأدخل البهجة إلى نفسه وشكرني عليه . تحدثنا لبعض الوقت حتى تم إحصار أمتعته واكتملت الإجراءات الرسمية فصحبناه إلى الهيلتون حيث تقرر إقامة .

كنت سعيدًا لوجودي بين من حضروا حفل الغداء الذي أقامته المسز تاتشر للسيد صادق برقم 10 ؛ وبينما كان السيد صادق والمسز تاتشر يستقبلاننا قالت له رئيسة الوزراء : « المستر توماس أحد اثنين فقط من الحاضرين هنا عملاً في الإدارة البريطانية للسودان » ، فأجابها الصادق قائلاً : إنه يعرفني منذ زمن طويل فأضفت : « منذ أن كان عمره أربعة عشر عامًا » .

في حفل الغداء ألقت المسز تاتشر خطابًا دافئًا وودياً (راجع الفهرست ، للاطلاع على مقتطفات من الخطاب) . تضمن الخطاب كل مقترحاتي بل وأشارت إلى صور السيد عبد الرحمن والمستر تشرشل « في الكتاب الذي تفضلت باطلاعي عليه قبل قليل » .

وقد انبهر الصادق ، فى اعتقاده ، بالدفع والود والإخلاص التى غمرته به المسز تاتشر فكان رده على خطابها دون الحد الأدنى المتوقع . حضر الاجتماع حوالى ثمانية وأربعين وزيراً وسفيراً ومسئولاً وكانت المرأة الوحيدة إلى جانب المسز تاتشر هى البارونة إيوارت بقز ، وعندما غادر صادق المكان وصافحتنى مودعة قالت (مسز تاتشر) :

« لأنه رجل رائع وقوى التأثير » .

وبينما كنا منصرفين تبادلنا التحايا مع دى سى كاردن المدعو الآخر الذى عمل ضمن الإدارة البريطانية للسودان وعاد إلى هناك مرة ثانية كسفير بريطانيًا فى الخرطوم فيما بعد . أكد كلانا إهتمامه بضرورة استمرار الحكومة الديمقراطية وعبرنا عن شكوكنا حول ما يحمله المستقبل للسودان . كان متزعجًا للصراع بين الشمال والجنوب ، وبعد أسابيع قلائل من ذلك كتب لى رسالة يقترح فيها تدخل السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لإجراء مصالحة بين الأطراف المتنازعة فى السودان مما يؤكد إهتمامه بشئون السودان ، وبعد أسابيع قلائل كتب لى خطابًا آخر يعلن فيه تنازله عن الفكرة ويطلب منى أن أنساها لأن النزاع أمر داخلى وتدخل أطراف خارجية سوف يدوِّله ، ولابد أن كاردن قام بطرح مشروعه على أصدقائه بمكتب الشؤون الخارجية ولم يجد منهم قبولاً لفكرة تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن غرائب التفكير الدبلوماسى أن تكون للأمم المتحدة قوات لحفظ السلام فى يوغسلافيا حيث يوجد نزاع داخلى بين الكروات والصرب !! .

كان برنامج صادق المهدى بلندن مزدحمًا وتضمن إلقاء خطابًا فى اجتماع هام بشاتان هاوس . تضمن الخطاب تقييماً للسودان والوضع القائم فيه واعترف بأنه إذا أريد للتجربة الديمقراطية الاستمرار والنجاح فإن هناك ظروفًا اجتماعية واقتصادية لابد من إيجاد الحلول الناجعة لها ، وأكد تمسكه والتزامه بالديمقراطية مضيفاً أن النظم الدكتاتورية تزيد من الأعباء الاقتصادية بتوجيهها مصادر

البلاد لمسلتزمات الأمن وأن الفساد لا مفر منه في النظم الدكتاتورية لغياب الرقابة والمساءلة ، أما اعتقاده بأن الشعب السوداني عاقد العزم على مقاومة الدكتاتوريات فقد كان في غير محله و مفرطاً في التفاؤل ، ووضح قناعته الشخصية بأنه لا بد من التسامح لبناء مجتمع متفهم للفروق العرقية والدينية والجغرافية بين أفرادهِ ، وحظى حديثه بقبول الحاضرين وفتح قنوات مع عدد من الحضور بما فيهم اللورد كالاهاان والمستر ثيرى ويت .

كانت لهذه الزيارة أهمية كبيرة إذ أن من أهم المشاكل التي تواجه النظام الديمقراطي الجديد هي مشكلة طرح تصوره للآخرين ، فقد أدى الافتقار إلى الإعلام الفعال الذي دام عدة سنوات إلى خمول ذكر السودان في بريطانيا وعدم اهتمام الرأي العام بما يدور داخلهِ ، ومن الإنصاف.. القول بأن صادق المهدي لم يكن معروفاً خارج العالم الإسلامي ؛ لذا فإن الاتصالات التي أجراها خلال هذه الزيارة غاية في الأهمية ، في اليوم التالي كان صادق المهدي ضيف الشرف في حفل غداء قمت بتنظيمه بنادى . حضر الحفل ممثلون للصحافة والبرلمان وبعض الجمعيات قوية النفوذ ، فكان من بين الحضور ديفيد واتكنز مدير الاتحاد البريطاني للطيران المدني وله إلمام جيد بالسودان ، بالإضافة إلى إدوارد مورتيما من صحيفة التايمز وبرلمانيان هما : سيريل تاونسند وويفيد أوين ، ووجهت له أسئلة صريحة خاصة من ديفيد أوين وسيريل تاونسند اللذين قالوا بصراحة : « إن التوصل إلى اتفاق مع قرنق أمر في غاية الأهمية لتأمين وقف لإطلاق النار بالجنوب » .

بعد الغداء عقد صاحب المقام الرفيع الكاردينال بازل هيوم اجتماعاً مع السيد صادق دام أربعين دقيقة في محاولة لبناء جسور للتفاهم وحدث تقارب بين وجهات نظريهما ، وتعهّد الكاردينال في نهاية الاجتماع بإثارة مشكلة جنوب السودان في مؤتمر كان مقرراً انعقاده قريباً في أسيسى وقال :

« سأفعل ما بوسعى لمساعدة صادق المهدي في التوصل إلى تسوية في الجنوب » تبعت ذلك الاجتماع محاولات جادة قام بها الكاردينال هيوم ، ففي 28 أكتوبر رنّ جرس الهاتف في داري وكانت دهشتي عظيمة عندما سمعت صوتاً يقول :

« بازل هيوم يتكلم » .

أخبرني بأنه عاد للتو من المؤتمر العالمي للديانات في أسيسى وحضره البابا ورئيس قساوسة كنتر برى ، ودالاي لاما بالإضافة إلى شخصيات إسلامية وهندوسية ، ثم واصل حديثه .

« وبينما كنت هناك أقبلت الأم ذريسا نحوى وقادتني نحو مقعد وسألتنى :
« حسناً ماذا ستفعل بخصوص جنوب السودان ؟ » .

فقد أثارت الواقعة فضوله إذ أن الأم ذريسا لم تكن تعلم باجتماعه مع رئيس الوزراء السوداني ، وطلب الكاردينال مقترحاتي بخصوص المشكلة فتحدثت في اليوم التالي للأب براونى سكرتير الكاردينال الذى أخبرنى بأن وفداً على المستوى من الجيش الشعبى لتحرير السودان وصل إلى لندن ، وقد قابلوا تيرى ويت وسوف يقابلون رئيس اساقفة كنتر برى وكانوا متطلعين لمقابلة الكاردينال هيوم ، وكان هدفهم توضيح حقيقة أن المشكلة ، في جنوب السودان هى صراع بين الإسلام والمسيحية ، وهذا كلام غير مقبول لأن الأغلبية في الجنوب وثنية والمسيحيين أقلية ، وكنت وقتها قد قابلت تيرى ويت وأقنعنى بعمل كل ما فى وسعه للحيلولة دون أن ينظر للنزاع في الجنوب على أنه صراع بين الصليب والهلل ، وقلت للأب براونى : إن المغالاة في تصوير الجانب الدينى ستكون له نتائج عكسية وأضفت : إن مقابلة الكاردينال هيوم للوفد أمر هام ولكنه يستحسن أن يظل « غير مرتبط » .

كان الوضع العام في ذلك الوقت مشحونًا بالمشاكل فقد اندلعت فتنة طائفية في مصر بين العشرة ملايين قبطي والخمسين مليون مسلمًا ؛ بينما أثيوبيا ، وعلى الرغم من أنها دولة مسيحية إلا أنها محاطة بجيران مسلمين كما أن بها مجموعات مسلمة لا بأس بها ، ولحسن الطالع ، فقد ظلت كل من لامبيث وويست مينستر غير حريصتين على تصعيد الجانب الديني لمشاكل السودان الداخلية .

قمت ، بعد فترة من ذلك ، بإجراء حديث مطوّل مع عضوين كبيرين في مكتب العلاقات الخارجية وقرأ أحدهما علىّ مذكرة تقول: إن الشروط التي وضعها الجيش الشعبي لتحرير السودان جعلت من المستحيل على صادق المهدي أن يوافق على إجراء محادثات لأنهم يطالبون بالإلغاء الفوري لقوانين الشريعة ، وقد هدد الترابي في ذلك الوقت بتجميع تلاميذ المدارس والدماء لمنع أى محاولة لإلغاء قوانين الشريعة وكان يطالب علنًا بالقيام بنشاطات من خارج البرلمان لإعادة التطبيق الشامل للقوانين ، بها في ذلك قوانين الحدود التي أوقفت منذ أن قام صادق بتجميدها .

كانت المشاكل مع أثيوبيا في ازدياد . فتسعون في المائة من قوات قرنق موجودة هناك تحت إدارة ما نقستو ، وتصرفاته توحى بأنه يقول للسودان : إن الباب مفتوح « جنوبيكم بشمالنا » ، فكان من الواضح أن أثيوبيا وربما الاتحاد السوفيتي يحاولان زعزعة المنطقة ، ويرى المسئولون في مكتب العلاقات الخارجية أن دائرة التحرك ضيقة جدًا لذلك فلا يوجد ثمة من يريد التدخل لاييجاد حلّ خاصة وأنه لا تتوفر حوافز أو تشجيع ، وأخبروني في النهاية أن سفير بريطانيا الجديد في الخرطوم سوف يكون جون بيفن الذي سيساعد كثيرًا في الفترة المقبلة .

أصر صادق المهدي على حضورنا للخرطوم لحضور الاحتفال ببداية فترة الديمقراطية والتحرر من القيود ؛ لذلك فقد طرنا إلى السودان في نوفمبر . استقبلنا في المطار نصر الدين الهادي ، والدكتور قاسم بدرى وأخذانا إلى الهيلتون حيث كنا نرى من نوافذه بريق قبة المهدي ومنزلنا السابق على ضفة النيل . وصلنا السودان عندما كان صادق يقوم باتصالاته لتشكيل حكومته وكانت هناك نشوة فرح ببزوغ ضوء الديمقراطية .



الفصل الخامس

الصراع من أجل الحفاظ على الديمقراطية

« هل يمكن لاثنين أن يمشيا

معًا دون أن يكونا متفقين ؟ »

جويل

في البداية بدا لنا الجو العام في السودان طبيعيًا ومريحًا ، فقد أزيلت الاحتياطات الأمنية من على الطرق والكبارى وخلافها من دبابات ونقاط تفتيش والتي أصبحت منظرًا مألوفًا للناس كالضرائح تمامًا . تناولنا وجبة إفطار مع صادق المهدي بمنزله بأمر درمان حيث شاركتنا زوجته حَفِيَّة وأطفاله وكانت الروح المعنوية للكل عالية . ساد الجلسة نقاش ممتع ، فقد كان صادق ، كأب ورب أسرة ، مرحًا يشارك في كل موضوع أثاره أولاده من أكبرهم إلى أصغرهم فقد كانوا طليقين في إبداء إسهاماتهم ، ويعرفون أن هناك من يستمع لما يقولونه وشملت المشاركة الأولاد والبنات معًا . لقد كان مشهدًا منعشًا وهادئًا وكان رئيس الوزراء مرتاح الأعصاب ونسى خلاله متاعبه الرسمية .

لقد غمرتنا الحفاوة السودانية ، أنا وإزى ، فقد انهالت علينا المكالمات الهاتفية من أصدقائنا القدامى . هناك شعور بالارتياح إلا أن هناك إحساس بالقلق أيضًا ، ذلك القلق الذى ظل موجودًا تحت سطح رقيق ، فكان من بين زوارنا الدكتور عبد الكريم القونى الذى عبر عن قلقه من المنافسة والمحاكة بين الوزراء ، وتحدث صديقنا كمال شوقى عن مشاكله التى يواجهها كمندوب

لشئون اللاجئين وإعادة التوطين وهو منصب أوكل له حديثاً ، وأدرك الآن المتاعب التى تنتظره والناجمة عن حرب الجنوب والدمار الذى سببته الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات ومجاعة ، وكان قلقاً من الانهيار التام للبنية الأساسية والذى أثر على توفير ونقل المواد الضرورية اللازمة ، وكان منزعجاً بصورة خاصة من نشاطات بعض العاملين بمنظمات الإغاثة والتى تتعدى مهامهم واختصاصاتهم . فكثيرون منهم يملكون أجهزة اتصال لاسلكية غير خاضعة للرقابة ويتصلون بواسطتها ببلدانهم مباشرة .

اتصل بنا محمد توفيق الذى اختير وزيراً للإعلام والثقافة وهو من أصدقائنا القدامى ، فقد عملنا معاً بمكتب العمل قبل الاستقلال وأقنعته بأن يخوض انتخابات 1954 كمرشح مستقل . أنشأ بعد ذلك شركة تأمينات حققت نجاحاً كبيراً ، فالرجل كُفئاً ونشيطاً وذكياً ؛ وعلى الرغم من أنه واحد من وزراء الاتحادى الديمقراطى فى هذه الحكومة ، إلا أنه ليس ختيمياً وكثيراً ما أبدى شكوكه حول قدرة الحكومة على الصمود والاستمرار .

كنا نتناول وجبة العشاء بهدوء مع بعض الأصدقاء فى الحجرة العاجية بفندق هيلتون عندما وصلتنا رسالة تقول : « إن رئيس الوزراء ينتظرنا بصالة الزوار » ، وقد أصبنا بدهشة شديدة عندما ذهبنا له ووجدناه جالساً ومعه حرس واحد فقط . كان هناك حوالى ثلاثين أو أربعين شخصاً بالمكان وقد أبدوا إعجابهم ودهشتهم للصورة التى رأوا بها صادق وقارنوها بالزفة التى كانت تسير فى معية النمرى فى مثل هذه الزيارات .

وفى هذا الوقت خرج كتابى المصور عن حياة السيد عبد الرحمن المهدي ، ولم استغرب للسرعة المذهلة التى تم فيها توزيع ألف نسخة من طبعة الغلاف الورقى وتسعين مجلداً .

لم يكن السفير البريطاني موجودًا عندما ذهبنا لزيارة السفارة ، فاستقبلنا القائم بالأعمال بازل ايستود الذي كان دقيقًا لكنه شديد التمسك بالرسميات. أعطاني انطباعًا واضحًا بأنه لا يجب صادق المهدي وكل وزرائه ، ما عدا عمر نور الداييم الذي يكنُّ له تقديرًا كبيرًا ، وكان شديد الانتقاد لاختيار الدكتور بشير عمر وزيرًا للمالية ، ولم أخالفه الرأي في ذلك .

وقمنا أيضًا بزيارة لقبة المهدي للترحُّم على صديقنا السيد عبد الرحمن والإمام الصديق المهدي ، وكان منظرًا مؤلمًا عندما رأينا أحدث قبرين في المكان وهما لصالح الصديق والفاضل الهادي .

كان برنامجنا مزدحمًا بزيارات الأصدقاء القدامى وكانت واحدة من حفلات الشاي التي دعينا لها هامة ومميزة عن سواها ، وكان مضيفنا هو أحمد عبد الرحمن أحد تلاميذى السابقين وكان وزيرًا للداخلية في واحدة من حكومات النمرى ، وقد أتاح لي الحفل فرصة الحديث إلى حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية . دام نقاشنا ساعتين وشعرت في نهايته بأنه غير موقفه قليلًا من قوانين الشريعة ، فقد قال : إنها ستطبق على المسلمين فقط في دولة فدرالية ، وأصبح واضحًا الآن أن التوصل إلى رأى موحد أمر غير وارد ويزداد الإحساس بالقلق ، وقد أكد ذلك عندما زارنا شفيق شوقى أحد أصدقائنا القدامى وكان من مؤيدى نمرى . وقد صدمت عندما رأيته ، فقد ظهرت عليه آثار السنين وأصبح يبدو كأييه عام 1950 ، وتُحِيل لي لبرهة أن عجلة الزمان قد دارت بى ثلاثين عامًا للوراء .

خلال زيارتنا تلك كان صادق يصر على إقامتنا معه بمنزله بود نوباوى حيث تعيش زوجته حفية وأطفالها ، ولم ترق لي الفكرة لأننى خشيت أن يتحرَّج أصدقائنا من خارج دائرة الأنصار وحزب الأمة من زيارتنا بمنزل رئيس الوزراء ؛ ولكن وبما أن رفض الدعوة لن يكون لائقًا بالإضافة إلى أننى لا أحب الإقامة في

الفنادق الفاخرة ببلدان العالم الثالث فقد رحلنا إلى منزله بأم درمان ، وقبل مغادرتنا اهلتون قابلت السيد محمد عثمان الميرغنى صدفة ، فقد كان خارج العاصمة عندما اتصلت به ، ووعدنى الآن أن يدعونا للشاى بداره ، ولم أتعجب لعدم وفائه بوعده فقد أخبرنى بعض أصدقائى القدامى بأنه قال : « المستر جراهام مخلص جدًا للسيد صادق ! » .

خلال هذه الفترة كان اثنان من أصدقائى من نزلاء سجن كوبر البغيض حيث كان النميرى يقطع أوصال الفقراء ويشنق منافسيه على مرأى ومشهد الناس ، وقد « استضاف » هذا السجن سياسيين كثيرين خلال فترة حكم النميرى وينظر له على أنه رمز للدكتاتورية ، وقد أمضى صادق المهدي فترات طويلة في هذا السجن دون أن يقدم لمحاكمة .

أما الآن .. فإن كوبر « يستضيف » اثنين من رموز ما يوهما: عمر أحمد الطيب، نائب النميرى الذى أدين بالفساد وحكم عليه بعشرين عامًا في السجن وشريف التهامى المتهم بالفساد أيضًا لكنه لم يقدم للمحاكمة بعد .

خلال فترة حكم النميرى وعندما كان صادق المهدي محبوسًا بكوبر بعثت له كتابًا بواسطة اللواء عمر أحمد الطيب الذى كتبت له رسالة برجائى ذاك وختمتها قائلاً :

« لو قُدر لك في المستقبل أن تكون في نفس وضع صادق اليوم (لا قُدر الله ، فأنا أتمنى ألا يرى أحد السجن) فأعدك بتسجيل زيارة لك » .

وصل الكتاب لصاحبه ولكنى لا أدري لماذا كتبت ذلك ، فقد انعكس الوضع الآن تمامًا ، فطلبت من صادق المهدي أن يمنحني إذنًا لزيارة الرجلين معًا ، فأكد لى أنه لا يمانع ولكن الأمر يحتاج لإذن من النائب العام . اتصلت هاتفياً بالديكتور عبد المحمود صالح وزير العدل والنائب العام أطلب الإذن .

ويبدو أنه فوجيء بطلبي فرجاني مقابلته شخصيًا وحدد موعدًا للمقابلة . علمت مؤخرًا أنه لم يكن يعرف صلتى بالسودان ، فقد كان من الجيل الحديث ، واتصال برئيس الوزراء يخبره بأن انجليزيًا مجنونًا يطلب « إذنًا لزيارة كوبر » فأجابه صادق باختصار « ولستم لا تمنحه الإذن ؟ » .

تأخر النائب العام قليلاً عن الموعد الذى حدده لمقابلتنا وعلمت أن السبب كان أحداث شغب وقعت بسجن كوبر قبل يوم واحد فقط قُتل فيها اثنان وجرح أربعون . عندما شرحت دواعى الزيارة منحنا الإذن ، أنا وإزمى ، ووصلنا إلى كوبر فى منتصف النهار حيث كان فى استقبالنا العقيد أحمد السيد - مدير- السجن الذى بادرنى متسائلاً : « إذن أنت المقصود بالصديق ! » وكان عمر أحمد الطيب قد أخبرهم أن صديقًا بريطانيًا سوف يقوم بزيارته ، وقد أكد لى شريف التهامى بأن عمر كان كثيرًا ما يسأله : « هل هناك أخبار من جراهام ؟ » .

وبعد دقائق قليلة جاء شريف يسرع الخطى فى ملابسه العادية ، إذ ما يزال فى الحبس التحفظى ، وكان كما عهدناه يفيض حركة ونشاطًا عكس عمر أحمد الطيب الذى جاءنا فى ملابس السجن منكسر النفس خائر العزيمة ، أمامه عشرون عامًا لا يدرى كم منها سيمضيها فى هذا المكان .

وعلى الرغم من أن مدير السجن ظل قريبًا منا ، إلا أنه تشاغل بالحديث إلى الضباط حتى لا يسمع ما نقوله . سألتها عن حالهما ولم يشكوا أىٍّ منهما من شىء . فكانا يتمتعان بكامل الحرية فى الاتصال بالسجناء الآخرين ويحضر لهما الطعام من منازلهم . أبديا تقديرهما لهيئة الإذاعة البريطانية التى يتابعان برامجها بانتظام وكانا يبدوان فى حالة صحية حسنة وأعصاب هادئة .

بعد قليل كنا ضيوفاً للدكتور خليل عثمان بقصره الفاخر بالخرطوم حيث دعانا لتناول وجبة الغداء معه . لم يكن الرجل قد أفاق تمامًا من تجربة الحبس

الذى تعرض له خلال حكم النميرى ، حيث قابل محمود محمد طه الذى خلف لديه انطباعاً قوياً ، وكان واضحاً أن الدكتور خليل لم يكن راضياً تماماً عن البرلمان الجديد ، فالجلسات الطويلة والجدل البيزنطى لا تتلاءم مع رجل أعمال تعودّ على الحركة الدائمة وسرعة اتخاذ القرار . تحدثنا طويلاً عن محمود محمد طه وكان ذلك أمراً غريباً ، إذ قابلنا فى نفس اليوم وفد من الجمهوريين ضم ابنة محمود محمد طه وذلك ليشكرونا على الاجتماع التضامنى الذى نظمناه بمجلس العموم احتجاجاً على إعدام محمود ، وكانت مناسبة سعيدة حضرها صهيب محمد البدائى ، ومحمد على مالك ، والدكتور الطيب النعيم ، والدكتور عبد القيوم البشير وعلى الفاضل .

فى 26 نوفمبر دُعيّا لحفل عشاء أقامه الدكتور إبراهيم الأمين على شرف الدكتور حديدى ، وهو مصرى بعثت به الحكومة إلى السودان فى محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين ، وكان من بين الحضور الدكتور عبد الحميد صالح عميد الدبلوماسيين السودانيين الذى رتّب هذه الزيارة لحديدى ، وقد أمضى الدكتور عبد الحميد حياته يفافض أى أنسان - فى كل من الخرطوم والقاهرة - وكنت قد وصفت الدكتور عبد الحميد صالح للسيد صادق ، مازحاً ، « بالسودانى الويلزى » فالخواص بين الشعيين (السودانى والويلزى) متاشبهة - الكرم وحسن الضيافة - و « صديقك الأبدى » ، فهو من المسنين العظام وعرف بالممثل الدائم لحزب الأمة بالقاهرة ، وكانت قائمة المدعوين عبّاً من تاريخ السودان ، فقد ضمت السيد على الحلو ، والسيد أسحق محمد الخليفة شريف والسيد على الصديق ، ومهدى الطيب الحلو ، كما ضم الحفل عدداً من أفراد أسرة الخليفة عبد الله ودتورشين ، وعدد من الوزراء وكان الجو غاية فى الود .

وعلى النقيض من حفل العشاء كانت محاضرتى التى ألقيتها بكلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم مساء اليوم التالى ، فقد طُلب

مني أن أقدم محاضرة عن تاريخ السودان في الفترة من 1956 & 1986 وقد حضرها حوالى الخمسين مستمعًا . بعد نصف ساعة غادر القاعة ستة من الإخوان المسلمين (بينهم بنت) احتجاجًا ؛ ولكن بعد ذلك تغير الحال وانهارت الأسئلة ؛ وبينما كنا منصرفين صاح فينا رجل مخبول ووجه لنا بعض الإساءات ولكن لم يقم أحد بمساندته وتمكنا من الانصراف دون تطور أكبر ، لربما كان الرجل مجنونًا أو محششًا أو ، من يدري ، نذير شؤم بالتطورات السياسية التي حدثت في المستقبل ، وكانت إزمى أوفر حظًا مني في المحاضرة التي ألقته بكلية الأحفاد الجامعية وتحدث فيها إلى ميتين من طالبات الكلية الناضجات .

أتيحت لنا خلال إقامتنا بدار رئيس الوزراء فرصة التحدث إليه كثيرًا . قال لى مرة : إنه غير راضٍ عن اتجاه السفارة البريطانية بالخرطوم تجاه حكومته وأضاف أن الفرنسيين والإيطاليين والألمان أقوى صلة به من البريطانيين ومواقفهم بناءة . قلت له أن سياسة البريطانيين تجاهه ما تزال متأثرة بظل المهدي .

وأتيحت لنا فرصة نادرة أيضًا لمشاهدة قوة الأنصار ونفوذهم خلال إقامتنا بأم درمان ، فقد نُظِمَ مهرجان للاحتفال بالذكرى الأربعين لوفاة صلاح الصديق المهدي في دائرته الانتخابية ، بدأ بالهتافات والخطب والمسيرات وتم إرساء حجر الأساس لمدرسة تحمل اسمه ثم نظمت مسيرة طافت بجميع أنحاء الدائرة . عندما عدنا إلى مقرنا من المهرجان أخبرنا الأمير محمد عبد الله عبد الرحمن نقد الله أن امرأة عجوزًا شاهدتنا في الاحتفال وعرفتنا وسألت عن ابنتنا رادوان ، فعلمنا أنها الممرضة التي أرسلها السيد عبد الرحمن لتعتنى به عندما زرنه عام 1954 ، ولسوء الطالع ، لم تتمكن من معرفة عنوانها لتسجل لها زيارة .

من زياراتنا الطريفة دعوة للإفطار بمنزل الدكتور يوسف بدرى ، وكم كان سرورنا عظيم عندما شاهدنا الدكتور على بدرى من بين الحاضرين ، فقد بلغ

من العمر نيفًا وثمانين لكنه مازال محتفظًا بكامل وعيه . نزل عن السيارة بمساعدة سائقه وسائقنا . مددت له نسخة من الكتاب المصور لسيرة السيد عبد الرحمن المهدي فبدأ يتصفحه ويتعرف على من فيه دون الاستعانة بنظارة . في واحدة من الصور الجماعية كان هناك رجل بريطاني لم أتمكن من التعرف عليه ولم أجد أحدًا يدلني عليه ، وعندما وصل الدكتور على بدرى إلى تلك الصورة سألته عنه فقال على الفور « العقيد جاكسون » .

والدكتور على بدرى فضلة جيل من العظام . جيل السودانيين الذى قاد معركة الاستقلال . كان ضمن أول دفعة من السودانيين قُبلت بكلية كشنر للعلوم الطبية ، وتخرج منها عام 1928 فالتحق بالخدمة الطبية في دنقلا وسنجة وجبال النوبة ، وبعد حصوله على دراسات فوق الجامعية في إنجلترا تمت ترقيته فأصبح أول سودانى يتولى منصب نائب مدير الخدمات الطبية . في عام 1944 اختير عضوًا بالمجلس الاستشارى لشمال السودان وأصبح بعد ذلك أول وزير للصحة في أول مجلس تشريعى سودانى ، وبعد فوز الاتحاديين في انتخابات 1954 عاد لممارسة الطب الخاص ولكنه كان نشطًا كرئيس للمجلس الطبى السودانى ، وما كنت أعلم أننى بعد سبعة أسابيع فقط من تلك المقابلة سأكون جالسًا على منضدتى أكتب نعيه لصحيفة « التايمز » .

أقمنا معرض كتاب سيرة السيد عبد الرحمن المهدي المصور ببيت المهدي وحضره مائة وخمسون من أفراد أسرة المهدي . انتهزت الفرصة لأتقدم باقتراحى الخاص بتخصيص دخل الكتاب لصندوق يقام للمعاقين خاصة الفقراء الذين قطعت أوصالهم خلال قوانين الشريعة التى سنّها نمرى . انهالت التبرعات فدفعت النساء ثمانية آلاف جنيهاً ودفع الرجال ستة آلاف ، وكانت هناك وعود كثيرة بالتبرع مستقبلاً وكان نصر الدين الهادى سخياً في تبرعه . لم يتمكن أى من السيد أحمد المهدي ابن السيد عبد الرحمن والصادق المهدي حفيده من حضور

الحفل ، وقد حَزَّ ذلك كثيراً في نفسى ولكنها كانت مناسبة سعيدة جلس فيها مهدي الحلو على كرسى الرئاسة .

كان همنا الأول اغتنام أى فرصة ممكنة للتحديث إلى رئيس الوزراء ولم تكن الفرص كثيرة ، فالرجل يعود إلى داره حوالى الواحدة أو الثانية صباحاً كل يوم ، فينام قليلاً ليصحو لصلاة الفجر ويبدأ برنامج اليوم التالى ، وكانت حديقة المنزل وسطوحه تعج بالزوار وكان بعضهم مستعداً لأن ينتظر الساعات الطوال ليصافحه أو ينظر إليه فقط ، وكان وقت الفطور وبداية الليل الفرص الوحيدة التى يمكن أن تتحدث إليه خلالها ، وعلى الرغم من أنه حاول تخصيص يوم الجمعة لأسرته إلا أن الصفوف الطويلة بالحديقة حالت دون ذلك . إن التزامات القائد المسلم لا تصدقها إلا إذا شاهدها وهى مرهقة جداً ، وكان هذا هو الحال مع السيد عبد الرحمن .

كان يعترينى شعور بالكآبة وأنا أغادر ودنوباوى بينما كان صادق المهدي فى حالة نفسية طيبة بل وكان متشياً ، وكنت أساءل عما إذا كان مدركاً للهمام الشاقة التى تواجهه . هنالك أشياء تبدو صغيرة وتافهة ولكن عندما تجمعها معاً تسبب شيئاً من القلق . فهاتف المنزل ظل عاطلاً منذ وصولى إليه . سألته مرة عن أسباب عطله فأجاب دون إكتراث « لربما يكون الأصوليون يتصتئون عليه لذا فمن الأفضل أن يظل معطلاً » ، فتعجبت وسألت نفسى عما يكون عليه رد فعل المسز مارجرى تاتشر إذا تعطل هاتف رقم 10 داونتنق ستريت ! .

عندما دخلت مكتب رئيس الوزراء صُعبت لانعدام أى نوع من الإجراءات الأمنية ، فالسائقون والمراسلات وخلافهم يصلون إلى أى مكان يريدونه ويتصفحون الجرائد على منضدة السكرتير حيث توجد مذكرات هامة وسرية منشورة فى المكان ، وحتى سائق رئيس الوزراء هو نفس السائق الذى كان يقود سيارة نميرى ، وعندما أفضيت للمصادق بتخوفى من أن يسرّب

أسرارًا هامة هز كنفه وقال : « لا أرى داعيًا لفصله فقط لأنه كان يقود سيارة نميري ».

ليس هناك أدنى شك في أن صادق المهدي مصمم على الابتعاد عن كل مسلك أو مظهر يمت بصلة للدكتاتورية ، وحتى الحرس الخاص الذى يحرس بيته هو نفس حرس النظام السابق ، ويقول: إنه لن يكون على رأس نظام تعسفى بعد سبعة عشر عامًا من الحكم الدكتاتورى ، فهو يؤمن بحماس شديد بالإجماع والشورى ، ويملك القدرة على التفاوض والنقاش والإقناع ليصل فى النهاية إلى موقف يرضى الجميع ، وهذا ليس مبدأ فكرى فقط بل تقليد إسلامى فقد استمعت للرئيس الأسبق أنور السادات يحدث الشعب المصرى لساعات طوال دون توقف .

وهذا يعنى أنه بعد سبعة أشهر من الحكم الديمقراطى حيث لا أثر لقيادة قوية ، فالحكومة ليست شديدة والحاجة إلى حكومة هامة وملحة وذلك لتحريك السبات والجمود الظاهرين فى الشارع السودانى ، فالوزارة نفسها منقسمة والقوى الخارجية نشطة وتعمل فى تنسيق مع خصوم الحكومة فى الداخل ، وذلك بغرض زعزعة البلاد بأكملها وليست الحكومة فقط ؛ لذلك فقد غادرنا السودان وبالنسبة لثقل بهذه الهموم عائدين إلى أهلنا . شعرت بارتياح عندما وصلت موطنى ولكن زال هذا الإحساس سريعًا عندما بدأت التقارير تصلنى من السودان . هناك من يقول : إن القوات المسلحة بدأت تتمثل بل وأن الجبهة الإسلامية تقوم بنشاطات سرية وسط الضباط . قابلت سارة المهدي بعد عودتى وأخبرتني بأن الجبهة الإسلامية ليست بالقوة التى يتخيلها صادق وأنه من الضرورى قيام الحكومة بتصفية آثار مايو - خاصة - ما يسمى بقوانين الشريعة التى تم تجميدها الآن ؛ ولكن يجب إلغاؤها وحدثتها أيضًا عن قلقى على الأمن الشخصى لرئيس الوزراء ورجوتها إقناعه بأن يكون أكثر حرصًا .

افتتح عام 1987 بإجراء الانتخابات التكميلية في الدائرة التي شُغلت بوفاة صلاح المهدي ، وعندما حضر نصر الدين الهادي إلى لندن أخبرني بأن الجبهة الإسلامية تعاني من بعض المشاكل وأن هناك محاولات جارية لطرد حسن الترابي منها .

في نهاية عام 1986 تفاقمت المشاكل بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف والمجاعة وهجرة أعداد كبيرة من السودانيين مواطنها بكردفان ودارفور والجنوب ، وأصبحت تقييم في معسكرات حول العاصمة وقد تزايدت أعدادهم بعد ذلك بسبب الحرب الدائرة في الجنوب ، وتفاقمت المشكلة وتلقى كمال شوقي إنذارًا من مسئول بالسفارة البريطانية يقول : « إن بريطانيا ستضطر لإيقاف إغاثاتها لو لم تتعاون الحكومة السودانية مع وكالات الإغاثة » .

مع بداية عام 1987 قابلت ديفيد روبرتس في ناديٍّ وحديثه عن البرود الذي يسود العلاقة بين السفارة البريطانية بالخرطوم والحكومة ، فنفي أي فتور في العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة السودانية ولكنني كنت متأكدًا من انعدام الدفء في العلاقة .

علمت من سفارة السودان أن صادق المهدي سيصل إلى لندن في 9 فبراير لإلقاء خطاب بجامعة أكسفورد في 11 فبراير . أخبرني صادق أنه يودُّ فقط مقابلة المستر جيفري هاو وزير الخارجية وقتها لأنه متعب ويود الخلود للراحة ، وفي طريقه إلى أكسفورد مر علينا في دارنا فتحدثنا بصراحة عن أمور عدة ، خاصة مباحثاته مع المستر جيفري هاو وقال : صادق إنه يعتقد بأن حكومة صاحبة الجلالة :

« قد تنازلت عن تبنى أي نوع من السياسة مستقلٍّ عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية » .

وأشار إلى أن معظم دول المجموعة الأوروبية قد نأوا بأنفسهم عن ريجان الذى أسقطوه من حساباتهم وبدأوا البحث عن حلول خاصة بهم ، وذكر الفرنسيين والألمان والهولنديين واليطاليان كأمثلة لما يقول .

وعبر بصراحة عن حيرته عندما قارن بين المقابلة الحارة التى أجراها مع مارجريت تاتشر فى أكتوبر 1986م وبين الاتجاه الحالى للحكومة البريطانية نحوه والذى وصفه بالبرود وعدم التعاون .

وللمرة الثانية .. ألحيت عليه فى إقامة جسور من التفاهم مع مصر ، وركزت على أهمية قيامه بزيارة لها ، وأضفت بأنه قد قام بزيارات للمملكة العربية السعودية وإيران ، وموسكو ، والولايات المتحدة ، وبريطانية ، ولم يفكر بزيارة أقرب جيرانه فى الشمال وذهبت إلى القول بأن عدم تضمينه لمصر قائمة البلدان التى زارها فإنه ليس فقط يقلل من قدرهم بل أساءهم ، فى ختام نقاشنا الصريح ذاك أخبرنى بأنه سوف يزور مصر فى طريق عودته من بريطانيا إلى السودان ، وقال : « إنه يود أن يتحدث » من شعب إلى شعب ، وليس حكومة إلى حكومة » ، وأنه سوف يُلقي خطابًا ومحاضرات فرجوته أن يكون لطيفًا وتصالحيًا مع إخوته المصريين وذلك ليقينى أنه يكون غاية فى اللطف عندما يريد ذلك .

أصبحت قرينتنا الصغيرة فى بكنجهام شايا بالإرباك عندما شاهد أهلها وصول موكب السيد صادق المهدي لها . فإجراءات الأمن كانت على أشدها فقد امتلأت شوارع القرية والطرق المؤدية لها بمختلف أنواع قوات الأمن وانتشر رجال الأمن وهم يحملون أجهزةهم فى أيديهم فى كل ركن وساحة ، والعلم السودانى يرفرف من على مقدمة سيارة السفارة المقلّة لصادق المهدي . استمتعنا بأحاديث ودية طويلة مع صادق الذى كان متعبًا ويعانى من نزلة برد ؛ بينما اتخذ مرافقوه من المطبخ وغرفة الحديقة والمكتبة مكاتب لهم .

كان مشوارنا إلى اكسفورد خالٍ من المفاجآت وفي لحظات قليلة كنا مجتمعين داخل مبنى الاتحاد ، وكانت تجربة ممتعة بالنسبة لى ، فقد مضت أربعون سنة على آخر مرة أزور فيها المكان عندما أعلن يومها فى إيسيس « يحمل لكم تحايا ويلز بصوت عالٍ » .

كان الاجتماع مكتظاً بالحضور وبما أن صادق كان واحداً من خريجي اكسفورد (سانت جونز) فقد لاقى استقبالا حاراً ، وكان من بين الحاضرين سودانيون كثيرون فيهم عدد من أفراد أسرة المهدي كابتة إسحق محمد الخليفة شريف ، وابنة فاطمة عبد الرحمن المهدي . ألقى صادق محاضرة ممتازة عن مشكلة ديون دول العالم الثالث ، وكان الاقتراح المطروح هو أن على دائتى الدول هذه أن يضعوا رفاهية شعوبها قبل تسديد الديون وساندديم جوديت هارت وجهة نظر صادق أما معارضو الفكرة الذين مثلهم اللورد بويا فقد قدموا دفاعاً ضعيفاً . ومرة أخرى .. قدم صادق الدليل على سعة مداركه وقوة شخصيته وكان يوماً مشهوداً ، وقبل مغادرته مطار هيترو اتصل بى هاتفياً ليقول : « لقد فكرت فى ما قلته لى عن مصر وسأكون تصالحياً وسأحاول أن أكون لطيفاً ما أمكن ذلك » .

وقد سبب لى حديثه ذاك ارتياحاً شديداً عندما زارنى أنور جلال من السفارة المصرية لتناول طعام الغداء وسألنى عن إمكانية مرور زيارة صادق للقاهرة بصورة « حسنة » ، وقال أنور : إن زيارة قام بها مبارك عبد الله الفاضل لم تكن موفقة تماماً ، وإن الدكتور عبد الحميد صالح يحضر رسائل باستمرار تنسب لرئيس وزراء السودان .

ضحكت وقلت له : إن بعض الرسائل من صنع بنات خيال الدكتور عبد الحميد وأن صادق نفسه يضحك من نشاطاته .

وصف أنور جلال الرئيس حسنى مبارك بأنه « رجل محترم » ولكنه قال: إن أبو غزالة قوى النفوذ وسوف يصبح رئيسًا إذا ما حدث مكروه لمبارك ، وعكس صديقى موقف الحكومة المصرية من صادق المهدي والذي يقول : « إنه رجل محترم ، ومفكر ومعلم وغاية في النزاهة إلا أنه غير عملى » .

نقلت وجهة نظر صادق لأنور جلال ورجوته أن يقنع زملاءه بالقاهرة لستم الزيارة بسلام ؛ وعلمت فيما بعد أن الزيارة كانت ناجحة وأن صادق تحدث إلى الشعب كما كان ينوى فألقى محاضرات وأجرى لقاءات في جامعة القاهرة ، وقابل عددًا من العلماء من بينهم شيخ الأزهر ، كما أجرى محادثات مع الرئيس مبارك وكان صادق نفسه مرتاحًا للنتائج التى حققتها زيارته واتصل بى من الخرطوم ليخبرنى بما تم خلالها .

وعلى الرغم من هذا فالتقارير التى تصل من الخرطوم مزعجة وكان من الواضح أن الأمور أخذت فى التدهور وأن البلاد فى فوضى ، فإلى جانب مشاكلها الداخلية فقد أقحم السودان فى النزاع الليبى التشادى ، مما حمل صادق لاحتجاج علنًا للفرنسيين الذين دخلت طائراتهم المجال الجوى السودانى وللقدافى لقيامه باستخدام السودان نقطة انطلاق لشن هجماته ضد تشاد .

وتزايدت المشاكل داخل أسرة المهدي ، ففاطمة عبد الرحمن المهدي التى تشعر بالمرارة حيال المحاكمة التى كانت تجرى لزوجها شريف التهامى ما فتئت تنتقد تحركات حسن الترابى والحرية التى يتمتع بها على الرغم من أنه كان من أدوات حكم النميرى كما كانت تنتقد بعضًا من وزراء صادق ومعاونيه المقربين .

وعلى الرغم من هذا فقد وصلتني رسالة من صادق تقول: إن كل شىء على ما يرام وتحت سيطرته وقال: إنه تم التوصل إلى تعديلات دستورية سيتم طرحها على مؤتمر دستورى قومى لمناقشتها فى عام 1988 ، وتعرض الوثيقة بالتفصيل لإدارة الجنوب وعلاقته بالحكومة المركزية كما اقترح أن يناقش المؤتمر أيضًا علاقة الدين بالدولة .

وفى ذلك الوقت تعرضت سيارة السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة إلى إطلاق النار عليها ولم يكن داخلها فى ذلك الوقت ، وتجلى خرق السياسة المصرية عندما أرسلوا برقية تنهى بنجاة أحمد الميرغنى من الحادث ، ولربما يكون حسن النية متوفر فى إرسال البرقية إلا أنها تعرضت لانتقادات ، وفى أبريل تلقيت رسالة مطولة من صادق يقول فيها :

« إننا نحقق بعض النجاحات إلا أن أجهزة إعلامكم مصابة بالعشى ولكن وزراء خارجيتنا وإعلامنا غير أكفاء أيضاً وسوف نقوم بها من شأنه إصلاح هذا الخطأ » .

كانت معظم تعليقات أجهزة الإعلام البريطانية متعلقة بمنظمات الإغاثة العاملة فى السودان وكلها توحى بأن هذه المنظمات لا تلقى الدعم من الحكومة السودانية لذا فهى تتعرض لها بالانتقاد .

كنت أحتج لسنوات عدة على ضعف مكاتب الاتصال الخارجى السودانية فى الغرب ، فوجهة النظر السودانية لم تجد فرصة لتسمع إلا أن هذا لا يبرر الحملة المسعورة التى تشنها أجهزة الإعلام البريطانية ضد نظام ديمقراطى . من بين منتقدى الحكومة السودانية الآن عدد كبير من الساسة ورجال الإعلام ذوى الميول اليسارية الذين ظلوا صامتين طيلة فترة حكم النميرى . ليس بالضرورة أن توفر الديمقراطية حكومة فعالة ومعظم الأمراض التى يعانى منها السودان موروثه من نظام نميرى ولا يستقيم عقلاً أن تحمّل تبعاتها لصادق المهدي .

وشهدت هذه الفترة نفحة من العبق المهدوى وذلك عندما تم تحديد القبر الذى دفن فيه جثمان الإمام الهادى . فبعد اغتياله بواسطة النميرى دفن الجثمان فى مكان مجهول مما ضاعف وقع المصيبة على أهله الذين لم يتمكنوا من الصلاة

عليه ، وبذلت جهود مكثفة للعثور على القبر ونبش الجثمان وجاء أحمد المهدي إلى بريطانيا لأخذ أجهزة للتأكد من أن الجثمان هو للإمام الهادي وكتب صادق رسالة يقول لي فيها :

« فرغنا للتو من دفن جثمان عمي (مع السيد عبد الرحمن والسيد الصديق) بالقبة حيث حضر التشييع أناس كثيرون إلا أن كل شيء سار على ما يُرام وتم توضيح الحقائق للناس وبهذا تطوى صفحة مأساوية في تاريخنا القريب » .

وبهذا يكون المهدي وابنه عبد الرحمن وحفيده الإمام الصديق والهادي يرقدون جنباً إلى جنب وبالقرب منهم يرقدان من أجداده هما: صلاح الصديق والفاضل الهادي ، وهكذا ومع مرور السنين يتسع ظل المهدي .





السيد صادق المهدي مع المؤلف

• 1



2- المجلس العسكري الانتقالي مع الفريق عبد الرحمن سوار الذهب



الطواف على الدوائر الانتخابية - الحملة الانتخابية 1986



3 - السيد صادق المهدي رئيس وزراء السودان مع السيدة مارجريت تاتشر برقم 10 ، أكتوبر 1986



المشير جعفر نمبرى ، الرئيس السودانى 1969 - 1985

- 4 -



نقل السلطة للجمعية التشريعية 1986



مقر البرلمان - بناء الرومانيون للتمجيد

- 5 -



أول جلسة لبرلمان عام 1986



٦ - محمد عثمان الميرغني زعيم طائفة الخنمية ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي



صادق المهدي قائد الانتصار وحزب الأمة



7 - صادق المهدي مع نصر الدين الهادي - عثمان جاد الله - عبد الله محمود -
عبد اللطيف صالح - وعوض صالح - يقرأون القرآن بسجن كوبر 1984



صادق المهدي مع آية الله منتظري في باريس



8 - السودانيون يهاجمون سجن كوبر ، إبريل 1985 ، وقد بدأت مشائق تميرى العامة



الانتفاضة في الخرطوم ، إبريل 1985

الفصل السادس

من يحكم السودان ؟

« السودان بلد يقطنه عشرون مليون زعيماً

سياسياً ، أربعة ملايين منهم أفارقة سود »

عبد الرحمن مختار

في 21 يوليو 1987 كان صادق المهدي في انجلترا للمرة الثانية وخلال الغداء دار بيننا نقاش ساخن ، فمنذ توليه لمنصب رئيس الوزراء كنت أنتقد بعضاً ممن اختارهم لتولي مناصب وزارية ، وكان يقول : « إنني لم أدم انتقاداتي لترشيحاته بأسباب مقنعة » ، وكان ردى على ملاحظته أنه لم يجد الوقت لقراءة ورقة أعدتها وقدمتها له ، وأضفت أن آرائي هي في الواقع تلخيص لاتصالات كنت أجريها مع سودانيين لهم إلمام جيد بالأوضاع والأشخاص ، وقلت له: إنني حين أشير إلى وزرائه بالضعف أو الفساد فإن دافعي إلى ذلك تفادى التشهير والتجريح الشخصي ، فأنا ألمح ولاأصريح وأعمم ولاأخصص ، واتهمني صادق بأنني غير ملم بمشاكله وأنني « فهمت المسألة من وجهتها الخاطئة » أكدت له أنني سأترك التاريخ يحكم وأنني لا أوصي بشيء دون أن يكون عندي سبب قوى لذلك ، وأن كل ما يحتاجه هو أن يخضع قناعاتي لدراسة فاحصة ، وسمعت أيضاً أن صادق ألقى خطاباً عظيماً في البرلمان الذي جمع حشداً لتأييده ولكن هنالك انتقادات بأنه لم يكن « قوياً بما فيه الكفاية » وعندما وضحت له ذلك قال إن مبرراتي قوية لكنه أضاف :

« إنهم (الوزراء) أفضل من وجدت » .

صحيح أن معظم السودانيين الأكفاء مشتتون في مختلف بقاع المعمورة ولكن يوجد الآن داخل السودان أناس ممتازون لم تتح لهم الفرصة ، فمن بين صفوف حزب الأمة هناك رجال ونساء يمكن أن يكون لهم إسهام فعال إذا ما أتيت لهم الفرصة مثل : الدكتور تجانى ، والدكتور محمد الأمين ، وصادق أبو نفيسة ، ورجوته أن يقلد حكومته درعاً يدل على قوتها ؛ فاتجاهه الرامى إلى الشورى بهدف التوصل إلى الإجماع ومحاولاته النأى بنفسه عما يمكن أن يوصف بالديكتاتورية تجاوزت كل حدٍّ للمعقول وأصبحت تُفهم على أنها ضعف .

تعرض صادق لضغط شديد من الأنصار لقبول منصب الإمامة بالإضافة لأعبائه في الحكومة وأبدى أسباباً وجيهة لاعتذاره عن قبول العرض ، فالأعباء التى يفرضها عليه منصبه الرسمى عقاب كافٍ له يجعله زاهداً في إضافة عبءٍ آخر لها ، ومن وجهة نظرى الشخصية في هذا الخصوص فقد كنت أودّه أن يتولى إمامة الأنصار ويترك رئاسة الحكومة لشخص آخر يشرحه وشعرت بارتياح شديد عندما علمت منه أنه أرجأ اتخاذ قرار في الأمر .

خلال فصل الصيف ظلت الأخبار المثيرة تصلنا من الخرطوم ، فقد تحدث الدكتور يوسف بدري عن اقتراح جاد بفصل جنوب السودان عن شماله ، وهذه فكرة خفيفة تهدد البلاد جميعها بالتفكك والتشتت ، فكثيرون من الأنصار الشبان يتحدثون عن دولة مهدية في وسط البلاد ويقولون بصراحة بعدم تضمين غرب البلاد في هذه الدولة ، وهذا يعنى ترك غرب السودان لقمة سائغة للقذافي ، وإذا ما حدث هذا فلا بد لمصر من التدخل لاحتلال السودان الشمالى لتأمين منابع النيل الذى لا حياة لمصر بدونه .

بدأت الحكومة في السودان تنحدر من أزمة إلى أخرى ، فقد انعدمت الحكومة الفعالة فانفك عقد النظام وانتشرت الفوضى ، وتعالى الانتقادات لحكومة الصادق في الداخل والخارج وانصب معظم النقد على عجزها في تقديم حلول ناجحة للأزمة الاقتصادية ، وصلت الأوضاع إلى حالة مفرجة وانعدم

الاستقرار ، فالاتفاق مع البنك الدولي أصبح سراً وانهارت البنية التحتية وظلت كل المشاكل دون حلول ثم جاء الفيضان ليضفى على المشكلة بُعداً جديداً .

فى نهاية عام 1988 سحب محمد عثمان الميرغى ممثليه من الحكومة وخلق بذلك مشكلة ليس لصاىق قبل بها . لم يسحب الاتحادى الديمقراطى ممثليه من مجلس رأس الدولة وقرر الإبقاء عليهم حتى السابع من سبتمبر .

وجاءت مسألة رد ممتلكات أسرة المهدى المصادرة والتى بلغت 58 مليوناً من الجنيهات لتضيف إلى « علة الدود » فبدأت الصحافة والناس يتحدثون عن بوادر للفساد .

كان أمام صاىق اىباع واحد من ثلاثة خيارات قبيحة : انقلاب عسكرى آخر ، انقلاب يقوم به هو أو أن يواصل الحكم تحت ظل التهديد بالشلل التام . كنت من البداية معترضاً على تولى صاىق لرئاسة الوزارة ، وبما أنه قرر توليها فكان ينبغى عليه تشكيل حكومة أقلية من حزب الأمة ليضع خصومه فى موضع حرج ، من الوضى أن حكومة كهذه كانت ستتخذ قرارات وإجراءات اقتصادية صعبة وفى حال اعتراض الاتحادى الديمقراطى والجهة الإسلامية عليها وإسقاطها فلابد من إجراء انتخابات جديدة . إذا حدث هذا فإن ثلث مقاعد الاتحادى الديمقراطى سوف يكون من نصيب حزب الأمة ، من المؤكد أن المملكة العربية السعودية ومصر لن تؤيدا قيام حكومة تسيطر عليها الجهة الإسلامية التى ستفقد فى هذه الحالة قوتها ، فمن غير مصلحة هذين البلدين قيام دولة إسلامية فى السودان ، ويبقى السؤال الهام هو : هل يحاول حسن الترابى القيام بانقلاب عسكرى ؟ الاحتمال ضعيف لأن ما يفوق الثمانين بالمائة من الناخبين صوتوا ضده .

أصبحت حكومة صادق المهدي في حالة يرثى لها ، فالائتلاف لإنهار وصادق يتعرض للهجوم من كل جهة وانتشرت الإشاعات والإشاعات المضادة. قيل : إن أحد أعضاء البرلمان باع إحدى عشر كيلو جراماً من مادة اليورانيوم التي تم الحصول عليها من زائير لدولة غربية ، وانصب الانتقاد على أن تخزين هذه المادة ينطوي على مخاطر صحية كبيرة . من ناحية أخرى .. اتسع النزاع القبلي بين الدينكا والرزيقات ووصل إلى حد اختطاف النساء والأطفال ، وزعمت إحدى صحف الخرطوم التي يحررها الدكتور خالد فرح بأن أحد الوزراء تلقى رشوة قدرها نصف مليون جنيه سوداني لكشف أسرار خاصة بالدولة ، وأخبرني صحفي كبير وصل إلى لندن قادماً من الخرطوم بأن شعبية صادق المهدي تلاشت وأن العداوات تحيط به من كل صوب وأن حكومته أصبحت مزقاً ، فالأمة والاتحادى الديمقراطى يتنافسان بدلاً من أن يتعاونوا . المكان يعج بالإشاعات والمزاعم عن القصور والعجز والفساد تزداد ووقع الصادق في مصيدين : إحداهما : دفاعه عن مؤيديه ومحاولاته إنكار تهم الفساد المنسوبة لهم وثانيهما: رفضه لقبول أحمد السيد حمد من الاتحادى الديمقراطى لشغل منصب بمجلس رأس الدولة بحجة تعاونه مع نظام نميرى .

فُسِّرت هذه التحركات على أنها محاولة لهدم الحكومة ، وقد كانت سبباً في استقالة وزير الخارجية زين العابدين الهندى (الاتحادى الديمقراطى) بينما كان في زيارة للقاهرة وأعلنها من هناك .

في النهاية.. تمت تسوية الخلافات واستمر الائتلاف على أساس مهزوز ، ووسط هذه الأحداث العجيبة وصلتني رسالة بهيجة من صادق حملتها ابنته التي جاءت إلى لندن في زيارة ، وأصبحت أخشى « ابتهاجات » صادق التي تدل على عدم إدراكه بأبعاد المشاكل والأخطار التي تحيط به وهو- دائم التفاؤل- ويتوقع حدوث شيء غير محسوب له حساباً يغيّر الموازين .

في هذا الوقت تزايد الحديث في السودان عن تدخل مصر في شئون البلاد ، وأثرت المسألة مع الدكتور عبد القادر حاتم عندما قابلته في لندن فانكر بشدة أن يكون الأمر على هذا الوجه ؛ ولكنني خشيت أن يكون الاتهام صحيحاً وأن المصريين ربما أكرهوا على التدخل ولكنهم ضالعون فيه الآن ، فكما حدث خلال السنوات الأخيرة من الحكم الثنائي عندما كانت مصر تقوم بنشاطات سرية كثيرة في السودان فإن الصادق هو الذي مهد لنشاطاتها هذه المرة إذ لم يبذل أى محاولة لتحسين علاقته بجيرانه بحجة أنهم معادون للمهدية .

وبعد تعطيلات كثيرة ومناورات حزبية عدة أعلن أن الائتلاف سوف يستمر بين حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى دون أن يتضمن الجبهة الإسلامية .

بدأ الاهتمام بمشكلة جنوب السودان يتزايد في الغرب وواصلت الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى في تصوير المشكلة على إنها حرب دينية وهو مفهوم خاطيء تماماً للمشكلة . أجرت هيئة الإذاعة البريطانية مقابلة مع راهبة تُدعى الأنسة كلير ادعت فيها أن مقر بعثتها بمريدى تعرض للهجوم بواسطة قوات الحكومة وإنها هربت في الأدغال وأنقذتها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وفُسر ذلك على أنه عدوان بواسطة القوات المسلمة ، وتمكنت من دحض افتراءات مس سنكلير بفضل معلومات وصلتني من رئيس الوزراء ، فقد تلقت البعثة إخطاراً من قوات الحكومة بأن المقر لم يعد آمناً بسبب العمليات الحربية وأمرت المسز سنكلير بنقله . عندما لم تستجب جاءها إنذار آخر بعد أسبوعين إلا أنها أصرت على البقاء مدعية أن « الله هو الذى ناداها » ولن تتحرك من موقعها ، واستخدمتها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان للدعاية وإشانة السمعة .

قدم برنامج من تلفزيون السودان اسمه « السوق السوداء الذرية » في الخرطوم ، وكان مليئاً بالغمز واتهامات بسوء الإدارة والفساد ويهاجم أناساً

قريبين من السيد صادق . اعترضت على البرنامج بشدة ووجدت مساندة من مهدي الحلو الذي تصادف وجوده في لندن فأجرى مكالمة هاتفية مع الصادق دامت ساعتين وقال لى في نهايتها: « إن صادق هو صادق ، متشّش وغير مستعد لأخذ البرنامج مأخذ الجد » .

يبدو أن المشاكل تزيد بعدًا وتعقيدًا ولم يتم علاج المشاكل الكبرى ، من العوامل التى تقلق مهدي الحلو ظاهرة تغيب الوزراء لكثرة أسفارهم خارج البلاد وحيث يبررون ذلك بأنهم يسافرون في مهام رسمية .

عندما شارف عام 1987 نهايته أصبح القصور كاملاً وبدأ لى أن حكومة الصادق لو أرادت أن تعيش فلا بد لها في هذا الوقت من تحقيق هدف ملموس يحس به ويراه كل الناس ؛ ليؤكد لهم أن الديمقراطية قادرة على السير بالبلاد وأن هناك تغيير ؛ ولكن ، ولسوء الطالع ، زادت المشاكل حجماً وتعقيداً . فالكوارث المفجعة التى سببها الجفاف والمجاعة والفيضانات وصلت بالبلاد إلى حالة يائسة ، وبلغ التضخم المالى أبعاداً خطيرة ومازال آخذاً في الارتفاع . الاقتصاد والبنية التحتية يتآكلان يوماً بعد يوم ، ولم أستطع فهم سر نشوة الصادق المهدي خلال محادثة أجراها معى في يناير 1988م خاصة وأن هناك أزمة في الإدارة اقتضت استدعاءه لنصر الدين الهادي من لندن للإدلاء بصوته في البرلمان .

عند عودته إلى لندن أخبرنا نصر الدين برغبة صادق في أن نحضر أنا وإزى إلى السودان ، وخلال أيام قلائل كنا في طريقنا إلى هناك ، في هذه الزيارة أقمنا في بادئ الأمر بفندق الصداقة بالخرطوم بحرى وهو مقابل للقصر الجمهورى وكان قد قام ببنائه الكوريون .

كان الفندق فاخراً ونظيفاً ولكن خيم على الجو اكتئاب شديد ، فهذا ليس السودان الذى عرفناه وقد احتوى مدنه الثلاث المكونة للعاصمة جو من الكآبة

هنالك نقص واضح فى المواد الغذائية ، فالحيار فى الفندق بين الدجاج والسّمك فى الوجبات الثلاث ورفوف البضائع فى المحال التجارية شبه خالية . كان من بين نزلاء الفندق فى ذلك الوقت مجموعة من المهندسين الاسكتلنديين تم استدعاؤها لتصلّيح مولدات الكهرباء . كانوا متشوقين لزجاجة جعة ولكن الحظر على الخمر مازال ساريًا على الكل بما فى ذلك الأجانب الذين كان يمكن أن يُحضروا ما يكفيهم عند وصولهم السودان وهو معفى من الجمارك ، أما فى السوق السوداء فإن زجاجة الويسكى تكلف ثلاثمائة جنيهًا سودانيًا وهنالك نوع من الجن الأثيوبى الذى يباع بما تئى جنيهًا سودانيًا ولكن أخبرنا أنه « قاتل »

كان الاسكتلنديون شديدين فى تقديمهم للحكومة ، فهم يستدعون لإصلاح الأعطاب التى تسبب انقطاع التيار الكهربائى وما أن يصلحوا خطأً ويعودوا إلى بلادهم حتى يستدعون مرة ثانية ، والأمر مُكلف جدًا للسودان ويقولون : إن الحكومة لو أقامت وحدة ثابتة لهم فى الخرطوم لكان ذلك أرخص وأجدى ولأمكن تفادى الانقطاع المستمر للتيار الكهربائى فى الخرطوم ، وكل أجزاء البنية التحتية الأخرى فإن الكهرباء لا يمكن الاعتماد عليها ؛ فبينما كنا فى زيارة لمنزل رئيس الوزراء انقطع التيار لمدة ست ساعات ، فالبنا برمته يتداعى والديمقراطية الجديدة لم تحفّق فقط فى تصحيح أسباب الانهيار بل إنها لم تستطع إيقافه .

أُصبت بصدمة عندما ذهبت إلى مستشفى أم درمان لزيارة شريف التهامى الذى نقل إلى هناك من السجن لإجراء عملية جراحية . كان المبنى بأكمله متهدّمًا ولم تجرى له صيانة منذ سنوات ولم يكن صحيحًا بالمرة . كان الطبيب المسئول يدعى دكتور شفيق الذى عمل 11 عامًا بمستشفى ستافورد العام وكان عاتبًا على النميرى وحمله مسئولية القصور والإهمال . تحدث بصراحة عن النقص فى المعدات والأدوية والضماّدات . تم افتتاح جناح جديد بُنى

تخليدًا لذكرى والدته رئيس الوزراء ولكن حتى هذا الجناح يفتقر للأجهزة والمعدات .

كلما تدخل في تجربة يكون حصادك منها الاكتئاب ، فقد استت من الإجراءات الأمنية المكثفة خارج السفارة البريطانية بالخرطوم حيث يعيش موظفوها في حالة أشبه ما تكون بالمساجين ، وكانت على النقيض من العلاقة المفتوحة التي كانت قائمة بين البريطانيين والسودانيين في الماضي ، فمحاولة حمايتهم من العالم المحيط بهم هي في واقع الأمر حبسهم داخل عالمهم ، والمستر جون ييفن السفير البريطاني اختيار ممتاز فهو صريح ومتعاطف ولكنه لم يكن سعيدًا بما يجري ، ويبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية ألقى بظلاله على العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ففي زيارتنا السابقة كانت الدعوات تنهال علينا من كل صوب ، أما الآن فالحال يختلف ، ومازلنا نحفظ بذكرياتنا في تلك الأيام عندما كان الكل يشارك في مختلف الأعياد والمناسبات ، فكان المسلمون يشاركوننا الاحتفال بعيد الميلاد كما كنا نشاركهم الاحتفال بمختلف أعيادهم ، فكانت الأعياد القبطية والأرمنية الاسكتلندية مناسبات لمختلف البلدان والأجناس ، وكانت عطلة نهاية الأسبوع سيلاً من الحفلات والرحلات ، أما الآن فقد اختفى كل ذلك ، فالعائلات لم تعد في وضع اقتصادي يسمح بالصرف السخي وحتى الفنادق العالمية أصيبت بمظاهر الأزمة الاقتصادية . رجال الأعمال لجأوا لأساليب البقاة وأحياناً الخدعة لتصرف أعمالهم وعلى الرغم من أن ظاهرة خروج الزوجات والأسر للأسواق والأماكن العامة أمر جديد فإنه محدود جدًا .

فنشطات جهاز أمن النمري وتلك السنين التي هز فيها المخبرون ثقة الناس بأنفسهم وبعضهم البعض لن تنسى بسهولة ولم تفق منها البلاد بعد . ناقشت الأمر مع صادق المهدي الذي أقر بصحة ملاحظاتي ونقلها لوزرائه

طالباً منهم تصدر حملة تصحيح الأوضاع ؛ ولكن التضخم المالى المتصاعد جعل هذا النوع من الصرف السخى أمراً مستحيلاً وغير محتمل .

تناولنا وجبة الغداء فى منزل رئيس الوزراء الذى كان فيما سبق مسكن النمرى الذى بناه داخل رئاسة القوات المسلحة ، وكانت تجربة لا تنسى . فهى دار واسعة وفاخرة تكلف بناؤها ما يربوا على الثلاثة ملايين جنيهها سودانياً وتقوم دليلاً على إدانة ذلك النظام بالنظر إلى مظاهر الفقر المحيطة بها ، فكل شىء فى هذا المبنى استورد من الخارج بما فى ذلك التوصيلات الفاخرة والأثاث الأوربى .

وكان أهم ما خرجنا به من تلك الدعوة نقاش طويل مع رئيس الوزراء حول علاقات بلاده بجارتها مصر؛ وعلى الرغم من أنه كان يستدعى بين الفينة والأخرى ليس لمشاكل كبيرة دائماً بل لأشياء صغيرة وتافهة أحياناً ، فمن الواضح أن هناك خلافات بين البلدين بل وبين أجهزة الأمن المصرية والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى تعاملهم مع السودان ؛ فبينما تحاول الأولى زعزعة الوضع فى السودان باستخدام كل الأساليب فإن الأخير يبذل قصارى جهده فى سبيل التوصل إلى اتفاق .

اقترحت على صادق تقديم دعوة للرئيس حسنى مبارك لزيارة الخرطوم لإجراء محادثات فوافق على ذلك من حيث المبدأ ؛ لكنه كان مصرّاً على ضرورة معاملة مصر للسودان على إنها دولة مستقلة لها سيادة وأضاف أن مصر وأثيوبيا « أنانيتان » .

والموضوع الرئيسى الذى أثير فى تلك المحادثات كان موضوع اتفاقية مياه النيل فالسودان ومصر متشابهان لأنها البلدان المستهلكان ؛ بينما إثيوبيا وكينيا هما البلدان المولدان ؛ لذلك فإن المحور الذى قام بين السادات وأثيوبيا لم يكن ذا علاقة بالموضوع ، والأمرو أهمية كبيرة لأن اتفاقية مياه النيل انتهت ولا بد

من تجديدها ، فالصادق كان يرى ضرورة تشكيل مجموعة عمل مشتركة من مصر والسودان وذهب إلى حدّ تسمية بعض الشخصيات التي يمكن الاستعانة بها لإعداد مشروع ، وعبر عن رغبته في أن يقوم الرئيس حسنى مبارك بافتتاح جلسة إعداد التقرير النهائى .

تحدثنا بعد ذلك لبعض الوقت عن المقابلة الصحفية الشهرية التي قرر تقديمها وقلت له: إنها تذكر الناس بمقابلات النميرى الشهرية (المواجهة الشهرية - « المترجم ») ، فقال صادق: إن من شأن مثل هذه المقابلات أن توسع من قاعدة المشاركة في حل قضايا البلاد الهامة ، وواصل حديثه عن الموائيق المقترحة لمختلف المجموعات بما في ذلك النساء والنقايين والطلاب ولكن ما يحتاجه الناس الآن هو العمل وليس الكلام ، فقد كانت الشورى والإجماع هوساً بالنسبة له ولهذا السبب لم يرى الناس فيه صفات القائد، وهناك أيضاً القلق الذى تسببه تشكيلة حكومته ، إذ يقال إن ثمانية عشر وزيراً ممن يعملون معه الآن عملوا مع نميرى ؛ بينما ينتقده آخرون على عدم قيامه بتغيير المجموعة التى يُشكُّ في ولائها ففنيوا الهاتف والسكرتيرات وموظفو الخدمة المدنية المحيطون به الآن عملوا جميعاً في إدارة النميرى ، وله يرجع الفضل في تعيينهم ، فالاحتفاظ بهم ينطوى على مخاطرة إلا أن صادق لا يبدى أكثرًا ولم يغير موقفه .

تحت إصرار السيدة حفية زوجة صادق غادرنا الفندق وذهبنا للإقامة بمنزل السيد صادق بود نوباوى ، وقد اتاحت لنا إقامتنا هناك فرصة لتقييم نواب حزب الأمة في البرلمان الذين يعتمد عليهم نجاح الصادق في الحكم . شاهدنا عربة كارو تقوم بترحيل كراسى للمنزل ، وفي المساء حضر حوالى التسعين نائباً لاجتماع عقد بالحديقة ، وقامت السيدة حفية بمهارة فائقة وعلى الرغم من النقص الحاد في المواد الغذائية ، بإعداد الموائد وبعد قليل كنا

نستقبل أصدقاء قدامى ونقيم صداقات جديدة مع النواب الذين توافدوا على الدار ، واتضح لنا بعد قليل أن الخلاف ليس قاصراً على حزبي الائتلاف فقط حين وصف بعضهم الحزب الاتحادى الديمقراطى « بالتشردم » وأنهم قد « سثموا الاستمرار والتعاون معه » بل كانت هناك خلافات وانقسامات خطيرة داخل حزب الأمة نفسه ، فقد عقد صادق اجتماعاً جانبياً مع بكرى عدیل أحد نواب كردفان ووزير التربية - دام أربعين دقيقة - لمناقشة اختلافات كبيرة وخطيرة في وجهتى نظرهما ؛ وعلى الرغم من أن حرية إبداء الرأى أمر مشجع إلا أن النقاش المستمر المطول فى ذلك الاجتماع لم يحقق شيئاً ، فلم تتمخض عنه إجراءات عملية لحل مشاكل البلاد ، فالنقاش كان دوامة لا جدوى منها ولم يحمل ثمة دلالة على أن الحكومة الجديدة قد أثرت على حياة المواطن السودانى العادى .

اقترحت على الدكتور بشير عمر والدكتور إبراهيم الأمين فرض ضريبة على العيادات والمستشفيات الخاصة تصل إلى 10% و15% تخصص لرفع مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات العامة ، فهذه العيادات والمستشفيات الخاصة تحقق أرباحاً طائلة ، وتقول إحصائية صدرت فى الخرطوم : « إن ما يقارب الخمسين بالمائة من سكان العاصمة يتعالجون فيها » ، وقد افتتحت ثلاث عشرة مستشفى ويجرى بناء ثلاث أخرى ، وفى عام 1986 بلغ عدد العيادات الخاصة بالخرطوم 6118 وهناك مؤسسات صحية مماثلة فى العواصم الإقليمية ، فالضريبة المقترحة هذه ستحقق عائداً لا بأس به .

ومن المشاكل الأخرى الملحة فى العاصمة اختناقات المواصلات ؛ فعلى الرغم من النقص الحاد فى الوقود فإن عدد السيارات الخاصة والمركبات العامة تضاعف عدة مرات . لقد اختفت الحمير والجمال تماماً ، ووصل الازدحام فى العاصمة نقطة التشبع وكبرى النيل الأبيض أصابه الإنهاك من ثقل حركة

المرور عليه ، وتساءلت عن السبب في عدم استخدام النيل في المواصلات النهرية للتخفيف على الكبارى فعلمت أن دراسة للجردى قد وجه بإجرائها ولكنها لم تحظَ بالمتابعة ، وأحد الأسباب هو الجفاف الذى دام ثلاث سنوات وانخفض على أثره مستوى النيل وقد أصبح من الممكن في ذلك الوقت عبور النيل بين الخرطوم والخرطوم بحرى مشياً على الأقدام ، لقد خيم السبات في كل مكان وأصبح كالغبار الذى نزل على مكان فغطى كل شىء . لم يبق من السودانى الذى عرفناه سوى فضلة ضئيلة تعطى القدرة على الكلام والنزاع والمحاكمة وإصدار المواثيق وتشكيل الوزارات البديلة.

كان الخطاب السياسى لحكومة الصادق الذى ألقاه في يوليو 1986 برنامجاً شاملاً حوى كل المشاكل التى تواجه البلاد ولكن عندما نشر الميثاق الانتقالى لم يتم إنجاز شىء ، وفى واقع الأمر لم تتمكن الأحزاب من التوقيع عليه حتى فبراير 1988 وكان المؤتمر الدستورى القومى يرجأ باستمرار .

وما يدعو للاكتئاب أنك لا تستطيع الحصول على نفط لسيارتك ، ولولا جهود عبد الرحمن صادق المهدي الضابط بالقوات المسلحة الذى دبر لنا بعض الجالونات لما تمكنا من تسجيل زيارة للسفير المصرى الذى تربطنا به صداقة قديمة .

من بين الجسور التى كنت عاقداً العزم على بنائها واحد ينهى خمسة أعوام من الخصومة بينى وبين وصال شقيقة صادق المهدي وزوجة حسن الترابى التى اختلفت معها في أمر يخص أسرة المهدي ، وصلنا إلى دارها دون سابق موعد واستقبلنا استقبالاً حاراً من الزوجين ، وسرعان ما دخلنا في نقاش تناول مشاكل البلاد . كان الترابى في البداية متطرفاً في عداوته للصادق وبذل جهداً كبيراً لشرح مواقف الأصوليين إلا أنه لطّف من لهجته في النهاية عندما قال لى :

« إننا (الجبهة الإسلامية القومية) لسنا متطرفين بالصورة التى توصف بها جماعات أخرى فى الشرق الأوسط » .

وقادتنى ملاحظته تلك إلى استنتاج مفاده أن الترابى يريد الاشتراك فى الحكم وفوجئت بذلك ولكن وصال أكدت لى رغبته .

عندما عدت إلى دنوبابوى شرحت للصادق مادار فى لقائى بالترابى وقلت له أن الترابى كان عدوانيًا فى البداية ولعله أراد أن يقول لى :

« إنك رجل استفزازى وعدوانى وأنا أعطيك مما عندك » .

وغالبًا ما يكون هذا هو التحليل الصحيح ، وواصل صادق حديثه ليخبرنى بأنه ينوى ضم الجبهة الإسلامية القومية للحكومة ، وبرّر ذلك بأنه يريد حكومة تشارك فيها كل الأحزاب ، ويعتقد أنهم سيكونون أقل ضررًا إذا ما حملوا المسؤولية ، ومرة أخرى .. أبديت اعتراضى الشديد على الفكرة ، واقترحت عليه أن يدخل المعركة منفردًا ويضع الجميع أمام الأمر الواقع . ذكرته بأنه فى وضع أقوى نسبيًا وتشكيله لحكومة من حزب الأمة سيمكنه من اتخاذ ما يريده من إجراءات وقرارات ، وحذرت من القيود التى ستفرضها عليه حكومة ائتلافية وتمثلت بالمقولة :

« من يركب نمرًا يصبح ضحية له » .

قام مبارك عبد الله الفاضل بإجراء المفاوضات مع حسن الترابى وأدت إلى دخول الجبهة الإسلامية القومية الحكومة .

من الواضح أن المرحلة تقتضى تقديم مقترحات أكثر عميلة وإجراءات ترفع من الروح المعنوية وتطرد شعور اليأس والإحباط الذى استولى على الكل . إن القبول السلبى للوضع الخطير كان واضحًا فى الافتقار إلى عنصر المبادرة ، فمن المشاكل التى تطرق لها النقاش الخطه الإسكانية التفاخرية - التى بدأت فى

الفترة الأخيرة لحكم النميري ، والتي تعرضت لانتقاد شديد عندما تقارن بمشكلة المشردين الذين يعيشون في قرى الكرتون .

سرف صادق النظر عن افتتاح - مجموعة العمل - التي كان مقرراً أن تقوم بدراسة لخطة اقتصادية جديدة للبلاد وأصبح يركز مرة أخرى على إقامة علاقات قوية مع دول الغرب - خاصة - الولايات المتحدة وأوروبا. كان يدرك أن أهم رأس مال للشعب السوداني هو كرمه ووده فاغتنم فرصة حلول الذكرى التاسعة والثلاثين لزواجنا وقرر إقامة حفل على ظهر مركب تابع للحكومة . دعى للحفل عدد من أصدقائنا القدامى بالإضافة لسفراء بريطانيا والأردن وعدة وزراء ، من بينهم جنوبيون ، وجيم ليستر النائب البرلماني الذي جاء على رأس وفد برلماني لبحث مشكلة اللاجئين - كانت رحلة جميلة - على امتداد شاطئ جزيرة توتي وذكرتي برحلات « الطاهرة » الباخرة التي كان السيد عبد الرحمن يستخدمها كثيراً . سألت صادق عن « الطاهرة » فعلمت أنها قابعة في مرسى للبواخر لأن الصادق لا يريد أن يقضى خطى جده في حياة الرفه والدعة ، حيث القصور وسيارات الرولزرويس والمراكب وقال :

« دائماً أشعر أن جدي منى بخسائر سياسية بسبب هذه الأشياء »
فاقترحت عليه إعادة صيانتها وتخصيصها للطلاب الشبان ليتعلمون منها العمل الجماعي بالإضافة إلى الإلمام بتاريخهم ، وقد راقبت له الفكرة التي لم تخطر بباله من قبل ولكن هناك أشياء كثيرة تشغله وعلى رأسها نشاطات المصريين . كنت متفهماً لادعاء الكثيرين من السودانيين ، ومنهم رئيس الوزراء ، بأن مصر لا تنظر للسودان كدولة مستقلة ذات سيادة ، وخلال حفل الشاي الذي أقيم على شرفي حدث ما يثبت هذا الزعم للأسف ، فقد سلمت للصادق رسالة أخبر فيها بأن الرئيس حسنى مبارك سوف يصل إلى الخرطوم صباح اليوم التالى خارقاً، بذلك البروتوكول والأعراف الدبلوماسية ولم يضع للحكومة أى وزن . مد

الصادق الرسالة إليّ وأردف قائلاً « حسنًا ، وتريدنا أن نتفاهم ! » وكنت أأمل أن يحدث التفاهم ولكن لم أفاجأ بأن تلك الزيارة لم تسفر عن شيء ، فقد أمضى الرئيس مبارك حوالى ساعة واحدة في الخرطوم ، لم يقال لى شيئًا عن المقابلة لا في وقتها ولا الآن ولكن النتيجة واضحة من النشاطات التى تقوم بها السفارة المصرية فى الخرطوم ، والتى لا يمكن أن توصف بأى حال من الأحوال بأنها نشاطات دبلوماسية . كان هذا سرًا مكشوفًا استهجنه السودانيون الذين تستفزهم عدم فطنة المصريين .

عندما شارفت زيارتنا نهايتها بدأت أفكر لوقت طويل فى أحاديثى مع صادق المهدي وفى المهمة التاريخية التى تواجهه فى إنقاذ السودان من مستنقع الركود الاقتصادى والاجتماعى الواقع فيه حاليًا ، من الواضح والمؤلم أنه لم يتحقق ثمة تقدم فى أى من المواضيع التى تم طرقيها ذلك لأن المناورات السياسية استنفذت كل الطاقات التى كان ينبغى أن توجه للحلول ، والخطأ الأساسى يكمن فى الترتيبات الدستورية التى تقسم على أساسها المناصب الحكومية والتى لا تعطى رئيس الوزراء أى فرصة فى اختيار الأشخاص المناسبين الذين سيشاركونه المسئولية ، ورجوته باستمرار وإلحاح أن « يدخلها وحيدًا » ويعين وزراءه ولا يخضع لضغوط الأحزاب الأخرى ، وفوق كل هذا طلبت منه إلغاء كافة القوانين التى سنّها نمرى لأن من شأن ذلك أن يبيىء له قاعدة سليمة يبنى عليها مجتمعيًا سليمًا ، ورأى صادق فى قوانين الشريعة التى سنّها النمرى واضح وصريح . إذ وصفها بالحيف والمجتمع الإسلامى الذى نادى به يضمن مصالح وحقوق غير المسلمين وهو شديد التمسك بالعدالة الاجتماعية وأشرت إلى الحكمة التى تكمن فى المثل القائل :

« اقطع على الخط واترك الحتات يتساقط حيثما كان » .

ولم تجدى حججى معه شيئاً فصادق مقتنع بأن كل هذه المقترحات تنطوى على مغامرات كبيرة وأنه متنبه للتيارات السياسية التى يمخر عبرها ، حاولت إقناعه بأنه مالم يسيطر على الموقف تمامًا ويكون سيدًا فى بيته فسوف « ينقضون عليه » .

ومن هذه النقطة يبدو أن تفكك النظام الديمقراطى فى السودان قد أصبح أمرًا مفروغًا منه .



الفصل السابع

الانقسام والتفكك

« الديمقراطية تتحول إلى استبداد »

أفلاطون

إذا ألقينا نظرة فاحصة لهيكل الحكومة الديمقراطية التي رأسها صادق المهدي نكتشف أنها كانت تفتقر إلى الاستقرار ، فعندما قَدِّم قائمة بأسماء وزارته الرابعة في مارس 1989م لم يكن بها سوى ثلاثة أسماء فقط من وزارة 1986 ، وحتى هؤلاء حوِّلوا إلى وزارت أخرى ، بحلول عام 1988 تخلى صادق عن وزارة الدفاع بينما تحول عمر نور الدايم من الزراعة إلى المالية وأُسندت لمبارك الفاضل مسؤوليات أكبر بتولييه وزارة الداخلية .

ولم يقتصر التعديل على الوظائف فقط بل أجرى تعديل على الوزارات نفسها الأمر الذي اقتضى المزيد من التغييرات ، وفقد اثنان من ممثلي حزب الأمة بغرب السودان حقائبهما الوزارية هما: بكرى عديل ، وما دبو كما أن اختيار امرأة لشغل وزارة الزكاة والشئون الاجتماعية رشيدة إبراهيم عبد الكريم ، لم يدم سوى فترة وجيزة من عام 1987.

ولم يتم تعيين زين العابدين الهندي في منصب وزير الخارجية الهام لخلاف بينه وأسرّة الميرغنى ، وكانت الخلافات بين الحزبين الحاكمين تتجدد على مرّ الشهور فما أن تنتهى أزمة وزارية حتى تظهر أخرى وأصبح واضحاً أن الحكومة لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، وبعد أسابيع فقط من عودتنا إلى بريطانيا

اتصل بى صاحب السعادة إبراهيم محمد على السفير السودانى بلندن ليخبرنى أن صادق المهدي استدعى البرلمان ليوجه له انذاراً يوم الاثنين التالى ، فقد أقال وزارته وأصبح يحكم بمساعدة ضباط الخدمة المدنية وضاعت كل فرصة للسيطرة على الوضع الاقتصادى والمالى ، وقد تهيأت الفرصة النفسية فى هذه المرحلة لإجراء تغيير شامل لكل مسار الحكومة إلا أنه لم يتم استغلالها .

طالب صادق الجمعية بطرح صوت الثقة بحكومته مهتدداً بالاستقالة كما طالب بمنحه صلاحية اختيار وزرائه وتعديل ما عرف بقوانين الشريعة الإسلامية ، وحل المسائل الدستورية وفوق كل ذلك السعى بصورة أكثر فعالية لإيجاد حل لمشكلة الجنوب .

تواصل النقاش لمدة أسبوع ولم يسفر عن شىء مما حدا بالصادق تقديم استقالته رسمياً إلى رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغنى ، تم على الفور انتخابه رئيساً للوزراء وحصل على 197 صوتاً مقابل 21 صوتاً ذهب لمنافسه الجنوبى وامتنع عدد من نواب الاتحادى الديمقراطى عن التصويت مما يدل على وجود خلاف فى الحزب .

كان أول الخلافات التى برزت فى التشكيل الجديد ترشيح الجبهة الإسلامية القومية لأحمد سليمان ليصبح رئيساً للبرلمان ، وهو رجل لا يحظى بقبول داخلى أو خارجى ، فقد كان عضواً بالحزب الشيوعى السودانى ثم حوّل ولاءه للنميرى مديراً ظهره لزملائه السابقين ، واستقر به المقام الآن فى صفوف الجبهة الإسلامية مع الأصوليين ، وخلال النقاش الذى دار بخصوص انتخابه لرئاسة البرلمان قال أحد أعضاء حزب الأمة: إنه لن يؤيد ترشيح رجل كان يخاصم الإمام الهادى فأجابه أحمد سليمان فى برود قائلاً :

« لقد كنت فى خصام مع المولى عز وجل نفسه فى الماضى » .

وبعد سلسلة من المحادثات العقيمة خرج صادق في مايو 1988 على الناس بقائمة وزارية جديدة ، وشملت هذه الوزارة عدة حقائب وزارية جديدة كوزارة الأوقاف والسياحة كما تم رفع مفوضية شئون اللاجئين إلى وزارة ، وبالإضافة إلى الأحزاب التي شاركت في الحكومات دخلت الجبهة الإسلامية القومية الائتلاف هذه المرة وتولى حسن الترابي منصبى النائب العام ووزير العدل ، وكان ذلك خطأ سياسياً ذو آثار بعيدة المدى وكتب أحد القادة العسكريين أن هذا :

« يؤكد عزمه ليس فقط على بقاء قوانين الشريعة بل تطبيقها ... ومن المعالم الأخرى لوزارة الصادق هذه أنها تضم ثمانية عشر وزيراً عملوا كوزراء إقليميين أو مركزيين إبان عهد النميري » .

ويبدو أن هدف الحكومة الجديدة هو تأمين استمراريتها دون التفكير في حل أى واحدة من المشاكل الكبيرة التي تواجه البلاد .

وبما أن عدداً كبيراً من السودانيين كان متواجداً بلندن في صيف عام 1988 فقد رأينا أن الفرصة مواتية لعقد مؤتمر صحفى ، مثل حزب الأمة في المؤتمر كل من بكرى عديل (الطاقة) ، ومبارك الفاضل (الصناعة) ، ونصر الدين الهادى والدكتور الطيب حسب الرسول العضو البارز في صندوق النقد الدولى ، حضر المؤتمر عدد كبير من ممثلى وكالات الإعلام والصحف فقد أرسلت هيئة الإذاعة البريطانية يس كلاس وجوليان بورقر من الشبكة الإفريقية ؛ بينما مثل صحيفة الاندبندانت رتشارد دودن ، وعن التايمز والقارديان ديفيد باليسر وكيت فينش على التوالى ، ووجهت المجلتان المتخصصةان أفريديكا كونفرينشال (ستيفن إيليس) وأفريديكا أنا ليسيز (رتشارد هول) أسئلة في الصميم ، وأسّر لى أحد المندوبين عن قلقه بسبب تذبذب الصادق بين مختلف القضايا وفشله في اتخاذ قرارات محددة بشأنها - وكمثال على ذلك - التأخير غير المناسب في تعيين حاكم لإقليم الخرطوم .

وُضرب السودان مرة أخرى بكارثة طبيعية شاملة . فبعد الجفاف الذى دام سنوات وسبب مجاعة مفعجة تبدل الحال وهطلت الأمطار الغزيرة مسببة كوارث أخرى من نوع مختلف ، وكانت الخرطوم من المناطق التى تأثرت كثيراً بالفيضانات فقد تعطلت اثنتان من محطات توليد الطاقة الثلاث ، ودمرت ثلاثة أرباع خطوط الهاتف وسقطت الأسلاك الكهربائية على الماء مسببة حوادث عدة من بينها وفاة ابن لصديقنا إبراهيم أحمد وفقد ما يربو على المليون ونصف مواطن مساكنهم ، وهدد ضغط الماء بتدمير خزانين رئيسيين مما استلزم فتحهما الذى سبب المزيد من الأضرار ، وأعلنت كل من كسلا ، والقضارف ، والدامر مناطق كوارث وفى هذه المناطق فقد ما يزيد على المليونى مواطن منازلهم أيضاً خلال يومين فقط .

كان رد الفعل فى بريطانيا جيداً وسريعاً ، فقد تبرعت حكومة جلالة الملكة بمليون جنيه استرليني وجمعت هيئة الإذاعة البريطانية ثلاثمائة ألف جنيهًا استرلينيًا ، وتم الاتصال بالمؤسسات الخيرية فى بريطانيا مثل « انقذوا الأطفال » و« أوكسفام » بينما قام فتحى سلمان أحد السودانيين المقيمين بلندن بجمع التبرعات من السودانيين فى بريطانيا .

ولسوء الطالع - بدأت وسائل الإعلام توحى للناس بأن امدادات الإغاثة حولت لصالح الحكومة والقوات المسلحة بدلاً من المتضررين ، وفى نهاية أغسطس بدأت الصحافة الغربية حملة مسعورة تهاجم فيها الكيفية التى اتبعتها حكومة السودان فى توزيع الإغاثة ، وحدث رد فعل عنيف من وزير الإعلام الذى صدرت منه تعليقات اعتباطية عن استغلال السودان بواسطة بريطانيا فى الماضى وشكا من أن بريطانيا لم تقدم عوناً سخياً لمساعدة السودان فى محتته ، وقام بفرض رقابة غبية على الصحافة الأجنبية وأصدر قراراً يوجب على

الصحفيين الأجانب ضرورة الحصول على بطاقة هوية ، وفي محاولة لمحو الآثار الضارة لتصريحات هذا الرجل أرسلت برقية عاجلة لصديق بإرسال سارة المهدي إلى لندن لتوضيح الوضع على وجهه الصحيح ، ولسارة وضعها المميز كعضو في اللجنة التنفيذية لحزب الأمة وليس كزوجة لرئيس الوزراء .

أحدثت هذه الكوارث آثارًا مدمرة فقد أصبح ثلاثة ملايين مواطنًا سودانيًا بلا مأوى وغمرت المياه أجزاء كبيرة من مدن كريمة ودنقلا وودمدنى والقضارف وكسلا ، وكانت عبثًا إضافيًا على بلد مثقل بالديون ضعيف الموارد مقلس البنية التحتية ، وكارثة بهذه الأبعاد تستعصى على أفضل الحكومات كفاءة . كان الوضع ما يزال سيئًا عندما وصلت سارة إلى إنجلترا في نوفمبر لحضور مؤتمر باستينيك وعكست صورة دقيقة للأوضاع في السودان ولم تكن ما جاءت به أنباء سارة ، ففى محاولة لتفويض ، مبادرة صادق المهدي قام محمد عثمان الميرغنى بإجراء اتصالات بجون قرنق لم تسفر عن شيء ، وتزايد تدخل السفير المصرى في الشؤون الداخلية للسودان ولكن كان صادق يعتقد أن حكومته تقوم بعمل ما تراه صحيحًا وفضل الصمت تجاه التحركات المصرية ، ومن الأنباء الإيجابية ما قالته سارة عن القذافي الذى أوضحت أنه لا يقوم بأى نوع من التدخل في شئون السودان ويبدو أنه يفعل ذلك في محاولة لتحسين علاقاته بمصر .

عقدت سارة المهدي مؤتمرًا صحفيًا ناجحًا برقم 11 كارلتون يتراس أحدث ردود فعل حسنة ولقى تغطية إعلامية واسعة ، فكان من بين الحضور القسم العربى بهيئة الإذاعة البريطانية وشبكة إفريقيا وقسم العالم الثالث ، وساعة مع المرأة بالإضافة إلى الصحف القومية اليومية ، وحضر المؤتمر أيضًا ممثل عن مكتب الشؤون الخارجية والملحق الصحفى بالسفارة السودانية الذى لعب دورًا فعالاً ، وضحت سارة في هذا المؤتمر ، وفي مؤتمر عقد بعد ذلك بيوم واحد خلال حفل غداء وضحت الاتصالات التى تجربها الحكومة مع جون قرنق لحل مشكلة

الجنوب ولإيقاف التدخل المستمر لمصر في شئون السودان .

وبينما كان عام 1988 يشارف نهايته انفجرت طائرة أمريكية فوق سماء لوكربي وأدى الحادث إلى موت 258 شخصاً وصرف اهتمام الغرب عن السودان .

مع بداية العام الجديد كان واضحاً أن الحكومة السودانية تعاني من مصاعب سياسية جمة ويتعرض رئيس الوزراء إلى ضغط من كل ناحية وصوب ، فاتحادات العاملين تطالب بإسراها في الحكم وعندما اتصل بى هاتفيًا في 9 مارس 1989 كان عنيًا إذ قال إنه :

« لم أعد أطق أى تدخل آخر من القوات المسلحة » .

فالجيش أيضًا أصبح يضغط على الحكومة ، لربما بتأثير من قوى خارجية وأصبح الضباط متصلين في آرائهم .

وكان يصلنا فيض من التقارير ، المتناقضة في معظمها ، من السودان ، فيقال إن القذافي وعد بتقديم العون العسكري والسياسي للسودان وأن أربع لجان تم تشكيلها في ليبيا وأن اجتماعاً بين الصادق وقرنق أصبح محتملاً في أى وقت ، وكانت فترة حافلة بالارتباك ، فقد أخبرنى شخص مقرب من صادق المهدي أن الرئيس حسنى مبارك بعث برسالة سرية للصادق يسأله فيها عما يريده ، كما أبدى الرئيس المصرى رغبته في التحدث إلى الصحافة ، وكان الجيش في حالة فوضى كاملة وقال بعضهم إنهم يفضلون مقاتلة الحكومة بالخرطوم على مواصلة التصدى لقوات التمرد ، وأصبح واضحاً أن الحكومة تمر بمرحلة انهيار تام ، وأكدت صحيفة التايمز إشاعة مفادها أن الوزراء تقدموا باستقالتهم لصادق . كان ذلك في عددها الصادر في 6 مارس ، ويقولون أيضًا: إن صادق انحنى لإنذار من القوات المسلحة بتكوين حكومة ذات قاعدة عريضة تتمكّن من إيجاد حلّ سلمي لمشكلة الجنوب وتضع نهاية للحرب الأهلية ، وكانت تلك - القشة التى قصمت ظهر البعير - فقد حل رئيس الوزراء حكومته وأعلن عن

عزمه في الوصول بأى ثمن للسلام وبدأ في تكوين إدارة جديدة ، وضع برنامج عمل لحل مشكلة الجنوب ووقعت عليه كل الأحزاب (ما عدا الجبهة الإسلامية الأصولية واتحادات العاملين) ، كان متوقفاً ألا تُشرك الجبهة الإسلامية في الحكومة لأنها رفضت التوقيع على تجميد قوانين الشريعة ، إلا أن رئيس الوزراء كان كعادته يسعى « لمصالحة من لا يعرف التصالح » ولم يعد بإمكان أحد فهم ما يجري .

قام أحمد الميرغنى بوصفه رئيساً لمجلس رأس الدولة بإخطار صادق بأن القوات المسلحة وافقت على عدم التدخل في الشؤون السياسية ، إلا أنه سرعان ما صدر نفي لذلك من العسكريين ؛ ولذلك فقد قام صادق بنشر خطاب رئيس الدولة على الملأ ، ووصلت الأوضاع إلى طريق مسدود خاصة وأن الحزب الاتحادى الديمقراطى وزعيمه محمد عثمان الميرغنى أصبحوا متصليين في مواقفهم ، بلغ قلقى حدًا جعلنى أفكر في كتابة خطاب لرئيس الوزراء البريطانى ، فقممت بكتابته بالفعل وحملته لصديق سودانى سلمه باليد لتشارلس بوويل المستشار السياسى .

بدأ الاتحاديون الديمقراطيون يتذبذبون ويماطلون في تسليم أسماء مرشحيهم للوزارة ، وفي النهاية اضطر صادق إلى إصدار إنذار يقول فيه: إنهم لو لم يسلموه ترشيحاتهم فسوف يشكل حكومة ائتلاف مع الجنوبيين فقد نصح بهذه الخطوة من قبل وشجعه عليها اللواء جوزيف لاقو .

ويدور حديث عن أن أحد وزراء حزب الأمة رفض أن يؤدى القسم إلا إذا أبعد الاتحادى الديمقراطى من الائتلاف ، ومن المستحيل على أى إدارة أن تعمل في جو كهذا ولا يبدو أن هناك ثمة أمل في التوصل إلى حل .

وكنت في غاية الدهشة عندما تلقيت مكالمة هاتفية من وزير الدولة بمكتب رئيس الوزراء ، صلاح عبد السلام ، يطلب منى حجز فندق خارج لندن لرئيس الوزراء الذى سيصل لتمضية بعض الوقت في بريطانيا لأنه بحاجة

للراحة والاستجمام ، كان الوضع مربكًا وانهاled علي سبل من الرسائل المتضاربة بعد ذلك ، وجن جنون سفير السودان بلندن ، فألغيت الزيارة في البداية ثم قررت مرة ثانية ولكن تأخر وصول رئيس الوزراء . اتصل بى عمر نور الدائم من مطار هيثرو وكان غاضبًا على وسائل الإعلام البريطانية وهجومها على النظام الديمقراطي في السودان وقال في نهاية المحادثة : إن صادق المهدي سوف يحضر في غضون أيام قلائل . كنت لا أزال عند قناعتى بأن الخرطوم وليس سواها هى المسئولة عن التقارير المدمرة التى تنشر في الصحف البريطانية .

ويبدو أن الصادق تمكن من تأمين موقف حكومته بعد حوادث مارس ؛ على الرغم من أن هناك إشارات قوية بأن الجيش على وشك التدخل وكتب رئيس الوزراء يقول إنه :

« يقلب الأفكار الكفيلة بملافاة التحدى الذى يواجهه الديمقراطية والذى تغذيه قوى خارج البرلمان » .

ويرجح أنه في هذا الوقت بالذات ، عندما استبعدت الجبهة الإسلامية القومية من الحكم استقر رأى قيادتها على القيام بانقلاب عسكرى .

قام الأصوليون كعادتهم بتنظيم سلسلة من المظاهرات وذلك تمشيًا مع سياستهم التى تقوم على المبادرة بخلق حالة من عدم الاستقرار ، ثم يصلون بعد ذلك إلى السلطة . كان هذا هو أسلوبهم إبان عهد النميرى ثم في اتحادهم مع القوى الديمقراطية في 86/1985 وأخيرًا .. بانضمامهم للحكومة الديمقراطية لصادق المهدي عام 1988 ، وعندما أخفقت تلك الحركة في حصولهم على السلطة التى يريدونها لجأوا للتكتيك الذى نجم عنه انقلاب 30 يونيو 1989 . فهم لم يكونوا قط ولن يصبحوا أبدًا حزبًا ديمقراطيًا ، فقد قدم صادق التزام حكومته بتسهيل عمليات الإغاثة وذلك في المؤتمر العالمى لوكالات الإغاثة الذى عقد في الخرطوم ، وساند مشروع « شهر الهدوء » الذى كان مقررًا أن يبدأ في

الأول من أبريل ، ووافق عليه الجيش الشعبى لتحرير السودان حسيبا قالت وكالة الأنباء الفرنسية .

ظل التنافس بين أحزاب الائتلاف يهدم من عزيمة الحكومة وانعكس في الافتقار إلى استراتيجية واضحة وفي الإشاعات الرائجة عن احتمال قيام الجيش بالاستيلاء على السلطة ، وهناك إشارات بأن الصادق قد نبه للخطر وفي 30 يونيو 1989م قام العسكريون بالاستيلاء على السلطة مرة أخرى ، وقع الانقلاب في نفس الوقت الذى انتهت فيه اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان وahan تاريخ تجديدها . يقول بعض السودانيين أن الحكومة المصرية تريد حكومة طيعة في الخرطوم تؤمن لها الحصول على المزيد من الماء عند توقيع الاتفاقية الجديدة . لم يؤمن قط بنظرية التآمر في التاريخ ولكن كانت النشاطات التى تقوم بها السفارة المصرية في الخرطوم تهدف دون أدنى شك إلى زعزعة استقرار السودان ، وإن صح ذلك فقد ارتكبت مصر خطأ جسيماً وأمسكت بالمرفعين من أذنيه ، فنظام تدعمه الجبهة الإسلامية القومية جنوب أسوان لم يكن مقبولاً للرئيس مبارك .

وبصرف النظر عمن يدعم الانقلاب فإن السودان ، وللمرة الثالثة بعد حصوله على استقلاله دخل في حقبة جديدة من الحكم الدكتاتورى .

فالانقلاب الذى قاده العميد عمر حسن البشير قاد البلاد إلى متاعب كبيرة واتسم بقسوة فاقت ما بدر من كل الذين سبقوه ، وكان واضحاً من البداية أن هذا سيحدث ، فقد أودع معظم الوزراء السجون على الرغم من تمكن صادق المهدي ، ومبارك عبد الله الفاضل ، وصالح عبد السلام من الإفلات من الاعتقال في البداية إلا أن صادق اعتقل في غضون أيام .



الفصل الثامن

العسكريون ، الأصولية والبديل

« بين الحركة والنشاط يسقط الظل »
تى . اس . إليوت

في الأيام الأولى للانقلاب لم تتوفر إشارات تدل على هوية النظام الجديد في الخرطوم ، فقد أعلن قائده عمر البشير (رقى في الحال إلى رتبة فريق) بأنه لن يتبع سياسة طائفية وأنه سيكون على رأس حكومة علمانية ، وجاء في صحيفة الاوبزيرفر ، عدد 16 يوليو ، بعد أسبوعين من قيام الانقلاب بأن رئيس ما سمي بالمجلس العسكري للإنقاذ الوطنى أكد لمراسلهم :

« لن أفرض الإسلام أو العقوبات الإسلامية على غير المسلمين » .

وذهب إلى أبعد من ذلك خلال مؤتمره الصحفى وقال :

« لا علاقة لنا بالجهة الإسلامية القومية لا قبل ولا خلال ولا بعد

الانقلاب ، وليس لنا نية في التعاون معهم » .

كنت واثقاً من أن « العقل المدبر » وراء الانقلاب هو حسن الترابى والإخوان المسلمون ، ففي فترة سابقة كان حسن الترابى قد صرح بأن تنظيم الإخوان المسلمين الأصولى يكتسب أراضى كل يوم وقال بعد فترة أن لهم :

« أربع عشرة خلية مختلفة في القوات المسلحة » .

وكان واضحاً أيضاً أن الجبهة الإسلامية القومية تجد الدعم المالى من البنوك الإسلامية . تقول بعض الإشاعات أن حسن الترابى اعتقل ولو حدث هذا فعلاً فقد أطلق سراحه بعد فترة وجيزة .

لم يعرف أحد مكان تواجد مبارك عبد الله الفاضل ولكن من المستحيل معرفة ما إذا كان قد تمكن من مغادرة الخرطوم .

جرت محاولة لإكساب النظام صبغة الشرعية فأعلن عن مظاهرة ؛ تأييد وبرغم الإمكانيات الكبيرة التي سخرت لانجاحها لم يشارك فيها سوى أربعة آلاف شخصاً فقط . علق أحدهم على موقف العالم من الانقلاب بقوله : لم يحفل به أحد وقليلون جداً عبروا عن شكواهم منه . الولايات المتحدة في حيرة من أمر مائة وتسعين مليون دولاراً كان مقرراً منحها للسودان كإعانة على التنمية بعضها كان في الطريق إلى السودان عندما وقع الانقلاب والسفير أندرسون يطلق في التصريحات المتناقضة .

أصبحت العاصمة بشلل تام . أصبح التذمر والمعاناة سمة ملازمة للحياة اليومية . الحرب في الجنوب مستمرة ولا توجد إشارة إلى احتمال توقفها ، ومن سخرية القدر - أنه كان مقرراً في ظهيرة يوم الانقلاب التوقيع على دستور ينص قوانين الشريعة الإسلامية وحظى بتأييد جميع الأحزاب عدا الجبهة الإسلامية القومية .

كتبت الدكتور قرونبورم خطاباً نشر في عدد 12 أغسطس من صحيفة انديبندانت تدين فيه بشدة النظام الجديد في السودان الذي تدعمه الجبهة الإسلامية القومية ، وكان الدليل على ذلك الإبعادات التي أعلنت في القوات المسلحة والخدمة المدنية في سبتمبر والتي لم يستبعد فيها أى واحد من مؤيدي الجبهة الإسلامية القومية ، وأضافت أيضاً إن الاعتقالات لم تعد قاصرة على السياسيين وأن إقفال دور الصحف أمر يرثى له .

كنت على اتصال بمعظم السودانيين الموجودين بلندن ولم تكن هناك أى بوادر لإقامة جبهة معارضة موحدة ، وفي حفل غداء جمعني بمحمد فقيرى وأحمد عقيل ، وفيليب ، أو بانق وعثمان عبد القادر (الحاكم السابق للإقليم

الأوسط) ، وشريف التهامي حيث دار نقاش حاد وضح لي بجلاء أنهم مجموعة متبانية تحمل آراء متباعدة ومتناقضة .

في هذا الأثناء أكدت أنباء القاهرة أن صادق المهدي أصبح مرة أخرى نزيل سجن كوبر وعلى الرغم من حديث يدور حول احتمال إطلاق سراحه قريباً إلا أنني كنت متشككاً في ذلك .

اتصل بي شخص يُدعى الدكتور عبد الكريم من امستردام يقول: إنه لم يتم إلقاء القبض بعد على مبارك عبد الله الفاضل وأضاف أن البحث عنه الآن تعدى الحدود السودانية ، كما أوصلني رسالة من صادق احضرتها سارة التي سُمح لها بزيارته في السجن وكانت الرسالة تقول : « سعيد بترك الأمور لي » . وأشار إلى رغبته في ذهابي للقاهرة وكان الرد الذي طلبت من الدكتور أن ينقله إلى صادق هو إنه يجب على صادق أن يترك النظام الجديد وشأنه ، فقد قرروا تحمل المسؤولية وأشك في قدرتهم على إحراز أى تقدم وأن هذا سيظهر قريباً ، ومرة أخرى رجوته أن يتولى إمامة الأنصار بدلاً من السير في الخط السياسي . في ذلك الوقت كانت حكومة جلالة الملكة كارمة لخطوة الاعتراف بالنظام الجديد في السودان (برغم حقيقة أن بريطانيا تعترف بالدول وليس بالنظم) وأوقفوا العون للسودان ، وهناك تقارير أيضاً تقول : إن الولايات المتحدة تقوم بتزويد قرنق بالمال والدعم ، وقام جيمى كارتر (الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية) بزيارة لأديس أبابا مما يؤكد أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يتلقى الدعم من أمريكا .

ولم أفاجأ برأى فاطمة عبد الرحمن المهدي وزوجها شريف التهامي في حكومة الصادق وذلك عند زيارتهما لي في يوليو ، فقد انتقدا حكومة صادق التي أخفقت في استتباب الأمن ، وقالت لي فاطمة التي قابلت نميري في القاهرة

عام 1988 : إنه أخبرها بعلمه بكل شئ يجرى داخل أروقة الحكومة ويبدو أنه كان يتلقى تقارير سرية من بعض العاملين في مكتب رئيس الوزراء ومن العاملين بالمنزل الذى بُنى للنميرى ، وكان صادق يستخدمه بين الفينة والأخرى لعقد الاجتماعات ولم يتم تغيير العاملين بهذه المرافق عندما تولت الحكومة الديمقراطية شئون الحكم .

وبعد أسبوع من ذلك أخبرنى شريف التهامى إنه تلقى معلومة من أبو بكر يونس من الجبهة الإسلامية القومية بأن مبارك الفاضل موجود فى ليبيا .
« حيث يحتفظون به لتأمين سلامته الشخصية » .

وتأكدت هذه الحقيقة مؤخرًا بواسطة الدكتور خليل عثمان .

وهذا أمر طريف بالنظر إلى الزيارة التى قام بها الفريق البشير إلى ليبيا وأعلن عن « رضاه التام » عن نتائج محادثاته ، وقام البشير بخطوة أخرى وهى منحه النميرى (يعيش الآن بالقاهرة) معاش مشير بأثر رجعى من يوليو 1989 ! .
فى أغسطس قام صاحب السعادة جون بيفن سفير بريطانيا فى الخرطوم مع سفراء آخرين بزيارة صادق المهدي وسجناء سياسيين آخرين بسجن كوبر وأعلنوا بعد الزيارة :

« أن روحهم المعنوية عالية » .

كانت تصلنى معلومات تقول: إن العون البريطانى والأمريكى للسودان مازال مستمرًا ، وهم بلا شك يودون التأثير على النظام . متى يتعلم هؤلاء الناس ؟

وحتى المصريون غير راضين ويبدو أنهم ينتظرون ظهور نظام بديل ، وعندما أدرك النظام الجديد أنه معرض بدأت حملة واسعة من التطهير وكانت الجبهة الإسلامية القومية هى التى تقوم بإعداد القوائم واستبدال الضباط الذين لا « يؤمن جانبهم » بمتعصبين ملتزمين .

في 27 أغسطس زارني مبارك الفاضل بعد رحلة إلى الحرية دامت شهرين ، وطلب مني أن أرتب له مقابلة مع آلان قولتي من مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث ، وكان له ما أراد وقام مبارك الفاضل بمعاونة فتحي سليمان والدكتور يونس مختار بمحاولة فتح مكتب لحزب الأمة بلندن وهي الخطوة التي ألحيت كثيرًا على صادق للقيام بها .

هنالك فصائل من حزب الأمة بالخارج غير راضية عن تولي مبارك عبد الله الفاضل لقيادة الحزب ، وأعلنت صحيفة الحياة اللبنانية أن مبارك ليس قائد حزب الأمة ولا الأنصار .

كانت الأنباء الآتية من السودان محبطة . إذ لم يقتصر الأمر على النقص في المواد الغذائية والوقود والنفط فحسب بل تبعها عدم الاستقرار ، فأطفال المدارس أرسلوا إلى ذويهم ، واستقال القضاة ، وأضرّب الأطباء وجاء في الأخبار أن سبعة وستين طبيبًا تركوا ممارسة المهنة عندما رفضوا تأييد الأصوليين الإسلاميين .

واغالت التقارير التي تتحدث عن سوء المعاملة على لجنة العفو الدولية وكرد فعل على نشاطات الأطباء المعادية للنظام ، قبض على الدكتور مأمون محمد حسين رئيس نقابة الأطباء وحكمت عليه محكمة عسكرية بعقوبة الإعدام رميًا بالرصاص ونفذ الحكم ؛ بينما حُكم على نائبه بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا ، وأضاف النظام بُعدًا جديدًا لممارساته البربرية باعتقاله النساء وإساءة معاملتهن ، فقد اعتقلت سارة المهدي ، وسارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله ، ورشيدة عبد الكريم (وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقًا) وأخضعن لمعاملة قاسية ، فقد حملت سارة المهدي على اقتراس الأرض لثلاث ليال ، وطلبت مني هيئة الإذاعة البريطانية تقديم مقابلة مع سارة والفظائع الأخرى التي ارتكبت وأذيعت المقابلة من « شبكة إفريقية » . ظل أعضاء الحكومة الديمقراطية داخل

السجون دون أن توجه لهم تهمة أو يقدمون لمحاكمة ، ثم إخلاء سبيل بعضهم أما صادق المهدي فقد حوّل من سجن كوبر في عام 1990 إلى أحد « بيوت الأشباح » حيث بقى تحت رقابة شديدة ، والمنزل الذى حبس فيه يخص الشيخ محجوب وهو خال لأن أهله يقيمون حالياً بمصر ، وقد انزعج أهل البيت لهذا الأمر ، فالنظام يقوم باستغلال عدد كبير من المنازل وحولها مقرّاً لرجال أمنه المتعصبين فأساؤا استغلالها وخرقوا خصوصيّتها ، واختفت أعداد من معارضى النظام . هنالك دلائل قوية على سوء معاملة النظام لمعارضيه ، ولكى أعبر عن امتعاضى ذهبت لمقابلة كلّ من سفير مصر بلندن (صاحب السعادة محمد شاكر) وسفير السودان (صاحب السعادة الرشيد أبو شامة) وتحدثت إليهما بصراحة تامة ، وفي محاولة منى لإغاضة أبو شامة ، سألته عن السبب الذى جعل محمد عثمان الميرغنى يسافر على ظهر طائرة مصرية ووصل إلى الفندق الذى يقيم فيه (فندق تشيرشل) فى سيارة تابعة للسفارة المصرية بلندن ! هناك حديث عن ضرورة قيامى برحلة إلى السودان إلا أن تركيزنا الآن منصبٌّ على تحسين مستوى حقوق الإنسان الأمر الذى يسبب إزعاجاً شديداً للجنة العفو الدولية والعالم الغربى وصدرت عنهم اعتراضات واحتجاجات قوية ، فقائمة سجناء الضمير السودانين « تنمو » كل يوم بإضافة أسماء جديدة لها مع أدلة دامغة بسوء معاملتهم وتنشر الأسماء من حين لآخر فى نشرة لجنة العفو الدولية ، ومن التطورات المغيظة فى الأمر المعاملة السيئة التى تبعث على الامتعاض للنساء وهو مسلك يتناقض تماماً مع مبادئ الدين الإسلامى .

فى 18 يناير 1990 ذهبت أنا وإزى ، إلى القاهرة تلبية لدعوة من الدكتور عبد القادر حاتم وحرمة بمناسبة عقد قران ابنهما طارق ، وقد أتاحت لنا المناسبة الفرصة لمقابلة أصدقائنا القدامى بمصر ، والتقىنا هناك باللواء كمال حسن على الذى بدا ضعيفاً معتل الصحة إلا أن قدراته العقلية كانت كما

عهدناها في الماضي ، وقابلنا أيضًا الدكتور مصطفى حلمي الذي كان وزيرًا للتربية من قبل ودعانا للعمل في معهد عال بأسسوط ، وجمعنا المائدة مع سفير العراق وأستاذ جامعي هندي ، وزوجته والدكتور مصطفى الفكي وحرمة وكان الدكتور الفكي سكرتيرًا للرئيس مبارك فاغتنمت الفرصة وتحدثت إليه عن السودان ، وبعد يومين أقام السفير السوداني حفل غداء دعيت له وتمكنت للمرة الثانية من التحدث إلى الدكتور الفكي بحرية ، وأبدى دهشته عندما أخبرته بالحبس المنزلي الذي يتعرض له صادق المهدي ، فقد كان لديه انطباع بأن الصادق قد أطلق سراحه ولم تكن لديه فكرة عن التحويل من السجن إلى بيوت الأشباح .

قال: « إن الحكومة المصرية حريصة على استقرار السودان وأضاف أن الجيش السوداني لا يحظى بتأييد الشعب » ، وكان من بين الحضور الدكتور عبد الحميد الذي زارنا بالفندق في اليوم الثاني وانحى باللائمة على صادق المهدي الذي قال: إنه « ارتكب أخطاء كثيرة » .

كنت أأمل مقابلة الدكتور بطرس غالي بوزارة الشؤون الخارجية ولكنه كان موجودًا بأوروبا وأجريت له عملية جراحية كبيرة ، فمعرفته بالسودان ومشاكله ممتازة ، ويفهم أهله ، وفي غياب الدكتور غالي تحدثت إلى السيد هشام سكرتير وزير الخارجية عبد المجيد وعقدت أيضًا جلسة طويلة مع صاحب السعادة يوسف شرار - سفير مصر السابق - بلندن وهو مختص بشؤون السودان وإفريقيا، وكان الحديث وديًا والرجل متعاطف مع صادق المهدي الذي عرفه منذ زمن بعيد .

وكانت آخر زيارتنا لمركز الصحافة العالمي الذي يرأسه أحمد البراشي وكان مرافقي في زيارتي لمصر في الستينات عندما كان صحفيًا شابًا ، وقد افزعني شعور بالكراهية لحزب الأمة لمستته من معظم الذين قابلتهم في القاهرة

ولم أتمكن من معرفة سبب ذلك ، فالمصريون شعب على قدر كبير من الذوق واللباقة في إبداء خلافاتهم مع الآخرين ، أما في حالة حزب الأمة هذه فهم يبدون إحساسهم صراحة .

خلال ربيع عام 1990 زارنا سودانيون كثيرون من بينهم بونا ملوال الذى أكن له احتراماً شديداً على الرغم من تأييده للنميرى ، وهو لا يجب صادق المهدي ولا يؤيد الطائفية في العالم الحديث .. قبل وجهة نظرى التى أُحْمِلَ فيها بعض المثقفين السودانيين ومن بينهم بونا نفسه ، وصديقه الراحل الدكتور محمد عمر بشير ، وفرانسيس ديتى مسئولة تدمير الديمقراطية في السودان . بالطبع ، لقد ارتكب الحزبان الرئيسيان في البلاد ، الأمة والاتحادى الديمقراطى ، أخطاء كبيرة في التقدير ولكن كان يجب على المثقفين المعارضين لهم أن يمارسوا انتقاداتهم للحكومة في إطار استمرارية النظام الديمقراطى .

يتداول الناس في لندن إشاعات قوية بأن صادق المهدي يفاوض البشير ولكننى علمت من مهدي الحلو الذى كان متواجداً في لندن بأن البشير يحاول إقناع الصادق بتأييد النظام وأن صادق يرفض بإصرار .

ويبدو أن هذا التحليل صحيح إذ سرعان ما علمنا أن البشير ، بعد أن يش من حصوله على ما يريد ، وضع صادق في حبس انفرادى ومنعت زوجته سارة وحفية وابنته مريم من زيارته ، ولم يقتصر الضغط على صادق نفسه ، فأكبر أبنائه ، عبد الرحمن ، الذى يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة مسجون هو الآخر في إحدى « بيوت الأشباح » بالخرطوم بحرى مع ستين آخرين ، وكان يستحيل على أحدهم الاضجاع أو الجلوس بينما تصل الحرارة إلى درجات غير محتملة ، ولا يسمح للسجناء باستعمال السطوح إلا في الساعات الأولى من الفجر .

في يوليو وصل إلى لندن وفد من الحكومة السودانية برئاسة العميد عثمان أحمد حسن عضو المجلس العسكرى للإنقاذ الوطنى . جاءوا لمخاطبة مجلس العموم وتلقيت دعوة من السفير السودانى أبو شامة للحضور ، وبعد تفكير

طويل قررت الاعتذار عن حضور اللقاء وذلك لخشيتي أن يفهم على إنه اعتراف منى بالنظام العسكرى .

وفي اليوم التالى اتصل بى السفير مرة ثانية يخبرنى عن رغبة العميد عثمان فى مقابلتى وطلب منى زيارته فى الفندق ، وبما أن هذه ستكون مقابلة خاصة يمكن أن أبدى فيها آرائى دون تبعة فقد وافقت وتوجهت إلى فندق قلوسستر فى كنتجستون الغربية حيث يقيم العميد عثمان حسن عضو مجلس الإنقاذ والمسئول عن الشؤون الخارجية وثمانية من مرافقيه .

بعد أن فرغنا من التحية والمجاملة عبرت للعميد عثمان عن استيائى من عدم مراعاة النظام الجديد لحقوق الإنسان وركزت بصفة خاصة على الضابط الشاب عبد الرحمن صادق المهدي الذى يتعرض للمعاملة القاسية والعسف لمجرد أنه ابن أبيه . قال العميد : إنه لا يعرف شيئاً عما قلته ولكننى قمت بإعطاء تفاصيل دقيقة لما قلته وكررت رأى بخصوص الممارسات المصحفة للنظام .

وبعد أسابيع قلائل بعد ذلك زارنى الدكتور عبد الكريم وأخبرنى إنه تم إخلاء سبيل عبد الرحمن ، فتعجبت وعلمت أن انتقاداتى للنظام وعدم مراعاته لحقوق الإنسان لم تذهب هدراً ، فقد كنت أتوقع رد فعل عنيف لما قلته .

سادت الاجتماع روح ودية وكان موضوعه كتابى « السودان - موت حلم » ، وقدمت لي دعوة لزيارة السودان فأجبت بأننى سأقبلها إذا حصلت على ضمان بمقابلة الصادق المهدي ، فأكد لى أحد أعضاء الوفد أن تدبيراً كهذا يمكن أن يتم بالخرطوم .

وفوجئت صباح اليوم التالى باتصال هاتفى من السفير يبدى فيه رغبة العميد عثمان بلقائى مرة أخرى فدعوتهم للغداء بدارى . حضر العميد بصحبة

حسن حمدين (متخصص في شؤون الجنوب) وعبد الحافظ إبراهيم سكرتيره .
 بهرنى ذكاء عثمان حسن واقتنعت بأنه رجل مستقيم ومخلص ، وللمرة الثانية
 قدمت لى الدعوة لزيارة السودان فاشترطت إقراراً مكتوباً بأننى سوف أتمكن من
 مقابلة صادق المهدي ، ولم يشوب نقاشنا أى نوع من التوتر ، وبعد أيام تلقى
 السفير رسالة تيلكس من الخرطوم بدعوتى لزيارة السودان ، وتمسكت بدعوة
 مكتوبة من السفارة ووصلتنى فى 28 أغسطس 1990 وكتب فيها صاحب
 السعادة الرشيد أبو شامة .

« يقدم لك العميد عثمان أحمد حسن الدعوة لزيارة السودان لحضور المؤتمر
 القومى الذى ينعقد الآن بالخرطوم لمناقشة هيكل التنظيم السياسى الجديد الذى
 سيقام فى البلاد » .

واعترضت عن قبول الدعوة لأننى لم أتلقي تأكيداً بالسماح لى بمقابلة
 صادق المهدي .

كان فصل الصيف بالمملكة المتحدة حاراً جداً بينما أخبار الشرق الأوسط
 مأساوية ، ففى الثانى من أغسطس قام صدام حسين بغزو الكويت .

علمت باجتماع عقد فى لندن بين النميرى وعمر أحمد الطيب والدكتور
 بهاء الدين وناقشوا موضوع إعادة النميرى للحكم فى السودان ، لقد كان اجتماعاً
 طريفاً ويائساً !

كانت خيبة أمل حكومة صاحبة الجلالة فى النظام الأصولى بالسودان تزداد
 يوماً بعد يوم وقد تقرر قطع كل الإعانات عنه فيما عدا الإنسانية منها ، فى هذه
 الأثناء كان الصادق فى الحبس الانفرادى ولكنه يجد الفرصة بين الفينة والأخرى
 لطلب كتب ومنشورات وكنت أرسلها له على الفور مع وسيط . فى زيارته
 السنوية للندن . تحلى الدكتور عبد القادر حاتم عن تحفظه وصمته وأبدى

استياءه الشديد من الوضع بالسودان وكان مقتنعاً بأن صادق المهدي ، الذي يقدره كثيراً ، كان مخطئاً في عداائه لمصر . قال الدكتور حاتم : « إنه تحدث إلى الصادق في زيارته الأخيرة لمصر إلا أن صادق لم يأخذ برأيه » ، وللدكتور حاتم علاقة وطيدة بصديق الصادق المهدي ، فقد قابله عام 1978 في فندق كارلتون تاورز ببريطانيا وقام الدكتور حاتم بعد ذلك بتسجيل عدة زيارات لصديق بمنزله بانجلترا ، وكان تعليقه :

« صادق المهدي مهتم فقط بالمعارضة المصرية » .

تدور إشاعات تقول : إنه ستم محاولة لتهريب الصادق من الحبس ، وقد وجه البشير إنذاراً إلى أسرة الصادق بأنه لو تمت محاولة من هذا النوع فسوف ينفذ عليه حكم الإعدام رمياً بالرصاص .

وتصادف هذا مع خطاب غريب تسلمته من أمريكي يقول فيه : إنه قام بتنظيم فرقة أمنية ، وقد سبب لي الخطاب ارتباكاً شديداً ، وقد جاء فيه :

« هناك من يعتقدون أن السودان يجب أن يعود إلى الحكم الديمقراطي ويعتقد أيضاً أن هذا لن يكون ممكناً وصديق المهدي وأفراد من أسرته في السجن . أنا رجل متخصص ، وعمل هو إجراء التغييرات في الداخل والخارج .

إنني أطلب التبرعات والتصريح لكي أجرى دراسة جدوى للمكان بالخرطوم كي أتمكن من وضع تقييم دقيق للوضع الحالي لصديق ... أريد أن أضع علاجاً لهذا الأمر » .

وقال أيضاً : « إنه طلب منه مقابلة شخص سوداني لم يسمه مرقب من صادق المهدي ، والطلب صادر من مواطن سعودي تربطه بصديق علاقة صداقة ، وقال : إنه لا ينتمي إلى جهاز المخابرات الأمريكي على الرغم من أنه يُنسق معه وسبق أن أسندت له مهام عدة ، ويريد الذهاب للخرطوم لإجراء

دراسة جدوى تكلف مائة أو مائتى ألف دولارًا أمريكيًا وتأجلت زيارته المقترحة لانجلترا لأنه كان داخلًا فى - قضية ماركوس - . قررت بصورة حاسمة ونهائية ألا يكون لى أى إسهام فى هذه الخطة الهوجاء الخبيثة وأحطت مكتب العلاقات الخارجية علمًا بالأمر .

توترت العلاقات بين السودان وحكومة صاحبة الجلالة ، وأخبرنى فيليب هير من مكتب العلاقات الخارجية أن عدد العاملين بالسفارة البريطانية تقلص إلى ثمانية فقط وإنهم تحت حراسة مشددة بواسطة « شرطة » من المملكة المتحدة مما جعلنى أعتقد أن قوات من الفرقة الخاصة هى التى تقوم بالحراسة ، لم تكن هناك اتصالات بين السفارة والحكومة السودانية وحتى الاتصالات القليلة التى تتم بين السفارة وأناس غير رسميين فإنها تكون عن الشكوى المريرة من تصرفات بريطانيا التى توصف بعدم الود ، ويقال إنه قد صدر حكم بسجن صادق لعشر سنوات ولكن لم تعرف أى تفاصيل عن التهم أو المحكمة التى أصدرت الحكم . معاملة الصادق المهدي ظلت على حالها ولم تتحسن . كان محبوبًا فى حجرة فى الطابق الثانى ويسمح له بالنزول مرة واحدة فى اليوم للتمام والوضوء ، لم يسمح لأقربائه بزيارته وهناك قلق بشأن صحته إذ يعانى فى هذا الوقت من ألم بالعيون ولم يسمح له بمقابلة أخصائى للعلاج .

وفى نفس الوقت كانت الحكومة تعد لعقد مؤتمر حول برنامج الحكومة للتفاوض مع الجيش الشعبى لتحرير السودان والجهة الشعبية لتحرير السودان . عقد المؤتمر فى 21 أكتوبر 1989 وخرجت توصياته مترجمة للغة الإنجليزية « قام بالترجمة فريق من وزارة الخارجية » فى نوفمبر ، وتقول مقدمة التقرير إن هدف مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى من الاستيلاء على السلطة هو :

« لإنقاذ البلاد من التدهور الاقتصادى والأمنى الذى أصبح يهدد وجود وسيادة البلاد » .

وواصل التقرير الحديث عن عزم الحكومة على إخراج موضوع الحرب والسلم من الميكانيكية السياسية الحزبية ، وشمل التقرير عرضاً لنوايا الحكومة التقيّة وانجازاتها المتمثلة في إعلانهم العفو عن كل المتمردين والتأكيد على عزمهم استئناف عمليات شريان الحياة للتأكد من وصول العون الغذائي للمتضررين من النزاع ووصف المؤتمر بأنه :

« أعظم مؤتمر في تاريخ السودان للحوار الديمقراطي الحر حول قضايا السلام » .

وأدعوا أن كل القوى القومية التي تمثل الإرادة الحرة في كل من الشمال والجنوب شاركت في المؤتمر ، وتضمنت هذه الدعاوى العجبية قراراً بالتقسيم الفدرالى لهيكل الإدارة ، ويقول إن ميثاقاً لذلك سوف يتم وضعه ، هنالك جزء من التقرير يتناول الدين والدولة وتم فيه التأكيد على حرية حقوق الفرد ، وتتناقض تصرفات النظام مع ماورد في هذا التقرير تماماً ، فالتمييز والتخويف وخرق الحقوق الأساسية للإنسان هي السمات اليومية للنظام .

ويقوم بونا ملوال باستعراض الإجراءات القمعية لنظام البشير في « جريدة السودان الديمقراطية » وذهب إلى الحد الذي قال فيه : « إن هناك خطط لمحو كل أثر للمسيحية في السودان ذلك لأن الإسلام عند الأصوليين ناسخ لكل ما سواه » .

في عام 1991 أخطرني مكتب العلاقات الخارجية أنهم تلقوا رسالة ، من صادق المهدي ولم أخطر بالطريقة التي حصلوا بها على الرسالة ؛ ولكن يبدو لي أن أحد الأطباء الذين استدعوا لعلاجهم في « بيت الأشباح » المحجوز فيه هو الذي نقل الرسالة ، ويبدو أنه تحدث إلى الصادق ثم قام بعد ذلك بتدوين ما قاله له ، وموضوع الرسالة حرب الخليج ، لقد أبدى صادق استياءه من صدام

حسين الذى لا يعتبره « مسلماً ملتزماً » ويعتبر نظامه فاسداً ، أكد صادق تأييده للأمم المتحدة ووافق على الإجراءات التى اتخذتها دول التحالف .

كان المسئول عن قسم السودان بمكتب العلاقات الخارجية فى ذلك الوقت المستر فيليب هير وهو رجل رائع ويتمتع بشخصية قوية وبصيرة نافذة وحاسم فى قراراته، وكان يعتقد بضرورة ممارسة الضغوط على البشير لخرقه حقوق الإنسان وهو مقتنع بأن الإجراءات القوية لابد أن تحقق نتائج .

وفى مصر كان الامتعاض من نظام البشير يتزايد وأعتقد أن الرئيس مبارك لا يرفض فقط مقابلة البشير بل إنه سيدير وجهه عنه لو تقابلا صدفه فى الطريق، ويعتقد أن حسن الترابى زار العراق مرتين خلال أشهر قلائل ، وإن صحَّ هذا فإنه يفسر الموقف المصرى من حكومة البشير .

فى نهاية عام 1992 أعلن الفريق عمر حسن البشير فى مؤتمر عقد بقاعة الصداقة بأنه سيطلق سراح كل المعتقلين السياسيين بما فيهم صادق المهدي ، وطلب منى أن أشارك فى برنامج « نظرة على أفريقيا » خصص لمناقشة هذا الأمر وكان الاهتمام بالسودان وقتها كبيراً ولكن لم يسفر القول عن عمل ، وجاءت تقارير من جهات عدة ، فقال نصر الدين من جدة بأنه عرض على صادق مغادرة الحبس لكنه رفض . قام مادبو بزيارة لصديق فى الحبس وعندما انصرف الحراس شعر صادق بأنه يمكن أن يفر إلا أنه تراجع عن ذلك خشية أن يكون الأمر خدعة قصد بها إطلاق النار عليه عندما يشرع فى الفرار .

قمت على أثر ذلك بكتابة خطاب للصديق بواسطة صديق لى بالخرطوم وشعرت بارتياح تام عندما سمعت أن صادق شوهد على شاشات التلفزيون السودانى وكان بمنزله بودنوباوى ، فقد أطلق سراح 298 سجيناً سياسياً من ضمنهم عمر نور الدايم ، ومحمد إبراهيم نقد . حاولنا تجميع السودانين للاحتفال بالمناسبة فاقمت حفل غداء بنادى حضره سيريل تاونسهيد

عضو البرلمان ، وجون لوك (الجيش الشعبى لتحرير السودان) ، وعلى سيد أحمد (الاتحادى الديمقراطى) ، ونصر الدين الهادى (الأمة) ، والتجاني الحزين (مستقل) ، وتوجه بعضنا فى نهاية الحفل إلى مجلس العموم لمقابلة اللورد كليدوين ، وأن كلويد ودونالد أندرسون عضو مجلس النواب إلا أن التجاني أصيب فى حادث مرور فى الطريق ولم يتمكن من الذهاب معنا .

فى يونيو احتفلت بعيد ميلادى السبعين ، وما كنت أعلم عندما وطئت قدمى السودان لأول مرة عام 1950 أن تلك كانت بداية لعلاقة طويلة مع هذا البلد ، ومشاكله سوف تدوم واحداً وأربعين عاماً بعد ذلك وكنت متشوقاً لاستعراض الأمور مع الدكتور يوسف بدرى الذى حضر إلى لندن فى واحدة من زياراته السنوية لها ، وكان هناك تطابق عجيب فى وجهتى نظرنا ، فقد اتفقنا على أن نفعل كل ما فى وسعنا لإحضار سارة إلى لندن للعلاج ، فقد تعرضت لمعاملة سيئة خلال الفترة التى أمضتها فى الحبس ومن لعبة « القط والفأر » التى مورست عليها بواسطة أدوات النظام ، فقد جلست أولاً بسجن أم درمان من 5 سبتمبر إلى 12 أكتوبر 1990 ، وأعيد اعتقالها بعد يومين من ذلك لرفضها التوقيع على إقرار تجريمى ودام اعتقالها إلى نوفمبر ، فقد أثرت سنوات الحبس ، بلاشك ، على صحتها .

ووافقنى الدكتور بدرى بضرورة اعتزال صادق للعمل السياسى المباشر وأن يوجه كل اهتمامه لرعاية شئون الأنصار ، ورجوت الدكتور يوسف بدرى أن ينقل هذه الأفكار لصديق عند عودته للسودان وأن يحيطه علماً بالنشاطات التى ظلت جارية خلال الستة أشهر الأخيرة ، وسرت لمحادثة هاتفية مع عبد الرحمن صادق المهدي - يخبرنى فيها - أنه قابل والده بود نوباوى وأن تفاصيل أكثر سوف تصلنى عندما يأتى (عبد الرحمن) إلى لندن خلال أيام قلائل ، وعندما وصل فوجىء بالمئات من الناس الذين تجمعوا بالمنزل لاستقباله فقد ضاق بهم

المكان وملأوا الحجرات والحديقة وفاض العدد حتى بلغ شارع الدوم ، وأخبرني عبد الرحمن أن صادق يسأل عنا باستمرار .

وكانت فرحتنا عظيمة عندما وصلت زينب (ابنة الصادق) من الأردن وتبعتها بعد قليل سارة وجاءت كلاهما للعلاج ، ومن سخرية القدر ، أن يتصادف وجودهما في لندن مع وصول الفريق عمر حسن البشير إليها والذي جاء للعلاج أيضًا وبنفس المستشفى الذي تعالج فيه سارة .

أقترح على أن أزور البشير فأبدت رغبتى للسفير أبو شامة ودعيت لزيارته بمنزل في صنتقديل حيث كان يقيم ، عندما وصلت إلى هناك وجدت البشير في الزى القومى السودانى وليس في وجهه ما يشدك إليه سوى عينيه اللامعتين اللتين يشع منهما التعصب ، ولا شك أن أبو شامة الذى جلس ليقوم بالترجمة كان قلقًا ومتوترًا ؛ وعلى الرغم من أن البشير يعرف اللغة الإنجليزية إلا أنه كان مصرًا على الرد باللغة العربية ، وكان من بين الحضور ماثيو بورو ، شلكاوى ، ويعمل محررًا لصحيفة تصدر بالإنجليزية في السودان .

بدأ الرئيس المقابلة بسؤالى عن سبب سوء العلاقات بين السودان وحكومة جلالة المملكة ، ومنحنى سؤاله الفرصة كى أقول له : إنه على الرغم من توفر حُسن النية التاريخى نحو السودان والشعب السودانى إلا أن هناك قلق مرده نفوذ حسن الترابى الذى يُعتقد ، خطأ أم صوابًا ، أنه خطر على جيران السودان ، وأضفت أن رأى البريطانيين هو أن من حق السودان أن يختار لنفسه نظامًا إسلاميًا ولكن ليس من حقه أن يحاول تصدير ذلك النظام إلى جيرانه وهذا ما يحدث التوتر .

وأصبت بالذهول عندما قال ، في معرض حديثه عن رغبته في تحسين علاقاته :

« كل إنسان في السودان حر . لا يوجد سجناء سياسيون . في كلا الشمال والجنوب المسلمون والمسيحيون يتمتعون بكامل حريتهم » .

قلت في ردى على ذلك إن الصورة التى تصل إلى هنا مناقضة تمامًا لما يقول فأردف قائلاً :

« العناصر الخبيثة لا تتوقف عن العمل » .

أشرت إلى أن للجهة الشعبية لتحرير السودان مجموعة عالية الثقافة والذكاء من الجنوبيين المقيمين في لندن وتمكنوا من التأثير على كثيرين من الصحفيين والإذاعيين ، وكان رده على هذا :

« لا يوجد ثمة نزاع بين الشمال والجنوب و 40% من الجيش في الجنوب ومعظم ضباطه جنوبيون » .

وقال بعد ذلك : إن حكومته ساندت المسيحيين في أريتريا وكبحت جماع الأريتريين المسلمين في الجنوب ، وكان حديثه شاذاً وغريباً لفتُ انتباهه مرة ثانية إلى الأهمية التى تولى لحقوق الإنسان ، ليس فقط بواسطة حكومات الغرب بل بواسطة الرأى العام الذى يمارس الضغط على الحكومات ، دخل بعد ذلك في حديث طويل قال فيه : إنه لا توجد أى قيود على حريات الناس في السودان وأعطى أمثلة لذلك بقوله: إنه يسمح للصادق المهدي بالذهاب إلى الجامع يوم الجمعة وأن محمد إبراهيم نقد الشيوعى حر طليق ، فعقبت على حديثه قائلاً : إن سياسيين كثيرين مثل محمد عثمان الميرغنى وأحمد الميرغنى غير موجودين بالسودان فقال : إنه تم استخراج جواز سفر دبلوماسى لمحمد عثمان وأن ممتلكاته ليست سالمة فحسب بل إنه يحول منها الاعتمادات المالية ، وأضاف :

« لقد أعلننا العفو العام » .

ذُكرته بأن هناك سودانيين كثيرين يخشون على أنفسهم إن هم عادوا إلى السودان ، فكان رده :

« إنهم معارضون سياسيون يريدون السلطة ليشروا منها » وعندها شعرت بفتور المهمة والملل ولم أجد ثمة ما يجعلنى أواصل الحديث إلى هذا الرجل أو أن

أستمع إليه . ليس بيننا أرضية مشتركة ولا تجاوب ، والاستمرار معه - أشبه بمناطحة ندف القطن - فرجوة في النهاية التحلى بروح المسامحة والتصالح مشيرًا إلى أن النميرى توصل إلى قناعة بأن الجيش لا يمكن أن يحكم السودان بمفرده وأنه لا توجد مجموعة في السودان لها الأغلبية التي تؤهلها لذلك ، وبعد ساعة ونصف من الهذيان أيقنت أنه لا مبرر لاستمرار بقائى فانصرفت .

لقد تعرفت على كل الرؤساء الذين تعاقبوا على إدارة شؤون السودان منذ حصوله على الاستقلال ما عدا إبراهيم عبود واستمتعت بمناقشتهم والتحدث إليهم ؛ أما الآن فإن المتواصل مقطوع ومستحيل ؛ وعلى الرغم من أننى كنت أختلف مع النميرى اختلافًا كبيرًا إلا أننى كنت أجادله ، حتى السنوات الأخيرة من حكمه ؛ ولكن أصبح جليًا الآن أن الجبهة الإسلامية القومية (التى كان البشير بوقًا لها) أغلقت الأذهان وعلقت الحوار .

ومنذ ذلك الوقت تزايد الكبت والتخويف والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان ، وخلال الخريف أعلن عن محاولة انقلابية واعتقل على أثرها اللواء أحمد عبد الله وعشرة عقداً وثلاثة رواد ، وشنت حملات تفتيش للمنازل ، شملت منزلى الدكتور بشير عمر وبكرى عديل ، وقامت منظمة العفو الدولية بالاحتجاج وعرضت الحالات واحدة تلو الأخرى وتضمنت جلد النساء والبنات ، وكانت واحدة من هؤلاء فتاة فى الثامنة عشرة ، قبض عليها بينما كانت تضع إكليلًا من الزهور على قبر أبيها الذى اغتاله رجال هذا النظام .

كان عام 1991 عامًا غير عادى ، ليس فى السودان فحسب بل فى العالم أجمع ، فقد أطلق سراح صادق المهدي ولكن حددت إقامته ونشاطاته ، وأطلق سراح تيرى ويت وبقية الرهائن المحتجزين فى لبنان ، اغتيل راجيف غاندى وانهار الاتحاد السوفيتى .

وأثناء ذلك تواصل مؤال المآسى فى السودان ، فالجيش فى السودان انفق أموالاً طائلة وأرواحاً كثيرة فى سبيل الحصول على الأسلحة المتقدمة التى استخدمها فى هجماته فى الجنوب ، وأمتد الكبت والاستسلام إلى المدنيين فى الجنوب . جامعة جوبا والمدارس الأخرى خُيرت بين تدريس الأصولية أو الإغلاق وتم نسيان الإعلان الذى صدر عام 1989 عما سُمى بمحادثات السلام ، بحلول يوليو كان هناك انطباع بأنه تم إطلاق سراح كل السجناء السياسيين ولكن لا أحد يعرف عددهم بالعواصم الإقليمية .

وفى ذات الوقت فإن نشاطات التحالف الديمقراطى القومى الذى كون عام 1989 ليوخذ المعارضة لم يحرز تقدماً كبيراً ، وحتى الآن لم يظهر كجبهة متحدة والسبب فى ذلك هو وجود العناصر الطائفية داخل التحالف ، تلك العناصر التى يعتبرها المنادون بالحكومة العلمانية نقوضاً وارتداداً .

واصل النظام فى الخرطوم شن هجماته على الجنوب ، وقد حققت تلك العمليات بعض النجاح ، وفى نفس الوقت كانت الاستعدادات تجرى لمحادثات السلام بين الأصوليين والجنوبيين بأبوجا ، نيجيريا . تلك المحادثات التى سبقتها دعاية كبيرة انتهت دون تحقيق أى نتائج إيجابية ، ولم تتمكن الحكومة من استغلال الانقسام فى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالصورة التى كانت تودّها ، فقد تمكنت الفصائل الجنوبية من التوصل إلى اتفاق قوى من إصرارهم على الاستمرار فى مقاومة العمليات العسكرية الواسعة التى تشنها قوات الحكومة - لم يحدث أى تحسن فى الأوضاع بالجنوب - ففرض الأسلمة فى المدارس والمؤسسات الدينية بالجنوب وتحويل جامعة جوبا إلى الخرطوم دليل قاطع بأن إعلان الحكومة - إقامة نظام إقليمى تراعى فيه الفروق العرقية والثقافية - كذب وهراء .

والحقيقة .. أن مجموعات من الأصوليين المدربين تمكنت بفضل أسلحتها

المتقدمة من تحقيق بعض المكاسب السياسية والعسكرية في الجنوب، وفي النهاية لابد من بدء المحادثات على الرغم من أن فرصة نجاحها ضئيلة جدًا في ظل الوضع الراهن، فالكبت مستمر وقبضتهم على المؤسسات الاقتصادية بالبلاد قوية.

قام حسن الترابي بتحريك يائس عام 1992م لينفى للعالم الطبيعة القمعية لنظام الأصوليين الإسلاميين وعقد اجتماعين رئيسيين بلندن في الأكاديمية الاسكتلندية الملكية وكاثان هاوس فأثار المعارضة السودانية وسيرت مظاهرات لا بأس بها، وعندما وصل إلى كندا تعرض لاعتداء من سوداني مستاء من الوضع.

في الولايات المتحدة استقبل الترابي ببرود شديد ولا يمكن أن يكون قد سُرَّ من تعليقات وولب عضو الكونجرس الذي وقف في أعقاب جلسة تحدث فيها الترابي إلى مجلس النواب الأمريكي: « هذه حكومة تقول التقارير التي وصلتنا عنها أنها تقوم بأعمال إرهابية ولها سجل مخز في حقوق الإنسان ... إن هذا ليس نوع الحكومات التي تتعامل معها الولايات المتحدة ».

مرت الاحتفالات بالعيد الثالث للنظام في صمت مشوب بالتوتر في الخرطوم، فالحرب في الجنوب تكلف مليوني دولارًا في اليوم، والاقتصاد الذي أعلن أنه أصبح أكثر استقرارًا يدعو للقلق في دولة تعاني من المجاعة وتصدر القمح، والمرافق في بورسودان وضعت تحت تصرف رجال الأعمال الإيرانيين، وأهم من هذا .. أن شيفرون توقفت من العمل في السودان وباعت ممتلكاتها هناك لشركة مغمورة تدعى - كونيكوب - التي يرجح أن تكون مملوكة لإحدى العواصم الأصولية.

صندوق النقد الدولي مازال يعتبر النظام « غير متعاون » على الرغم من

ن قرارات النظام الأخيرة تدل على عكس ذلك ، فقد عوّموا قيمة الجنيه السودانى ورفعوا الدعم عن السلع فى محاولة للوفاء بشرط صندوق النقد الدولى .

وجاء فى تقرير فى « أفريديكا كونفيدينشال » نشر فى 31 يوليو 1992 أنه ليس للمجلس العسكرى للانقاذ شىء يحتفل به ، فبالإضافة للاقتصاد المنهار رغم الإجراءات الجذرية التى أعلنت فإن الوضع فى الجنوب ميثوس منه وأصبح هذا واضحا بعد فشل محادثات يونيو بنيجريا ، ومن ضمن برنامج العيد عرض «لقوات الدفاع الشعبى» بديل الجيش التى منيت بخسائر كبيرة فى الجنوب ، وهذه القوات « قائمة على نظام الشهادة » .

أما الجبهة الإسلامية القومية فإن أقوى قادتها وأبعدهم أثرا بنهاية عام 1992 بعد الترابى هم: على عثمان محمد طه ، وغازى عتبانى ، والدكتور إبراهيم عمر ، وأحمد عثمان مكى : وإبراهيم سنوسنى ، وأحمد عبد الرحمن ، وعثمان خالد ، وفى حالة تقاعد الترابى ، كما أشيع عندما تعرض للاعتداء فى كندا وظل فاقداً الوعي لعدة أيام ، فإن على عثمان محمد طه سيكون خليفته على الرغم من اعتراضات أحمد عبد الرحمن وعثمان خالد ، وأحمد عبد الرحمن سيعترض إذا ما تم تخطيطه واختير على عثمان محمد طه لأنه ظل مخلصا للترابى ووقف معه فى الأوقات الصعبة ، إلا أن على عثمان وغازى عتبانى يعرفان الآن « بأبناء الترابى » . أما عمر حسن البشير فلا يعدو أن يكون أكثر من « الرجل الواجبة » ، كان هذا واضحا خلال خطابه فى احتفالات العيد الثالث للانقلاب ، إذ يقول شاهد عيان « لقد استغرق أكثر من ساعة ليقول لا شىء » فكان هناك ارتباك حول التاريخ الذى تقام فيه الاحتفالات ، فقد كان مقررًا إعلان سقوط توريت فى أيدي قوات الحكومة وتعثر النصر المرتقب .

من العوامل الهامة التى تلقى بظلالها على الأمور السياسية فى السودان وتجعلها معقدة للعالم الخارجى هى الروابط الأسرية ، وهذا أكثر وضوحاً فى قيادة الجبهة الإسلامية . فحسن الترابى متزوج من وصال الأخت الشقيقة لصادق المهدي ، وعلى عثمان متزوج من ابنة خال السيدة نون ابنة السيد عبد الرحمن وهناك آخرون تربطهم علاقات تقليدية .

يعتقد الكثيرون من المراقبين أن النتيجة ستكون فى النهاية تشرذم السودان إذ يقولون :

« إذا ما استمر أهل الشمال فى سلبيتهم هذه ، يجلسون على عتبة الدار ولا يهتمهم الداخل إليها أو الخارج منها ، فإن الأصوليين الإسلاميين سيقرون مستقبل البلاد وسيكون انفصال الجنوب عن الشمال أمراً محتملاً » .

وفى حال انفصال الجنوب عن الشمال فإن أطرافاً أخرى من البلاد سوف تطالب هى الأخرى بالانفصال ، ومن المؤكد أن الوضع الاقتصادى لن يتحسن ما لم يتم إيجاد حلٍ للأزمة السياسية .

وعلى الرغم من أن الطفمة العسكرية الأصولية تحاول تقديم نفسها للعالم الخارجى على أساس إنها البديل المناسب والخيار النهائى لأهل السودان ، فإن إسلاميتها لتأمين بقائها فى الحكم سيظل معتمداً على سياسات الكبت والإبادة ، وقد أوحى لى خطاب وصلنى من صادق المهدي بسؤال هام : هل هنالك احتمال لعودة ظل المهدي مرة أخرى ؟ يقول صادق فى خطابه :

« أمل أن تكون أحوالنا معروفة لديك ، ومهما يكن المظهر من الخارج فإن القصة الدائرة فى الداخل سوف تعجبك ، لقد تعلمنا بعد تجربة كتشنر كيف نرتفع ثانية من تحت الرماد ، والقصة مستمرة ، من كتشنر الأول إلى كتشنر الأخير ، والحلم الذى تضمنته استعارتك سيظل حياً ومعافياً ... » .



الفصل التاسع

الخلاصة - الظل والطيف

« عاقد العزم على أن يحطّم أو يحكم الولاية »

جون درايدن

يواجه النظام الآن ، وقد دخل عامه الرابع ، ظاهرة جديدة في مجرى الأحداث السياسية بالسودان متمثلة في جبهة معارضة واسعة . قام التحالف الديمقراطي الوطني بعد وقت قصير من استيلاء الأصوليين على السلطة عام 1989 ، وكان وقتها مكوناً من اتحادات العاملين والجماعات السياسية والتنظيمات المهنية ، ووقعوا جميعاً على ميثاق عمل ، وفي عام 1990 انضمت إليه جبهة الجيش الشعبي لتحرير السودان وأصبح التنظيم مظلة قومية بحق وحقيقة ، وانضمت مجموعة أخرى للتجمع عرفت « بالقيادة العليا الشرعية للقوات المسلحة » وتمثل مؤيدي النظام الديمقراطي داخل الجيش .

والقاعدة العريضة للتحالف الديمقراطي الوطني تعني : أن الشمال والجنوب قد اتحدا في تنظيم واحد وهذا حدث فريد مميز .

وقال بونا ملوال : إن على التحالف الديمقراطي الوطني محاربة الممارسات الأصولية لنظام الأراجيز العسكرية .

وإذا لم يتم اتخاذ موقف واضح ، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الإسلام بالسياسة فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتعرض لضغط متزايد من الطغمة العسكرية سوف يبدأ البحث عن حل مستقل ، وبدون التزام ثابت

وقوى بالحكومة العلمانية فإن مسألة تقرير المصير سوف تصبح مطلباً ملحاً
للجنوبيين وسوف ينجم عنه خلق دولة مستقلة في الجنوب .

من ناحية ثانية ، تزايد نشاط السودانيين المغتربين من خلال العام 1992،
ففى أكتوبر تم تشكيل ورشة عمل غير حزبية بمركز الدراسات الأفريقية
بجامعة كيمبريدج ضم اتجاهات سياسية مختلفة ، غير أن المعارضة السودانية
بالخرطوم لم تتمكن من الاشتراك بسبب الرقابة الأمنية المفروضة على تحركات
أفرادها ، وأرسل محمد إبراهيم نقد برقية يعبر فيها عن أسفه لعدم تمكنه من
الحضور وبعث بورقة عمل تحوى وجهات نظره حول علاج الأمراض التى تعانى
منها البلاد .

وحرص النظام العسكرى على إشراك وفد كبير من الأصوليين فى
الندوة إلا أنهم لم يتمكنوا من التأثير على التوصيات النهائية للندوة والتى
جاء فيها أن السودان :

« مريض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وعلى المثقفين العمل على إجراء
التغيير الكفيل بتدبير العلاج » .

وتبنت الندوة توصية تقول : إن المثقفين يجب أن يكونوا فى مقدمة حركة
التحرير ، والشئ المحزن أن هؤلاء المثقفين لم يساندوا النظام الديمقراطي
عندما كان قائماً ، ولو فعلوا ذلك لكان من الممكن تفادى الوضع المأساوى
القائم اليوم ، وهذا ينطبق أيضاً على المثقفين فى الغرب الذين ظلوا صامتين طيلة
فترة حكم النميرى ، وعندما قام نظام ديمقراطى منتخب انقضوا عليه بالهجوم
والنقد حتى سقط .

أطلقت على كتابى الأول اسم « موت حلم » وقد بدد ذلك الحلم الصراع
الحزبى والشخصى داخل الحركة الديمقراطية . ذلك الصراع الذى مكن

الأصوليين الإسلاميين ، الذين رفضهم الشعب في انتخابات عام 1986 ، من الاستيلاء على السلطة بعد ثلاث سنوات .

يقول الكثيرون : إن الديمقراطية فشلت للمرة الثالثة في السودان ، وفي اعتقادي أن الديمقراطية لم تجد الفرصة أبداً ، فمن الأربع وتسعين سنة التي مضت من هذا القرن حتى الآن امضت البلاد تسعاً وسبعين سنة تحت الحكم الديكتاتوري والاستعماري وكان نصيبها من الحكم الديمقراطي إحدى عشر عاماً فقط .

الجزء الأكبر من اللوم على هذا القصور يقع على إدارة الحكم الإنجليزي المصري للسودان ، تلك الإدارة التي لم تفكر قط في إعداد السودانيين لحكم ديمقراطي إلا في العقد الأخير من عمرها . صحيح أن الحكام البريطانيين كانوا أكفاء ونزيهين ومثابرين وقد بذلوا قصارى جهدهم في سبيل خلق الاستقرار والرفاهية للسودانيين ، إلا أن هذا لا ينفي أن ذلك النظام من الحكم كان أبويًا وتسلطيًا ، وكما كتب السير جيمس روبرتسون في آخر أيامه فإن البريطانيين كانوا معتدين بخلفيتهم الاجتماعية وقدراتهم ومتشككين في قدرات مثقفي المدن السودانيين في حل محلهم في تصريف شؤون البلاد ؛ لهذا فقد أهملوهم ولجأوا للشيوخ العشائر ورفعوا من شأنهم . كان هدف الخدمة المدنية وقتها « السودان للسودانيين في يوم ما » ، وكان محور النظام هو محافظ المديرية أو مفتش المركز الذي كان يقوم بدور الحاكم ، والقاضى ، والإدارى ، والمعلم ، والمهندس المعمارى ، والبناء ، والمنظم الأعظم لكل شيء ، وانتشر الاعتقاد بأن كل الحكمة تجتمع عند شخص واحد .

وقال لى هيربرت موريسون بعد زيارة قام بها لكينيا :

« لو أننا (البريطانيون) انفقنا الأموال في تدريب الأفارقة كي يصبحوا إداريين بدلاً من إرسالهم إلى كلية سانت هيرست العسكرية كي يتخرجوا

عسكريين ، لما حدثت الحروب ولما توفّر هذا العدد من الحكام العسكريين الاستبداديين ولكان هناك عدد وافر من الإداريين الأكفاء » .

وهناك أيضًا أحكام خاطئة ، وفي السودان كما نخبرنا البروفسير واربيرج في كتابه « الصراع التاريخي في وادي النيل » أن الصراع بين الشمال والجنوب بدأ قبل حقبة الاستعمار الإنجليزي المصري للبلاد ولكن :

« السياسة التي اتبعتها بريطانيا لوقف أسلمة وتعريب الجنوب هي التي أدت إلى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب » .

وواصل عرضه للمشكلة بقوله :

« ومنذ حصول البلاد على استقلالها حاولت القيادة التي يسيطر عليها العرب الشماليون المسلمون التغلب على النزعات الانفصالية ، بتطبيق سياسات عدوانية صادرة من حكومة شديدة المركزية مصرّة على تجاهل الخصوصية الإقليمية ، وذلك بفرض الوحدة دونما اعتبار للفروق العرقية والثقافية والدينية للأقليات » .

وأدى هذا إلى هيمنة الدين على المسرح السياسي وذلك بسبب الدور الهام الذي لعبته الطائفية ويقول وابيرج :

« الآمال التي عبّر عنها مؤتمر الخرطوم العام قبل خمسين عامًا تبدو بعيدة المنال الآن ، فالسودان أكثر بلدان أفريقيا تنوعًا ، يعاني من مشكلة تحديد الهوية » .

وفي السودان 1993 توجد عدة مراكز قوة . تأتي القوات المسلحة في مقدمة مراكز القوة هذه ولكنها اضعفت الآن بسبب مسلسل الإحالات للمعاش الذي لم يتوقف ، بالإضافة إلى المحاكمات والإعدامات والهيمنة التي فرضتها عليها الجبهة الإسلامية ، وكانت هناك استقالات فمن بين فصائل التجمع

الديمقراطى الوطنى مجموعة من الضباط السابقين الذين يفضلون نظاماً ديمقراطياً ، وجاء تنظيم الدفاع الشعبى البديل الذى قصد به تحييد الجيش .

ومن التطورات الخطيرة وغير العادية تحويل الحرب فى الجنوب إلى « جهاد » وقد جاء فى البرنامج الإخبارى « الأسرار أفريقيا » فى 11 سبتمبر 1992 بعد سقوط مدينة توريت فى أيدى قوات البشير أن وزيراً زار المدينة « المحررة » وظهر على شاشة التلفزيون ليعلن :

« لقد شاهدت الملائكة يهبطون لتحية شهداء الجهاد » .

كما قال : « إن قوات الجهاد تلقت العون من القروء التى كانت تسير فى طابور أمام الجنود لكشف الألغام » .

ويقال: إن دكتوراً يدعى عمر أحمد دفع الله كان ضمن من حضروا مؤتمر رسم استراتيجية المعارك اقترح « الاستعانة بالجن » وتبع ذلك خبر فى صحيفة « القوات المسلحة » الناطقة باسم الجيش يقول : إن الفريق عمر حسن البشير وجه بدراسة جدوى « الاستعانة بالجن فى وضع الاستراتيجية العسكرية » .

إن التطورات التى من هذا النوع تضر بمصداقية النظام ، وسوف تؤدى مثل هذه الخرافات إلى خلق البلبلة والارتباك فى تراث وثقافة السودانيين ، فالجماعات الطائفية ما تزال قوية خاصة حزب الأمة - الجماعة المنظمة - التى مازالت تدين بالولاء لمحمد أحمد المهدي ، وهناك الاتحادى الديمقراطى والذى مازال قوة يحسب حسابها برغم الضعف والتشردم الذى ألمَّ به ، ومن الصعوبة التخلص من القبلىة والطائفية والقومية .

الأصولية الإسلامية لا تملك حلاً على الرغم من أن مواقفهم تجد الدعم والسند نتيجة الاتجاهات العدوانية الأنانية الرعناء التى يمارسها الغرب ضد المسلمين .

لا أشك في إخلاص قادة الجبهة الإسلامية القومية ، فقد تعرفت بصورة شخصية وعلى امتداد عدة عقود على اثنين من زعمائها هما حسن الترابي ، وأحمد عبد الرحمن وأستطيع تفهم عدائهم للغرب الذى يصفونه ، والحق معهم في هذا ، بالمادية واستغلال بلدان العالم الثالث كما يصفونه بالفساد والإنحلال الخلقي ، وفوق هذا فهم يعتقدون أيضاً أن الغرب يكيل بمكيالين ، وهذا الفهم الأخير يتردد في كافة أنحاء العالمين العربى والإسلامى .

المشكلة الحقيقية تكمن في استحالة احتواء الجنوب ضمن سياسة مبنية على مرتكزات إسلامية ، وأى محاولة تبذل لفرض الشريعة عليه ستؤدى إلى تباعد الهوة بينه وبين الشمال وتؤدى بالضرورة إلى تفكُّت البلاد في النهاية .

هذا التخوف حقيقى بلا شك ، وإذا لجأت المديريات الجنوبية لتقرير المصير وانفصلت فإن إقليمي كردفان ودارفور بغرب السودان سيفعلان الشيء ذاته .

وعندها فإن مصر ، التى يجن جنونها إذا شعرت بأى شىء يهدد وصول مياه النيل لها ، سوف تضطر للتدخل ، وبفضل التقدم العلمى أصبح من السهل في عالم اليوم تلويث المياه ، وإذا ما تعرضت مياه النيل لعملية مثل هذه فإن هذا الأمر سيؤدى إلى قيام حرب عصابات بين مصر والمهدويين ، هنالك أنصار شبان يفضلون قيام دولة حول الجزيرة آبا مسقط رأس دولة المهديّة ؛ وعلى الرغم من أنهم لا يجدون تأييداً من كبارهم إلا أن الفكرة موجودة .

بإمكان النظام الأصولى الحالى الحصول على الدعم المالى من بلدان إسلامية أخرى ولكنه لا يستطيع الحصول على التقنية إلا من الغرب . قلت هذا بوضوح للفريق البشير عندما قابلته في لندن ، وظهرت أهمية هذه الناحية في إيران التى قلبت سياساتها لتأمين الحصول على التقنية من الغرب ومحاولات العراق لتصبح قوة عسكرية حطمت بواسطة الدول العظمى ، وإذا أرادت أى

حكومة الحصول على العون من الغرب فلا بدّ من أن تحترم حقوق الإنسان ،
فبدون احترام الأقليات وتأمين حقوقها لا يستطيع أى نظام الحصول على العون
الاقتصادى من الغرب .

فى أغسطس 1992 كان صادق المهدي يعد مبادرته للسلام والتي كشف
أمرها قبل أن تكتمل إذ ألقى القبض على أحد رجاله فوجدت معه ، وقد قام
بشرح مطول للخلفية التاريخية للمشكلة واقترح قيام مؤتمر دستورى قومى وأعد
سبع نقاط تكون محور النقاش ، والمؤتمر الدستورى القومى فى تصور الصادق هو
ندوة تشترك فيها القوى التى تمثل السودان بأكمله وهى :

1- القوى السياسية التى كانت ممثلة فى برلمان 1986 - 1989 .

2- الحكومة السودانية الراهنة .

3 - الجبهة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان .

4 - التحالف الديمقراطى الوطنى .

واقترح أيضاً أن يحضر المؤتمر :

« جيران السودان كمراقبين »

أرسلت خطة السلام هذه إلى عدة جهات بما فى ذلك الفريق البشير وجون
قرنق ، وبونا ملوال ، وتضمنت تفاصيل خاصة بالتطبيق ، وقد ركز الصادق على
حقيقة أن الخطة هى وثيقة شخصية ، فوجىء سودانيون كثيرون خارج ، وداخل
السودان بالمبادرة ، وكان أول ردود الفعل هو أن المقترحات اعتراف بالنظام
العسكرى الأصولى الذى قام بإسقاط حكومة ديمقراطية منتخبة.

هناك طريقتان لإسقاط النظام الحالى : إما بانقلاب عسكرى آخر ، وهذا
خيار بغىض للكثيرين من السودانيين الذين كرهوا الانقلابات المتكررة
المتعاقبة ، أو بالوسائل الدبلوماسية من الداخل أو الخارج أو كليهما .

يمكن القول بأن النظام ربما يقرر الدخول في الحوار من خلال قبوله هذه المبادرة وإذا فعل هذا فسيضعف موقفه ذلك لأن النظام لو كان قويًا فلا حاجة له إذن بالدخول في حوار . من ناحية أخرى .. ستؤدي هذه المبادرة إلى حدوث تصدع في النظام إذ سينقسم في حال قبولها إلى صقور وحمام ، كما أن خطوة كهذه تكون خطيرة على المعارضة أيضًا . فاعترض البعض على فكرة اشتراك النظام الحالي في المبادرة لأن الجبهة الإسلامية القومية التي يمثلها هي أيضًا عضو في برلمان 1986 - 1989 ، وستحظى في هذه الحالة بتمثيل مضاعف ؛ ولكن ينطبق نفس الحال على التحالف الديمقراطي الذي كانت بعض فصائله مثلة أيضًا في الجمعية ، والشيء المزعج في المبادرة هي أنه لم تضع أى شروط لدخول الحكومة ضمن الأطراف المتحاور . كان ينبغي أن تلتزم الحكومة باحترام حقوق الإنسان وإقامة نظام قضائي مستقل . لا شيء دون هذا سيرضى السودانيين وأغلبية دول الغرب المتحضر .

وبينما كنت أعد هذا الجزء من الكتاب وردت تقارير مزعجة من السودان في المجلة الإخبارية الجديدة « صوت حقوق الإنسان » والتي تصدرها مؤسسة حقوق الإنسان الأوروبية ببلجيكا ، وهي مهمة بنشر مخالفات حقوق الإنسان للعالم الناطق باللغة الإنجليزية . يقول التقرير أن حملة « التطهير العرقي » التي ابتدعها النظام السوداني تمارس في منطقة جبال النوبة بغرب السودان ، فقد أصبح التراث الفني للنوبة مواجهًا بالانقراض نتيجة المضايقات التي يتعرض لها المواطنون هناك ، فقد اقتيد الرجال وأجبروا على العيش في معسكرات أعدت لهم بينما استوعبت النساء كخدم منازل وأدى هرب الكثيرين إلى حدوث آثار مدمرة .

أما في جنوب السودان فيبدو أن النظام الحاكم تمكن من إحراز بعض التقدم على الجيش الشعبي لتحرير السودان ، والسبب في ذلك سقوط النظام

الذى كان يسانداهم فى أنيوسا والانقسام الذى حدث داخل الحركة ، الوضع فى العاصمة الإقليمية المحاصرة جوبا يتدهور بسرعة إذ تقوم الحكومة بالضغط على اللاجئين الذين وصلت أعدادهم الآلاف لمغادرتها ، وقد تزايدت أعدادهم هرباً من العمليات العسكرية فى المدن الأخرى .

وحتى فى الشمال وقعت أحداث غربية ، فقد تم حظر طائفة الختمية وأوقفت نشاطاتها على أساس أنها « غير إسلامية » وصُدرت ممتلكاتها لأنها تستغل لتغطية نشاطات الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وقد أصيب الكثيرون بالصدمة من هذا القرار ، فطائفة الختمية التى تحظى باحترام الكثيرين تقودها أسرة الميرغنى ولها خلفية دينية معتدلة وهى ثانى جماعة دينية فى السودان بعد طائفة الأنصار من حيث عدد الأتباع .

ولم تسلم اتحادات العمال التى تستند عليها الصناعة فى البلاد ، من عسف النظام الأصولى ، فقد قام النظام بزرع مخبرين داخل المؤسسات العمالية لتلتقط أخبار القادة النقابيين المعارضين للنظام ، وأسفرت العملية عن اعتقال عدد كبير من القادة النقابيين يقدر بستائة نقابى - بحد أدنى - وضعوا جميعهم فى الحبس ، وقد احتج اتحاد العمال البريطانى على هذه الأعمال .

ظلت سياسات الحكومة السودانية منذ استيلائها على السلطة عام 1989 مصدرًا للقلق والإزعاج بالنسبة لدول العالم ، فى ديسمبر 1992 أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بإدانة الحكومة السودانية لخرقها لحقوق الإنسان ، أجاز القرار بأغلبية ساحقة وصيغ بكلمات قوية . صوت لصالح القرار مائتان واثنين دولة ؛ مما أدهش معارضى السودان وسرههم وعارضته ثمانى دول فقط هى إيران ، العراق ، ليبيا ، كوبا ، الصين ، مايانمار ، سوريا والسودان نفسه .

وقد أجاز نفس القرار بواسطة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف فى مارس 1993 عندما وصل تقرير آخر عن المخالفات . أيدت القرار 35 دولة وعارضته 9 ، وامتنعت 8 دول عن التصويت .

تزايد في الآونة الأخيرة إهتمام الأمم المتحدة بقضايا حقوق الإنسان فبمجرد أن تتلقى الهيئة تقارير بخرق لحقوق الإنسان يتم اتخاذ قرار قوى بشأنها وذلك للحيلولة دون حدوث كوارث أكبر .

وبينما كانت الأمم المتحدة تناقش قرار إدانة حكومة السودان كان مجلس اللوردات البريطانى يتداول في نفس المشكلة ، ففي 9 ديسمبر 1992 ألقت البارونة كوكس خطاباً تطالب فيه بريطانيا باتخاذ إجراءات قوية فقالت :

« إن المجتمع الدولي قد أغفل الحالة السيئة للمواطنين الذين يعانون في السودان » .

وساندها اللورد بليز الذى أوضح بصراحة أن المعاناة سببها :
« الاستغلال البشع للسلطة وشروع التعصب الدينى الأعمى » .

وكانت لهجة النقاش لا تطالب فقط بمنح العون بل تنادى بالإجراء السياسى . اقرأ التقرير الكامل للنقاش في الملحق 12.

شهد عام 1993 محاولات عديدة لإيجاد حل لمشكلة جنوب السودان وذلك نتيجة للضغوط العالمية التى مورست على النظام ، وكان رد فعل السلطة العسكرية استئناف الحوار مع الفصيل الرئيسى للجيش الشعبى لتحرير السودان ، وتقرر للمرة الرابعة أن تجرى المحادثات فى أبوجا بنيجيريا ؛ وعلى الرغم من تصاعد الآمال فى التوصل إلى قرارات إيجابية إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن الاجتماع لن يسفر عن شىء لأن عدم المرونة من الجانبين سيفوض المحادثات ؛ فبينما قدم الجانب الإسلامى أجندة غير قابلة للنقاش فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان طالب بنظام علمانى لكل البلاد يعطى الجنوب فرصة أكبر فى المشاركة فى السلطة ، وكتب بونا ملوال فى عدد مايو من جريدة السودان الديمقراطية :

« أما عن المواضيع الخاصة بالنزاع فإن الطرفين أبعد ما يكونان عن بعضهما البعض ، فكلاهما يتحدث ولا أحد يستمع ليفهم الوضع » .

بعد المؤتمر العاجل الذى عُقد فى نيروبي بكنيا 17 أبريل من هذا العام (1993) تمكن التحالف الديمقراطى الوطنى من تقوية موقفه ، وبعد ثلاث سنوات من النقاش تقرر فصل الدين عن الدولة ، أجاز الاجتماع الذى شارك فيه جميع مندوبى الفصائل المكونة للتحالف قرارًا ينادى بـ :

« إنشاء دولة ديمقراطية تعددية ، الدين فيها يكون منفصلاً تمامًا عن السياسة عقب الإطاحة بالنظام الحالى » .

أجيز القرار بالإجماع كما وضع الاجتماع تصورًا لدستور لا يقوم على اعتبارات عرقية أو دينية وأن يلغى كل تشريع يقوم على أساس دينى أو يميز بين الناس على أساس دينى ، وهذا يعنى أن سودان الغد سيكون ديمقراطية ليبرالية تعددية .

تردد حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى فى البداية فى التوقيع على دستور علمانى إلا أنها اقتصتعا فى النهاية بالتوقيع نظرًا للممارسات الخاطئة للنظام الحالى والتى تبرر بأنها قوانين إسلامية ، وأكد جون قرنق مرة أخرى التزامه بالعدل على إيجاد دولة ديمقراطية موحدة يكون فيها لأهل الجنوب حق الاستشارة فى الأمور التى تتعلق بمستقبلهم ، ورجا الكل باحترام الفروق القسائمة بين بعضهم البعض ؛ وعلى الرغم من أن التحالف مقرر سلفًا عدم التعامل مع نظام الخرطوم إلا أن الاجتماع وضع تفهمه لقيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بإجراء مفاوضات تهدف إلى وضع نهاية عادلة ونهائية للحرب الأهلية ، وأكد جون قرنق للمؤتمر أنه لن يقبل تسوية لا .. :

« تضمن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان لكل المواطنين السودانيين وليس مجرد اتفاق على حق تقرير المصير لجزء منه .

وبينما تعتبر هذه المفاوضات خطوة إيجابية إلى الأمام فمن السذاجة أن نتوقع الكثير ، فالبلاد تفتقر للقوة الاقتصادية وعانت الكثير من الكوارث والحرب الأهلية وفقدت أرواح كثيرة ، وفي الداخل يتعرض من يخرج في مظاهرة احتجاج إلى إطلاق النار عليه وعندما اشتدت الضغوط الدولية على النظام وزادت حدتها أقدم على خطوة مضحكة ، وذلك باستخدامه لجماعات الباقونيز والدونيل بالولايات المتحدة الأمريكية ودفع لها ثلاثمائة ألف دولارًا أمريكيًا كي تعمل على تغيير الصورة البشعة للنظام هناك .

وتصل من الخرطوم إشارات مريكة فقد نسبت وكالة رويتر في 1993 لحسن الترابي تصريحًا يقول : إن مجلس قيادة ثورة الإنقاذ سوف يحل نفسه في غضون أشهر ويسلم السلطة لحكومة مدينة ، فرجع الترابي وعدّل في تصريحه إلا أن رويتر أصرت على صحة ما نقلته عنه .

في بداية أبريل 1993 اعتُقل صادق المهدي في العاشرة والرابع صباحًا واقتيد إلى رئاسة الأمن حيث جرى استجوابه حتى الخامسة من صباح اليوم التالي دون أن يقدم له طعام أو يمنح فرصة للراحة ، كان يجلس على كرسي من البلاستيك لم يسمح له بمغادرته إلا في موعد الصلاة ، توجه بعض أعضاء أسرته إلى مبنى الأمن في المساء يستفسروا عنه فاجأ بهم ضابط أمن بقوله : « حقوق الإنسان لا يعترف بها في السودان » . رفضت الأسرة الانصراف إلى أن وصلتهم مذكرة من الرئيس المنتخب ديمقراطيًا يخبرهم فيها أنه بخير وقد استدعى للاستجواب ؟ وطلب منهم الانصراف ، وقام بالاستجواب عدة ضباط أمن وأخل سبيله صبيحة اليوم التالي 6 أبريل .

وبعد أيام قلائل طُلب منه الحضور إلى رئاسة الأمن مرة ثانية ولكنهم كانوا مهذّبين هذه المرة ، فقد أخذوه إلى غرفة مفروشة وسألوه بلطف عن حركة للمقاومة السلمية ينظمها شباب الأنصار ويبدو أنها كانت محاولة للاعتذار عما بدر منهم في المرة السابقة ، وسمح له بالعودة إلى داره بعد خمسة ساعات .

إلا أن محمد أحمد عبد الرحمن المهدي كان أسوأ حظاً فقد اعتقل في 16 أبريل وتعرض للضرب ، وبعد يومين اعتقل والده أحمد عبد الرحمن المهدي ، وفي 20 أبريل اعتقل 21 أنصارياً (أمة) في الأبيض ، وعشرة في ود مدني وسبعة في الخرطوم وتبع ذلك اعتقالات كثيرة لأعضاء من المعارضة بمنطقة الجزيرة وحُبسوا .

ومن بين هؤلاء : الزهاوي إبراهيم مالك (وزير دولة سابق للطاقة) ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف (وزير إقليمي سابق للتعليم بمدني) وعثمان إدريس هباني ، وبرير محمد توم (كلاهما معلم) ، وعبد الباقي تاج الدين (عمدة سابق) ، وعبد الرحمن يونس (الدمازين) . هؤلاء أبرز المعتقلين إلا أن هناك كثيرون آخرين من مختلف قطاعات الشعب .

هناك إشارات تؤكد أن النظام قلق من سمعته الرديئة في الخارج ، وأوحى بعض أعضاء المعارضة بأنه مستعد للتفاوض حول قوانين الشريعة ؛ ولكن أكدوا تصميمهم على عدم إعادة الديمقراطية ، حمل وجهة النظر هذه عضو من الجبهة الإسلامية القومية وصل إلى لندن في أبريل .

خلال الأشهر الماضية .. ظهرت بعض بوادر الخلاف ، ليس فقط داخل الجبهة الإسلامية القومية بل بين الجبهة الإسلامية والقيادة العسكرية ، فقد ظل حسن الترابي يدلي بتصريحات متناقضة مما دعا بعض المراقبين إلى الشك في إمساكه بالأمور ، وربما يكون هذا الخلاف جزء من لعبة « القط والفأر » التي يمارسها النظام لتضليل المعارضة .

المشاكل التي تواجه السودان والخاصة بالسلام والانتعاش الاقتصادي لم تحل . الأمل الوحيد الذي بقي للحكومة لاتقاء شر التحرك ضدها هو حث الناس للتمسك بمبادئ الإسلام المتمثلة في تحمل البلوى وطاعة أولى الأمر ، فالقوة والكبت ترتد على صاحبها - وباعد النظام بين السودان وأصدقائه التقليديين الذين لم ييخلوا عليه بشيء في الماضي ، فقد عزل نفسه ليس فقط من

الغرب بل من الدول العربية وذلك بانحيازه لصدام حسين وإيران . هذان البلدان تملكان النفط والمال ولكن تنقصهما التقنية التي يملكها الغرب وكان ذلك واضحاً من خلال التفوق الذي حققته الولايات المتحدة والغرب في حرب الخليج ، ومن خلال بحث إيران عن التقنية الغربية . هذا لا يعنى أن الغرب قد بلغ الكمال في كل شيء ، فهو على أحسن الافتراضات يكيل بمكيالين وعلى أسوئها لا يعير بقية العالم التفاتاً ؛ ولكننى أستعرض وضعاً قائماً ولمموساً ، ومع هذا فإن الأصولية الإسلامية لا تملك حلاً لمشاكل السودان .

التراث المهدوى ما زال يرفرف فوق سماء السودان بينما يغطى الطيف الأصولى كل البلاد وحن الوقت للدخول في تجربة جديدة تماماً ، وهى على الأقل تستحق التجريب . يبدو أنه لا توجد أغلبية ساحقة ، والتاريخ الحديث يؤكد ذلك وهناك تحالفات متغيرة .

يمكن للشمانين في المائة من السودانيين الذين صوتوا لصالح إقامة نظام ديمقراطى للسودان فى الانتخابات الأخيرة أن يكونوا حزباً سياسياً ، ويمكن أن يطلق عليه اسم حزب السودان المتحد ، ولكى يتم تحقيق هذا الهدف فلا بد من بعض التضحيات ، تضحيات يقدمها الأفراد والتنظيمات . لابد للقادة الطائفيين الانسحاب من المسرح السياسى المباشر ويركزوا جهودهم للأمور الدينية لأتباعهم . بالنسبة للختمية فقد اتخذ القرار وحلت طائفتهم بواسطة الحكومة ولكن هذا لا يمنع عودتها كطائفة دينية فى المجتمع الجديد .

هذا يعنى حل كل الأحزاب السياسية الرئيسية وظهور تنظيم جديد . هذا لا يعنى فرض حزب واحد كما فعل النميرى بفرضه للاتحاد الاشتراكى .

الأمر يتطلب التوصل إلى معادلة ملائمة خلاقة توفر الحل ، التركيز خلال الخمسة أعوام القادمة يكون على الانتعاش الاقتصادى والمالى مع إقامة نظام قضائى مستقل لتأمين مراعاة حقوق الإنسان .

نظام كهذا سيكون بداية فقط ولكن ما هو البديل ؟

وبرغم كل الأخطاء والقصور والانقسامات فإن حكومة 1986 - 1989 كانت لها إسهامات واضحة في سبيل إرساء قواعد الديمقراطية ، فلأول مرة منذ سبعة عشر عامًا أصبح القضاء مستقلاً عن السلطة التنفيذية وعلى الرغم من أن الأحكام كانت تصدر وفق قانون الشريعة الذي لم يُلغَ ، فإن الحكومة علقت تطبيق الحدود ، كفلت حرية التعبير والتنظيم ، ولم تخضع اتحادات العاملين والتنظيمات المتخصصة لسيطرة الحكومة ، ولم تتعرض الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى للرقابة ، فإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الاقتصادي والسياسي الذي ورثته إلى جانب حرب الجنوب والكوارث الطبيعية والتدخل الخارجي فإن ما أنجزته الحكومة ليس بالقليل ويستحق من شاركوا فيه الإشادة .



ملاحق

- 1 - خطاب صادق المهدي حول قوانين الشريعة 24 سبتمبر 1983 .
- 2 - قائمة بأعضاء وزارة المجلس العسكري الانتقالي أبريل 1985 .
- 3 - خطاب لصديق المهدي مارس 1986 .
- 4 - خطاب سياسة الحكومة يوليو 1986 .
- 5 - قائمة بأعضاء مجلس الوزراء 1986 - 1989 .
- 6 - مختارات من خطاب مارجريت تاتشر 15 أكتوبر 1986 .
- 7 - ميثاق السودان الانتقالي .
- 8 - مذكرات حول مبادرات السلام 1989 .
- 9 - خطاب صحفي للجيش الشعبي لتحرير السودان .
- 10 - مسودة مشروع لسلام عادل 1992 .
- 11 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر 1992 ومارس 1993 .
- 12 - مناقشة في مجلس اللوردات ديسمبر 1993 .
- 13 - خطاب من صادق المهدي .
- 14 - مقتطفات من منظمة العفو الدولية 1989 - 1993 .



خريطة السودان

ملحق (1)

حديث صادق المهدي

حول قوانين الشريعة 24 سبتمبر 1983

التطبيق الجزئي للتشريعات الإسلامية يشوّه الدعوة

يقول المولى عز وجل : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين ﴾ .

الإخوة الأعزاء .. إن الإسلام يقوم على التوحيد والعدل وينفي الشرك والظلم وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة بذلك .

﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين ﴾ .

﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ إنما الحكم إله واحد ﴾ .

﴿ فويل للظالمين ﴾ ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ﴾

إن العدالة ليست أمراً نظرياً على الرغم من أن المجتمع الإسلامى لم يمارس العدالة كاملة بعد الخلفاء الراشدين . هذا يقودنا إلى الحديث عن المستشرقين (ورصفائهم من المسلمين) الذين يعتقدون أن الإسلام مصدر عنف وكبت اجتماعى .

مبادئ العدالة فى الإسلام

العدالة كما يفسرها علماء المسلمين مبنية على أسس واضحة . يقول الإمام

ابن تيمية : « إن الله ينصر الأمة التى تطبق العدل - وإن كانت مشركة - على الأمة الظالمة - وإن كانت مؤمنة » .

1 - إن الله قد أكرم الإنسان ورفع عنه الإكراه ؛ لذا فالإنسان جدير بالاحترام والحرية .

2 - لقد أمر الله المسلمين أن يلجأوا للشورى ومن خلال الشورى يتم التوصل للحكم . عن ابن مرداويه عن علي - كرم الله وجهه : « إن النبي ﷺ سئل عن الحكم فقال : استشارة أهل الذكر والعمل بما يشيرون به » .

والشورى تعنى التفويض . قال عمر - رضى الله عنه - مخاطباً الناس : « إن رأيتم في أعوجاجاً فقوموه » . فقال أحدهم : « إن رأينا فيك أعوجاجاً فنسقومه بسيوفنا » ، فسر عمر لقول الرجل ، وفي مناسبة أخرى تسلق عمر جدار منزل كان أهله يشربون الخمر فقال له أحد أهل الدار موبخاً : لقد فعلنا واحدة وأتيت بثلاث : لم تدخل الدار من بابها كما أمر الله ، ولم تستأذن ، وتجسست فتركهم عمر وشأنهم وانصرف .

هذا هو مبدأ سلطة القانون : أن يكون العدل مستقلاً وقائماً بذاته لأن العدل هو الذى يحمى القانون ، فمن يحمى القانون يجب أن يكون حراً . حرّاً من الخوف لكى يحكم بالعدل .

لذلك فإن الحرية والشورى وسيادة القانون واستقلال القضاء هى المقومات الأساسية للعدالة السياسية والشروط اللازمة لتوافرها للشورى الكاملة .

3 - أمر الله بأن تكون ثروة الدولة ملك لأهلها ، يحصلون عليها من خلال الطرق الشرعية ، وعلى الأفراد والدولة استثمار وتنمية الثروة بقدر ما يستطيعون ، ويجب أن توجه لصالح المجتمع لسد حاجياته دون إسراف .

4 - أمرنا الله أن نعيش إخوة وأن نقيم علاقاتنا على التآلف والمؤازرة عملاً بالحديث النبوى الشريف « لا يكون أحدكم مؤمناً إلا إذا أحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

5 - العدالة في الدولة تكفل للفرد حرية إبداء الرأي وعدم التعدي على حرمان الآخرين ، يقول تعالى في محكم تنزيله :

﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ .

﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾ .

التشريع الجزئي يضع الأشياء في غير موضعها :

• درجت مجموعة من المسلمين على المتباداة بتلخيص المبادئ الأساسية للإسلام ونشرها بحيث يمتنع أولئك الذين يودون تطبيق جزء من التشريعات من عمل ذلك ، ودعوة كهذه لا تضع فقط الأمور في غير موضعها بل تشوه الدعوة الإسلامية . في الستينات دعت منظمات في المغرب العربي إلى تطبيق مبادئ الاشتراكية دون أن تكون مدركة للفكر الاشتراكي ، فمنح ذلك الفرصة للانتهازيين باستغلال القطاع العام لمصالحهم الشخصية وحل بالناس الظلم تحت شعارات العدالة .

لقد أعلن رئيس جمهورية السودان في هذا الشهر إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية وتم على أثر ذلك إغلاق الحانات وخلافها . إننا نرحب بهذه المبادرة وبأى مبادرة من شأنها إعلاء كلمة الله ومحاربة الفساد . إننا نؤمن بأن تنظيم الحياة الخاصة والعامة على ضوء المبادئ الإسلامية ضرورة قومية يتفق عليها الجميع ؛ ولكننا نؤمن أيضاً بأن بناء مجتمع إسلامي يتطلب توفير الخمسة مبادئ (التي أشرنا إليها) مع تنشئة إسلامية قوية ومستقيمة .

والحدود في الإسلام قصد منها حماية المجتمع الإسلامي ، فقد امتنع عمر عن تطبيق حد السرقة على اثنين من موالى حاطب بن أبي بلطة عندما سرقا جملاً

له وذلك لأن حاطب كان يعطيها أجراً ضئيلاً ، وأمر حاطب بدفع أربعمائة درهماً .

فإذا كان توزيع الثروة غير عادل وإذا أوصدت أبواب الكسب الحلال أمام العاطلين والفقراء بينما يستولى الأغنياء على ثرواتهم بوسائل غير شرعية ، فإن تطبيق حد السرقة في مجتمع كهذا يؤدي إلى تفاقم الظلم الاجتماعي .

فالحدود الإسلامية لا يمكن أن تنفصل عن النظام السياسي - النظام الذي يوفر العدل في كل مناحي الحياة - وأن بتريد السارق في مجتمع غير عادل هو أشبه ما يكون بإحكام وثاق شخص ورميه في البحر ، ويطلب منه بعد ذلك ألا يدع ملابسه تتبلل .

يجب علينا تفادي الوقوع في وضع كهذا وإلا فسوف ينطبق علينا قوله تعالى : ﴿ أفترءون ببيع الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ﴾ .

أيها الإخوة : إن الإسلام دعوة يجب على كل مسلم الأخذ بها ومساندتها ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله ﴾ .

وهدفه بناء نظام إسلامي قائم على الكتاب والسنة .

ومؤيدوه ليسوا مؤيدي فرد أو بيت أو أسرة - إنهم يؤيدون الله عز وجل ، ولا يستقيم أمرهم إلا إذا اتبعوا ما جاء في الكتاب والسنة . إنه تراث قائم على الصدق والحق يجاهد المسلمون من أجله فيضحون بدمائهم ويتلون بالتعذيب والقلق ، وفي النهاية يقود الناس إلى التغلب على المخاطر بالصبر وصدق رسول الله ﷺ حين قال : « إن أشدكم إبتلاء هم الأنبياء ثم الصفوة من أحباب الله ثم الذين يلونهم والذين يلونهم » .

* * *

ملحق (2)
جمهورية السودان الديمقراطية
المجلس العسكرى الانتقالى
قائمة بالوزارة - أبريل 1985

- 1 - الدكتور الجزولى دفع الله - رئيسًا للوزراء .
- 2 - صمويل أرو بول - نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للرى والقوة الكهربائية المائية .
- 3 - اللواء عثمان عبد الله محمد - وزيرًا للدفاع .
- 4 - إبراهيم طه أيوب - وزيرًا للخارجية .
- 5 - عوض عبد المجيد - وزيرًا للمالية والتخطيط الاقتصادى .
- 6 - سيد أحمد السيد - وزيرًا للتجارة والتموين والتعاون .
- 7 - المهندس عبد العزيز عثمان موسى - وزيرًا للطاقة والصناعة والتعدين .
- 8 - بيتر جاتكوت قوال - وزيرًا للمواصلات والنقل .
- 9 - صديق عابدين - وزيرًا للزراعة والموارد الطبيعية .
- 10 - دكتور حسين أبو صالح - وزيرًا للصحة والرعاية الاجتماعية .
- 11 - لواء شرطة عباس مدنى - وزيرًا للداخلية .
- 12 - أوليفر باتالى بينو - وزيرًا للعمل والخدمة العامة .

- 13 - دكتور أمين مكى مدنى - وزيرًا للإسكان والتشييد .
- 14 - محمد بشير حامد - وزيرًا للإعلام والثقافة .
- 15 - بشير حاج التوم - وزيرًا للتربية والتوجيه .
- 16 - محمود ميرغنى مبروك - النائب العام .

* * *

ملحق (3)

86 / 3 / 23 صادق المهدي - أم درمان - السودان .

عزيزي جراهام ...

لقد مرّ زمن طويل لم أكتب إليك أو أسمع منك والأحداث تسير بسرعة جنونية ، وتمكنا من إنجاز طرّ من العمل في أوقية من الزمن ، وتحققت المعجزة تقريبًا ، وولد حزب الأمة مرة ثانية . بدأنا البناء من الجذور وصعدنا به إلى أعلى ، وكان أول تنظيم جماهيري صحيح في السودان ، لقد أسسنا قاعدة من المؤتمرات الإقليمية التي قادت في النهاية إلى المؤتمر القومي للحزب، وقمنا أيضًا بتنظيم قواتنا الحديثة : النساء ، العمال ، الطلاب ، المهنيون ، المزارعون ... إلخ ، وقد انعكس هذا البناء في تنظيمات الحزب ، إذ تم انتخاب نصف أعضاء اللجنة المركزية من مندوبي الأقاليم وتم انتخاب البقية عن طريق الوزن . المكاتب الرئيسية أخضعت للتصويت ، وكانت التجربة مثلاً يحتذى للتنظيم المتقدم الحديث في ظل ظروف سياسية واجتماعية كالتى تعيشها البلاد حاليًا ، وقمنا بإعداد ودراسة برنامج أصبح فريدًا من نوعه في مجال العمل السياسى في السودان . قامت بالدراسة مجموعات متخصصة على مستوى الأقاليم وصيغت النتائج النهائية في ورقة عمل تمثل برنامج الحكومة .

فيما يتعلق بالتنظيم والبرمجة والقبول والكفاءة الانتخابية ، وما إليه ، فإن حزب الأمة متفوق على كل ما سواه . حاولنا تطبيق نفس المحاولة في رسم سياسة تجاه مشكلة الجنوب فاقترحنا قيام مؤتمر دستورى قومى ووضعنا الخطوط العريضة لأجندته ، وتلخّص في ورقة عمل تحوى ثمانية بنود ، وخاطبنا مختلف

الأحزاب السياسية السودانية للاتفاق على شروط قومية لكل المسألة ، وكان رد الفعل جيداً إلا أن الجهود التي بذلناها لإقناع قرنق وشركائه باللجوء للحل السلمى لم تسفر عن شيء حتى الآن ، وأصبحنا موقفين تماماً الآن أنه خاضع تماماً للمصالح الأثيوبية ، مما يعنى أن الأمر أصبح الآن مرتبط بالعلاقات السودانية الأثيوبية ، فليكن .. التصعيد الحالى للعمليات ربما يكون محاولة لجعل الأمور تصل إلى أقصى مدى لها قبل أن تبدأ فى التحسُّن مرة ثانية ، وربما تكون مقدمة لتسوية شاملة لكل مشاكل المنطقة فتؤدى إلى حلول تشمل التنمية والأمن ومياه النيل ، ربما تكون النتيجة اتفاقاً يجلب السلام للقرن الأفريقى وشرق أفريقيا . أصبح هذا منظورى الشخصى للمسألة ؛ وعلى الرغم من أنه يوسِّع من دائرة المشكلة إلا أنه يجعل وسائل حلها تبدو أكثر واقعية ، أما حلفاؤنا السابقين (الجبهة الإسلامية .. المترجم) فقد جعلوا من أنفسهم أضحوكة ؛ فبرغم تنظيمهم الجيد وإمكاناتهم الاقتصادية فقد نأوا بأنفسهم عن تقديم أى حلول لمشاكل السودان الهامة - أى أنهم أصبحوا حجر عثرة - وكان أهم إنجازاتهم مدُّنا بالتقيض الذى يوضِّح كيف نحن مختلفون عنهم . على كلِّ ستطلعك سارة على التفاصيل مع تحياتى لإزمى وري وراذ والأحفاد .

كانت وفاة أمى فى الظروف الحالية صدمة قاسية - رحمها الله - كانت تعنى الكثير بالنسبة لى ولحياتى ، ولا شيء سوى الإيمان بالله يمكن أن يعيننى وأنا أصارع فى غياب تشجيعها ودعواتها الصالحة .

أشكرك كثيراً واعتن بنفسك ولتكن روحك المعنوية عالية فلربما تجود علينا الدنيا بابتسامة ... وبعون الله وتوفيقه سوف نتمكن من بناء السودان ثانية .

تحياتى ،،،

الصادق

ملحق (4)

الحكومة الجديدة

الخطاب السياسى

الذى ألقاه السيد الصادق المهدي (يوليو 1986)

حل سلمى للمشاكل القومية والمؤتمر الدستورى القومى

1 - إن الطاغية الذى حكم السودان فى الفترة من 1969 - 1985 مسئول
مسئولية مباشرة عن الحالة فى بعض مناطق البلاد - أى حالة عدم الأمن وعدم
الاستقرار .

2 - توصل الطاغية إلى اتفاقية أديس أبابا فى 1972 على أسس شخصية
وعلى كل ، فإن الجزء العسكرى من الاتفاق طبق خطأ مما أدى إلى تعجُّد التمرد
والى العنف الذى يجرى حالياً ، وكان أيضاً يتدخل فى الشئون القضائية لأقاليم
الحكم الذاتى إلى الحد الذى أفسد أداها .

3 - وتجاهل أيضاً الجانب الاقتصادى للاتفاق مما سبب نوعاً من عدم
المساواة .

4 - وأبعد من ذلك ، قام بقلب نص وروح الاتفاق المذكور وذلك لقيامه
بتقسيمات تجاهلت الوسائل الدستورية ، فساندته بعض الأقاليم وعارضته
الأقاليم التى تمسكت بالدستور .

5 - وباتخاذ سياسة خارجية منحازة على المستويين العالمى والإقليمى فقد
أنحاح لخصومه فرصة الحصول على ملاذات إقليمية وعالمية .

6 - أدخل الطاغية البلاد فى تجربة أسماها « إسلامية » فكانت
التجربة محقة بحق المسلمين والمسيحيين ، فقد تجاهل المسيحيين تماماً وحاول

تطبيق قوانين باسم الإسلام على غير المسلمين بطريقة عارضا حتى الذين كانوا يؤيدونه من الجنوبيين .

7 - عرضته سياساته تلك للمزيد من العزلة ، داخليا وخارجيا ، وبهذه الطريقة مكن الحركة من اللجوء للعنف والحصول على العون المادي والمعنوي . وهكذا أصبح العنف السياسي في أجزاء من الجنوب سند لحركة مقاومة النظام .

وعندما تمت الإطاحة بالطاغية في عام 1985 كان مأمولا أن يضع المقاتلون أسلحتهم ويمنحوا السودانيين الفرصة ليتجمعوا ويتمكنوا من وضع أسس لحل المشكلة وبناء سودان حديث .

ولكن ولغير أسباب مؤسسة واصل المقاتلون اتجاهاهم العدائية ضد الحكومة الانتقالية التي شكلت برضاء كل الفصائل السياسية في السودان ؛ وعلى الرغم من أنهم ادّعوا أن الحكومة الانتقالية لن تتنازل عن السلطة ولن تجري الانتخابات ، إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت عدم صحة ادعائهم ، وبدلاً من أن يعيدوا التفكير في موقفهم واصلوا أعمال العنف ضد الحكومة الديمقراطية التي فوضها الشعب السوداني في انتخابات لم يكن لها مثل في التاريخ السياسي الحديث لإفريقيا ، أجريت الانتخابات وبلغت نسبة التسجيل 90% من البالغين سن الانتخابات وصوت 70% من مجمل المسجلين ، وتم تشكيل حكومة يساندها 80% من أعضاء المجلس ، والذين حصلوا على 90% من أصوات الناخبين .

صحيح .. أن الانتخابات علفت لاعتبارات أمنية في 10% من الدوائر وجاء التأجيل بسبب ظروف طارئة ولهذا فما كان ينبغي أن يتخذ من هذا تكأة للطنع في شرعية الانتخابات ، فإذا كانت الحرب الجارية الآن أريد بها تحرير

السودان فإن البلاد تعيش حاليًا فترة من الحرية لا تتمتع بها أى بلد أخرى لها نفس ظروفه . إن السودان يقف الآن للوفاء بالتزاماته الإقليمية ويتم وضع الخطوات التى تمكنه من تحرير الفرد من الجوع والعطش والمرض والامية والفقر . إذا كانت الحرب الجارية الآن تحاض باسم المواطنين الفقراء الذين يقطنون فى مناطق من البلاد لم تحظ بالتنمية المناسبة ، فإنه على الحركة أن تدرك من الآن أنهم لن يتمكنوا من غزو السودان أو فصل الأقاليم الجنوبية عنه بالقوة ، وعليهم إدراك الآتى :

- 1 - إنهم يدمرون نظامًا ديمقراطيًا شرعيًا لمصلحة مغامرين وطغاة .
 - 2 - إنهم حلفاء مخلصون لمروجى الفتنة الدينية .
 - 3 - إنهم يرفعون من معدلات الموت بين الأبرياء ويعيقون عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى .
- ولكى يفتح الباب على مصراعيه بهدف التدخل إلى تسوية سلمية فقد خصصنا وزارة للسلام لتقوم بكسر الحواجز بين الحكومة والمواطنين السودانيين الذين تركوا البلاد لأسباب سياسية ولاقناعهم بمساندة حل ديمقراطى سلمى .
- (أ) وزارة السلام هى الجهاز التنفيذى الذى أوكلت له مهمة الإعداد بالاشتراك مع لجنة قومية مقترحة ، لعقد المؤتمر الدستورى القومى .
- (ب) السودان اليوم يوفر الحقوق الأساسية لكل المواطنين وسترفع حالة الطوارئ الحالية عندما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك .
- (ج) سيواصل السودان الدفاع عن أمن المواطنين معتمدًا على إمكانياته الذاتية .

(د) كل القوانين والنظم التى أدخلها الطاغية سوف تستبدل بقوانين معبرة عن إرادة الأغلبية المنتخبة ، وذلك لحماية الحقوق المدنية والدينية والإنسانية لجميع المواطنين .

(هـ) نرحب بكل من يود الاشتراك في المؤتمر الدستوري القومي وأننا ملتزمون بتوفير الحماية اللازمة لكل المشاركين ماداموا يحترمون الديمقراطية ويقبلون حلاً سلمياً تحت مظلة الوطن الواحد .

وفضلاً عن ذلك فإننا نعد للتحرك في ثلاث قنوات :

1 - في المجال العسكري سوف تطور القدرات القتالية للقوات المسلحة لمساعدتها على رد كل أنواع العدوان الذي يهدف إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد.

2 - إننا حريصون جداً على إعادة تنشيط برامج الخدمات الاجتماعية التي تأثرت بالوضع الراهن في جنوب السودان ، وذلك بإيصال كل أنواع الإغاثة للمواطنين هناك .

3 - سوف نقوم بتحريك تحت المظلة الدبلوماسية لاحتواء أثر الاستراتيجيات التي فرضت على بلادنا .

4 - فتح مظلة عدم الانحياز سوف تمكن السودان من استعادة ثقة المجتمع الدولي كما سيقوم علاقات متينة مع كل البلدان المجاورة .

5 - الواجبات الدستورية :

المؤتمر الدستوري القومي المقترح سوف يكون بمثابة ندوة لكل القوى السياسية السودانية ، تقوم هذه الندوة بمناقشة المسألة وترفع توصياتها للجنة دستورية يختارها البرلمان ثم يتم تضمين القرارات في مسودة الدستور التي سيقوم البرلمان بمناقشتها وإجازتها ، وسوف يبدأ العمل في إجراء الانتخابات في المناطق التي لم تجرى فيها قبل البدء في مناقشة الدستور الدائم .

وحتى يتم وضع الدستور الدائم سوف يستمر العمل بالدستور الانتقالي الحال بعد إجراء تعديلات عليه تملأ الفراغات الموجودة فيه ، وتعالج أوجه قصوره .

السياسة الخارجية

يتمتع السودان الآن بمكانة مرموقة في العالم بعد أن أطاح شعبه بالطغيان والخضوع .

سوف يتبع السودان سياسة خارجية إيجابية تنطلق من قيمنا النبيلة وائتفاءاتنا التاريخية .

والمبادئ التى تقوم عليها سياستنا الخارجية هى :

1 - التأكيد على ائتفاءاتنا العربى الإسلامى والإفريقى إلى جانب دورنا فى تقوية التعاون العربى الإفريقى .

2 - التخلّى عن الانحياز لأى جانب فى النزاعات العالمية وإقامة علاقات تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة .

3 - احترام الموائيق الدولية إلى جانب موائيق المنظمات الإقليمية .

4 - استغلال السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف القومية العليا وحماية أمن البلاد ووحدتها القومية وتحقيق الأهداف التنموية .

5 - احترام الخيارات السياسية والفكرية للشعوب من أجل تحقيق السلام والتعاون الدوليين .

6 - استئصال كل أشكال الاستعمار والكبت ومحاربة التفرقة العنصرية ونظام الفصل العنصرى ومساندة حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وانطلاقاً من المبادئ الموضحة أعلاه نهدف لتحقيق الأهداف الآتية :

1 - الوحدة العربية استراتيجية تحقق القوة الاقتصادية والدفاع - مصداقية الشعوب العربية -إننا نبحت عن المزيد من التضامن العربى وذلك من خلال إقامة روابط ثقافية واقتصادية مشتركة دون التدخل فى الشئون الداخلية لكل بلد واحترام السيادة الوطنية لكل دولة .

2 - نساند كفاح الشعب الفلسطيني العادل الهادف إلى إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين في أرضهم القومية ، كما نؤيد ونساند الجهود الرامية لإزالة الفركة والتشتت داخل حركة الكفاح الفلسطيني لتوحيدهم تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية .

3 - ولترقية العلاقات السودانية العربية سوف نعيد فتح سفاراتنا في البلدان التي خفض فيها التمثيل الدبلوماسي في السابق .

في المجال الإفريقي :

1 - سوف نعتمد من جهود منظمة الوحدة الإفريقية وسوف نساند كل الوسائل الرامية إلى تقوية التعاون الإفريقي وترقية المصالحة الإفريقية العربية .

2 - نؤيد ونساند حركات التحرر الإفريقية خاصة ثورة الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا.وناميبيا ؛لاستئصال نظام الفصل العنصري وتحقيق حكم الأغلبية

3 - نحترم حقوق الشعوب الإفريقية في اختيار نظمها السياسية ونؤكد التزامنا بسياسات حسن الجوار وتحقيق التعاون القارى والإقليمي للتنمية وفق مبادئ مؤتمر قمة لاجوس .

4 - نههدف إلى تحقيق التكامل بين دول حوض النيل لتحقيق التعاون في الخطط التنموية .

5 - أخيراً سنعمل على إبعاد القارة الإفريقية بعيداً عن الصراعات الدولية .

على صعيد الدول الإسلامية :

1 - إننا ملتزمون بإقامة علاقات وثيقة بالبلدان الإسلامية وتنشيط المؤتمر الإسلامى العالمى .

2 - سوف نوسع من تمثيلنا الدبلوماسي مع البلدان الإسلامية .

3 - سوف نقوم بطرح مبادرة سودانية لإيقاف الحروب بين الدول الإسلامية - خاصة - حرب الخليج « بين العراق وإيران »

4 - للسودان علاقات متميزة وضاربة الجذور مع جاراتها ، ونود في هذا الخصوص تأكيد الآتى :

(أ) العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف يتم تطويرها وتنميتها لما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين .

(ب) نسعى لإقامة ميثاق أخوة مع المملكة العربية السعودية يعكس العلاقة الحميمة بين الشعبين السوداني والعربي السعودى .

(ج) تطورت علاقاتنا مع ليبيا ونوافق من حيث المبدأ لترقيتها بهدف التوصل إلى الوحدة العربية .

(د) علاقاتنا بأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا تشهد تطوراً تحت مظلة الميثاق المقترح لدول حوض النيل .

(هـ) إن وضع السودان المتميز كبلد عربى إفريقى يفرض عليه دوراً تاريخياً في ترقية العلاقات العربية الإفريقية ، وذلك بقيامه بدور حلقة الوصل بين العالمين العربى والإفريقى .

على الصعيد العالمى :

ننوى :

1 - إقامة علاقات وثيقة بالقوى العظمى لصالح الأهداف المشتركة ومصالحنا القومية مع احترام مبادئ عدم الانحياز .

2 - تقوية علاقاتنا ببلدان أوروبا الغربية والصين واليابان .

3 - إقامة علاقات وثيقة مع بلدان العالم الثالث وإعطاء إهتمام خاص لعلاقاتنا بدول أمريكا اللاتينية .

4- إعادة تنشيط دور السودان في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والقيام بدورها في منظمة دول عدم الانحياز لمساعدتها على لعب دور في التعاون العالمى .

على الصعيد الاقتصادى :

خططنا في هذا المجال هى :

1 - تحقيق تفهيماً عالمياً لوضع السودان فيما يتعلق بالديون الخارجية والبحث عن وسائل لتجميد هذه الديون لفترة معقولة حتى يتحقق الانفراج الاقتصادى .

2 - استقطاب العون الاقتصادى في إطار خطة التنمية السودانية للمساعدة على تحقيق الخطة الاقتصادية .

3 - إعادة تنظيم جهود الإغاثة الدولية وفق سياسة جديدة وتحويلها للتنمية الريفية .

4 - مناشدة المجتمع الدولى لتحمل مسؤوليته تجاه اللاجئين لأن السودان لا يستطيع تحمل العبء بمفرده .

5 - العمل مع مجموعة السبع وسبعين بهدف تحقيق نظام اقتصادى حديث وعادل .

6 - إعادة تأهيل وزارة الخارجية وتحويلها إلى جهاز تنفيذى لتحقيق سياسة خارجية إيجابية ، وإعطاء وزن لوجهات نظر الدبلوماسيين السودانيين من خلال إسهاماتهم في المؤتمرات والندوات لتحقيق هذا الهدف .

7 - تنشيط أساليب الدبلوماسية الشعبية .

تعقيب المعارضة على الخطاب :

زعيم المعارضة السيد على عثمان محمد طه (الجبهة الإسلامية القومية)

« يزداد الوضع في الجنوب سوءاً كل يوم ، والمناداة بالبدء في مفاوضات للسلام أمر ضروري ، يجب أن يوضع اعتبار لوجهات نظر مختلف التنظيمات السياسية والأحزاب في كلا الشمال والجنوب ، ومن الضروري التوصل إلى حل وسط يرضى الجميع .

مشكلة الجنوب تحمل في ثناياها عدة مشاكل أخرى مثل اللامركزية في الجنوب ، تعدد ثقافته ، الجفاف الذي حل بالإقليم ، والآثار المترتبة على الحرب: كل هذه مشاكل .

ومن وجهة النظر الإسلامية فإن قائمة بأربع نقاط تم تقديمها لمشروع حل للمشكلة :

1 - تقوية وسائل الاتصال وإقامة شبكة مواصلات بين مختلف مناطق البلاد .

2 - وضع برامج تنمية إقليمية متوازنة وحسنة التخطيط .

3 - تبني سياسة لا مركزية تؤدي إلى الفدرالية .

4 - التأكيد على حقوق وإيجابيات الجماعات المسلمة وغير المسلمة وتحديد نطاق إسهامهم فيما يتعلق بحكم البلاد .

زعيم المعارضة الديمقراطية السيد محمد إبراهيم نقد :

مشكلة الجنوب هي التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة ، وعلى الحركة السياسية في البلاد تنفيذ رغبات الجماهير وتطلعاتها لإجراء تغييرات جذرية وتغييرات ثورية في كل نواحي الحياة .

إن عملية توحيد الأمة السودانية مع شخصيتها الفردية وتنوعها العرقى مع مواجهة الحرب الأهلية الثانية في الجنوب أمر يتطلب حلولاً جذرية يوفر الموازنة السياسية المقبولة .

الحلول الوقتية تؤدي فقط إلى استئناف الحرب الأهلية مرة ثانية ، المؤتمر الدستوري يوفر قاعدة مناسبة ولكنه ينبغي ألا يكون على غرار مؤتمر المائدة المستديرة أو اتفاقية أديس أبابا ، وهي الحلول التي أدت إلى استئناف الحرب الأهلية .

* * *

ملحق (5) (أ)
جمهورية السودان
السفارة السودانية
كليفلاندرو - سانت جيمس
لندن
مجلس الوزراء 1986

- 1 - صادق المهدي - رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع .
- 2 - زين العابدين الهندي - نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية .
- 3 - سيد أحمد الحسين - وزيرًا للداخلية .
- 4 - عبد المحمود صالح - النائب العام .
- 5 - الدكتور آدم موسى مادبو - وزيرًا للطاقة والتعدين .
- 6 - عمر نور الدايم - وزيرًا للزراعة والموارد الطبيعية .
- 7 - الدكتور بشير عمر - وزيرًا للمالية والتخطيط .
- 8 - الدكتور محمد يوسف أبو حرية - وزيرًا للتجارة والتموين .
- 9 - بكرى عدیل - وزيرًا للتربية والتوجيه .
- 10 - محمد توفيق أحمد - وزيرًا للثقافة والإعلام .
- 11 - مبارك عبد الله المهدي - وزيرًا للصناعة .
- 12 - محمد طاهر جيلاني - وزيرًا للإسكان والأشغال والمرافق العامة .

- 13 - الدكتور أبو صالح - وزيراً للصحة والرعاية الاجتماعية .
- 14 - الدكتور إسماعيل أبكر - وزيراً للثروة الحيوانية .
- 15 - وولتر كوني جوك - وزيراً للعمل والخدمة العامة .
- 16 - جوشوا دى جوال - وزيراً للحكومات المحلية .
- 17 - سريفينو واني - وزيراً للمواصلات والنقل .
- 18 - الدكتور محمد أحمد ياجى - وزيراً للسلام والمؤتمر الدستوري القومي .

ملحق (5) (ب)

جمهورية السودان

سفارة السودان - لندن .

يسرنا أن نبعث لكم تفاصيل تشكيل الوزارة الجديدة بالسودان والتي أعلنت في 4 يونيو 1987 :

- 1 - صادق المهدي - رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
- 2 - مأمون سنادة - وزيراً للخارجية .
- 3 - سيد أحمد الحسين - وزيراً للداخلية .
- 4 - عبد المحمود صالح - النائب العام .
- 5 - الدكتور آدم موسى مادبو - الطاقة والتعدين .
- 6 - الدكتور عمر نور الدائم - الزراعة والمواد الطبيعية .
- 7 - الدكتور بشير عمر - المالية والتخطيط .
- 8 - الدكتور إبراهيم حسن عبد الجليل - التجارة والتموين .
- 9 - بكرى عدیل - التربية والتوجيه .

- 10 - التوم محمد التوم - الثقافة والإعلام .
 - 11 - صلاح عبد السلام - شئون الرئاسة .
 - 12 - مبارك عبد الله المهدي - الصناعة .
 - 13 - محمد طاهر جيلاني - الإسكان والأشغال والمرافق العامة .
 - 14 - الدكتور حسين أبو صالح - الصحة .
 - 15 - حسن محمد مصطفى - الشباب والرياضة .
 - 16 - لورانس مادي تودي - العمل والضمان الاجتماعي .
 - 17 - ريد شول جوك الحكومة المحلية .
 - 18 - محمد بشير جمعة - الري والقوة الكهربائية المائية .
 - 19 - الدو آجو دينق - النقل والمواصلات .
 - 20 - بشير إبراهيم عبد الكريم - الشئون الاجتماعية والزكاة .
- التعيينات الخاصة بوزارات الثروة الحيوانية ، السلام والمرافق العامة والشئون الدينية ستعلن لاحقًا .

المكتب الصحفي - لندن

10 يونيو 1987 .

ملحق (5) (ج)

تشكيل الوزارة الجديدة لحكومة السودان

- 1 - صادق المهدي - رئيسًا للوزراء .
- 2 - الدكتور سليمان أبو صالح - وزيرًا للخارجية .
- 3 - اللواء (أركان حرب) عبد الماجد حامد خليل - وزيرًا للدفاع .
- 4 - الدكتور حسن عبد الله الترابي - وزيرًا للعدل والنائب العام .

- 5 - عبد السلام الخليفة - وزيراً لشئون مجلس الوزراء .
- 6 - الدكتور عمر نور الدائم - وزيراً للمالية والتخطيط القومى .
- 7 - مبارك الفاضل - الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- 8 - الدكتور على الحاج محمد آدم - وزيراً للتعاون والتموين والتجارة الداخلية .
- 9 - الدكتور عبد المالك عبد الله الجعلى - وزيراً للشئون الدينية .
- 10 - الدكتور عبد الوهاب عثمان - الصناعة .
- 11 - البروفسير الشيخ محجوب - وزيراً للتربية .
- 12 - عثمان عمر - الإسكان والأشغال العامة .
- 13 - ماثيو أبور - العمل والضمان الاجتماعى .
- 14 - عبد الله محمد أحمد - الإعلام .
- 15 - ريشارد موكوب - الحكومات المحلية والتعاون الإقليمى .
- 16 - أحمد عبد الرحمن - الشئون الاجتماعية .
- 17 - الدكتور فضل الله على فضل الله - الخدمة العامة والإصلاح الإدارى .
- 18 - أمين بشير فلين - الفنادق والسياحة .
- 19 - جوشيا دى وال - الشباب والرياضة .
- 20 - الدو آجو - النقل .
- 21 - إسماعيل أبكر - الثروة الحيوانية .

22 - محمد بشير جمعة - الرى .

23 - الدكتور تاج السر مصطفى - المواصلات .

24 - الدكتور الفاتح محمد التجانى - الزراعة والموارد الطبيعية .

25 - الدكتور أوهاج محمد - الصحة .

26 - حسن على شابو - اللاجئين والإغاثة .

27 - انقلوا بيذا - رئيس مجلس الجنوب .

سفارة السودان
المكتب الصحفى
لندن
24 مايو 1988 .

ملحق (5) (د)

تشكيل الوزارة الجديدة

الوزارة الجديدة التى يرأسها السيد صادق المهدي شكلت وأدى أعضاؤها القسم الدستورية يوم 1989 / 3 / 25 هى على النحو الآتى :

1 - اللواء (معاش) مبارك عثمان رحمه - وزيراً للدفاع .

2 - سيد أحمد الحسين - الخارجية .

3 - مبارك الفاضل المهدي - الداخلية .

4 - صلاح عبد السلام الخليفة - شئون مجلس الوزراء .

5 - عثمان عمر الشريف - نائباً عاماً ووزيراً للعدل .

- 6- الدكتور عمر نور الدايم - المالية .
- 7 - بشير عمر فضل الله - الطاقة والتعدين .
- 8 - محمود بشير جمعة - الري .
- 9 - إبراهيم رضوان - الصناعة .
- 10 - ميرغنى عبد الرحمن سليمان - التجارة والتموين والتعاون .
- 11 - البروفسر الشيخ محبوب جعفر - التربية والتعليم .
- 12 - الدكتور عبد الرحمن إبراهيم أبو الكل - الصحة .
- 13 - دكتور إسماعيل أبكر - الإسكان والأشغال العامة .
- 14 - أبو زيد محمد صالح - الخدمة العامة والإصلاح الإدارى .
- 15 - عكاشة بابكر الطيب - العمل والضمان الاجتماعى .
- 16 - الدو أجو دينق - الزراعة .
- 17 - باولينوزى - الثروة الحيوانية .
- 18 - روبرت بالدى - الحكومات المحلية والتنسيق .
- 19 - جوزيف أوكيلو - الشباب والرياضة .
- 20 - محمد أحمد كوة - الفنادق والسياحة .
- 21 - الدكتور حسين سليمان أبو صالح - الثقافة والإعلام .
- 22 - الدكتور أوهاج محمد موسى - الرعاية الاجتماعية واللاجئين والزكاة .

* * *



الحرب في الجنوب - الضحايا

- 9



الحرب في الجنوب - الأيتام



الفيضانات - عطلت النقل

- 10 -



الفيضانات التي تسببت بها المجاعة 1986 - 1987



فرقة من الجيش الشعبي لتحرير السودان

-11



قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تجوب الأقاليم في شاحنة استولوا عليها



العقيد جون قرنق - قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان

-12-



يونا ملوال



حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية

- 13



محمد سيد أحمد عتيق



كمال الموض الجيزولي



علي الماحي الزاكي



الحاج عبد الرحمن عبد الله نقدي

ضحايا النظام - صور تفضلت بها هيئة العفو الدولية .

-14-



الفريق عمر حسن أحمد البشير

- 15



سارة محمود الفاخيل ، زوجه صادق المهدي

ملحق (6)

مختارات من الخطاب الذى ألقته المسز مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية ترحيباً بالسيد صادق المهدي رئيس الوزراء السودانى برقم 15 داونتنق ستريت - لندن فى 15 أكتوبر 1986 .

« سعادة رئيس الوزراء ، السادة الوزراء ، اللوردات ، سيداتى سادتى .

أرحب بك وبوفدك الوزراى فى بلادنا ، فأنت صديق قديم لهذه البلاد وقد عشت فيها بيننا زمناً .

لقد لعبت أسرتك ، سيدى ، دوراً متميزاً فى تاريخ السودان .

ولا أبالغ إذا ما قلت إن اسم المهدي أصبح مرادفاً للسودان واستقلاله .

توافق زيارتك يا سيادة رئيس الوزراء الذكرى الثلاثين لاستقلال السودان عن الإدارة البريطانية المصرية المشتركة ، ربما لا يكون من الحكمة إطالة التفكير فى فترات كتلك ولكن أستطيع أن أقول: إننا نكنُّ للسودان الذى يقف اليوم قوياً شامخاً - كل مشاعر الصداقة والحب (بعد ذلك حيث المسز تاتشر حكومة السودان الإنجليزية المصرية) سيادة رئيس الوزراء : إن عودتك للرئاسة مع بداية هذا العام كانت إيذاناً بعودة الديمقراطية للسودان . هذا إنجاز يحق للشعب السودانى الافتخار به .

إنها تعطى المثال لأفريقيا وأبعد من ذلك؟ والديمقراطية تتصمر رغم كل الظروف الصعبة ... ولكن عودة الديمقراطية بداية وليست نهاية لطريق طويل . نعلم أن السودان يواجه مصاعب ضخمة فى صراعه لتحقيق السلام وإعادة البناء الاقتصادى ولوضع نهاية للمعاناة الإنسانية من الحرب والجفاف .

سيادة رئيس الوزراء .. إننى متأكدة من أن جميع الموجودين معنا الآن في
هذا المكان واثقون من قدرتكم وشجاعتكم وتصميمكم في التغلب على
المشاكل التى تواجه السودان .

وأتعهد لك بمساندة وحسن نوايا الحكومة البريطانية والشعب البريطانى
في التغلب على التحدى الذى تواجهه .

* * *

ملحق (7)

ميثاق السودان الانتقالي

ديباجة

أعدته وقعت عليه بعض الأحزاب السياسية وصدر في يناير /
فبراير 1988.

حتى يحين وقت انعقاد المؤتمر الدستوري القومي فإننا ، الأحزاب السياسية
السودانية ، الموقعة أدناه :

إدراكًا منا بأن المشاكل القومية التي تعاني منها البلاد حاليًا موروثة من
الحقبة الاستعمارية .

واعتراقًا منا بأن كل الجهود التي بذلت في سبيل إيجاد حل لها فشلت
نتيجة 22 عامًا من الحكم العسكري .

ولعلمنا بأن الصراع العسكري الجارى حاليًا في الجنوب هو مظهر لهذه
المشاكل .

وباتفاقنا الجماعي على رفض أى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية
للبلاد .

وتأكيدًا لحقوق المواطنة وكل الحقوق الإنسانية الأخرى والواجبات
لكل المواطنين دونما اعتبار لدينهم أو عرقهم أو ثقافتهم ، وكما كفلها
دستور السودان الانتقالي لعام 1985 المعدل عام 1987 تقدم هنا الميثاق الانتقالي
الآتي :

1- الدولة السودانية :

1-1 إننا في جمهورية السودان نساند ، نمارس وندافع عن النظام الديمقراطي التعددى للحكومة حيث يتمتع كل المواطنين السودانيين بالحقوق والواجبات المتساوية .

2-1 اللغة العربية هى اللغة الرسمية القومية للسودان دون ما اعتراض على استخدام اللغة الإنجليزية كلغة أساسية فى جنوب السودان تمشيًا مع قوانين الحكم الذاتى لعام 1972 .

3-1 اللغات واللهجات المختلفة التى تتحدثها مجموعات عرقية فى أقاليم مختلفة ومناطق من السودان تعتبر جزءًا لا يتجزأ من تراثنا الثقافى القومى وسوف يتم الحفاظ عليها وترقيتها بواسطة الدولة .

4-1 نحن سودانيون — هويتنا السودانية مبنية على أصلنا العربى الأفريقى .

5-1 يتمتع كل السودانيين بالحق فى السكن والعمل فى أى جزء من أجزاء البلاد .

2 - المشاركة فى مؤسسات الدولة :

1-2 ستكون هناك مشاركة عادلة للسلطة فى السودان .

2-2 مع الأخذ فى الاعتبار يحق لكل المواطنين السودانيين بتولى الوظائف العامة سواء كانت سياسية أو إدارية — ولكى يتحقق توزيع عادل للفرص — سوف يتم تنفيذ برنامج لتعيين السودانيين المؤهلين من المناطق التى كان حظها أقل فى الماضى — خاصة الأقاليم الجنوبية — ومع مراعاة المصلحة العامة فى مؤسسات الدولة مثل :

(أ) المؤسسات العامة

- (i) سكرتارية العامة لرئاسة الجمهورية .
- (ii) الهيئة القضائية .
- (iii) الهيئة التشريعية .
- (iv) الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- (v) العمل في وزارة الخارجية .
- (vi) المؤسسات العامة والشركات والسلطات .. إلخ.
- (vii) القوات النظامية .
- (viii) الخدمة المدنية .
- (ix) المجالس القومية والوكالات .

(ب) الجامعات القومية ومؤسسات التعليم العالي

سيتم التوزيع العادل لفرص تلقى التعليم العالي لكل أقاليم السودان وعلى وجه الخصوص قبول الطلاب المؤهلين في الجامعات القومية والمؤسسات التعليمية الأخرى ، وفي هذا الخصوص فإن الحكومة سوف تولي إهتماماً خاصاً للمؤسسات التعليمية الإقليمية في كل المستويات - خاصة - في المناطق ذات الفرص التنموية المحدودة .

3- إدارة الجنوب :

1-3 سوف تكون إدارة جنوب السودان حسب ما هو منصوص عليه في اتفاقية الحكم الذاتى الإقليمى لعام 1972 في شكلها التطبيقي اللامركزي الحالى.

2-3 يقوم رئيس الوزراء باختيار رئيس مجلس الجنوب بعد التشاور مع أحزاب الجنوب الموقعة على هذا الميثاق .

3-3 سوف يتم تشكيل لجنة تحدد كيفية توزيع السلطات بين مجلس الجنوب وحكومات الأقاليم الجنوبية ، والعلاقة بين المجلسين مع الحكومة المركزية .

4-3 وبالنظر للأحوال المعيشية الصعبة السائدة حاليًا في المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأخرى فسوف يتم تكثيف جهود الإغاثة في هذه الأقاليم، وسوف تنطلق جهود الحكومة في هذا الشأن بالتنسيق مع برنامج مجلس الرحمة السوداني الذي تم تشكيله بواسطة لجنة السلام المسيحية الإسلامية ، وسوف يتم القيام بجهود الإغاثة وبرنامج إعادة تأهيل النازحين بواسطة لجنة إعادة التأهيل والإغاثة القومية ومفوضي العاصمة القومية ومجلس الجنوب والحكومات الإقليمية ، وسوف تركز الجهود على إعادة تأهيل هؤلاء المواطنين في مناطقهم الأصلية ومناطق الإنتاج .

5-3 سوف تشرف الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية على تعليم الطلاب النازحين من الأقاليم الجنوبية والأقاليم الأخرى ؛ وذلك بتوفير الفرص لهم في الشمال حتى تعود الأحوال في أقاليمهم إلى طبيعتها .

4 - البرنامج الاقتصادي المتوازن :

1-4 سيتم توزيع الثروات القومية على مختلف أقاليم السودان توزيعًا عادلاً.

2-4 سوف تركز الجهود لاستئصال آثار الحرب بمجرد أن يتم التوصل إلى السلام .

3-4 سوف تعطى الأولوية لإعادة برنامج التأهيل لمشروعات قطاع الخدمات والمشاريع الإنتاجية الأخرى ، بالإضافة إلى البنية الاقتصادية الأساسية للجنوب والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب .

4-4 أما بالنسبة للمواطنين المتأثرين بالحرب ولكنهم ما زالوا متواجدين في مناطقهم فسوف يكون حظهم من الإغاثة مساوياً لأولئك الذين نزحوا عن

مناطقهم — بالنسبة للمواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة الحرب فإن المؤتمر الدستوري القومي سوف ينظر في حالتهم .

5-4 سوف يتم إنشاء لجنة قومية متخصصة تقوم بإعداد برنامج اقتصادى شامل يتم تنفيذه بعد إحلال السلام فى الجنوب والمناطق المتأثرة الأخرى .

6-4 سوف يتم استغلال كل الموارد الداخلية والخارجية لتنفيذ البرنامج الاقتصادى الموضح أعلاه .

5. الدين والسياسة :

1-5 الإسلام والمسيحية هما الدينان الرئيسيان فى السودان ، فالإسلام هو دين الأغلبية والمسيحية هى دين عدد لا يستهان به من السودانيين - وعلى كل - فسوف تتم معالجة موضوع علاقة الدين والدولة فى المؤتمر الدستوري القومى .

6- الدساتير والقوانين :

1-6 الدساتير والقوانين تنطبق على كل المواطنين فى كل الأقاليم وسوف يتم تشريعها بواسطة سلطات مؤهلة .

2-6 سوف يطلب من الحكومة التعجيل بقوانين تحل محل قوانين سبتمبر لعام 1983 - هذه القوانين التى يجرى الآن إعدادها سوف يتم العمل بها خلال الفترة الانتقالية السابقة لانعقاد المؤتمر الدستوري القومى .

7- المؤتمر القومى الدستوري :

1-7 إننا نطلب من الحكومة أن تعمل على انعقاد المؤتمر الدستوري القومى خلال عام 1988 ، وأن تدعو كل القوى السياسية داخل وخارج البلاد للمساهمة

في إعداد حل دائم وأصيل لمشاكلنا القومية ، ثم التوقيع عليه نيابة عن الأحزاب
الآتية :

« لبعض الأحزاب مرقعان »

مسلسل الحزب

- 1- حزب الأمة .
- 2- الحزب الاتحادي الديمقراطي .
- 3- الحزب التقدمي الشعبي .
- 4- حزب السودان القومي .
- 5- المنظمة السياسية لجنوب السودان .
- 6- المنظمة السياسية لجنوب السودان .
- 7- مؤتمر الشعب الإفريقي السوداني .
- 8- مؤتمر الشعب الإفريقي السوداني .
- 9- المؤتمر الإفريقي السوداني .
- 10- حزب الشعب الفدرالى السودانى .
- 11- حزب الشعب الفدرالى السودانى .
- 12- الاتحاد القومى الإفريقى السودانى .
- 13- حزب العمل الاشتراكى السودانى .
- 14- جبهة تحرير السودان .
- 15- حزب الوحدة السودانى .
- 16- حزب السلام السودانى .
- 17- حزب العمل القومى السودانى .

* * *

ملحق (8)

مذكرات حول مبادرة السلام 1989

قامت لجنة السلام التي أسست حديثًا بإرسال أول وفد لها إلى أديس أبابا في 3 - 4 - 1989 ، وسوف يكون من أول واجباتها إخطار الجيش الشعبي لتحرير السودان بقرار الحكومة قبولها اتفاقية السلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان الموقعة في نوفمبر 1988 ، وقد حمل الوفد رسالتين لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان من رئيس الوزراء الصادق المهدي ونائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية سيد أحمد الحسيني بوصفه رئيسًا للجنة السلام ، وحملوا أيضًا قرار مجلس الوزراء قبوله اتفاقية السلام وخطاب رئيس الوزراء أمام البرلمان الذي أعلن فيه الموافقة على اتفاقية السلام .

وقد تم اتخاذ الخطوات العملية بواسطة الأمم المتحدة تجاه تنفيذ حملة الإغاثة التي تشرف عليها المنظمة وجهودها في توصيل الإغاثة إلى المواطنين المتأثرين في الجنوب ، تم نقاش هذا الأمر في اجتماع عقد بالخرطوم في 1 - 4 - 1989 بين وزير الخارجية ، ونائب الرئيس ومندوب السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور جيمس قرانت ، كما استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سيد أحمد الحسيني الوفد الأثيوبي الزائر والخاص باهتمام الجهود الرامية إلى إحلال السلام في البلدين ، كما أخطر سيادته الوفد بالخطوات التي تم اتخاذها بواسطة حكومة الجبهة القومية المتحدة وجهودها لإحلال السلام لجنوب السودان ، وقد أبدى الوفد الأثيوبي تفهمه للجهود التي تمت وأكدوا استعدادهم لبذل أقصى جهد ممكن لتحقيق السلام .

وقد قامت لجنة السلام التي كونت حديثاً بإخطار جميع السفراء بالخرطوم وسوف تقوم بإخطار الأقطار المجاورة للسودان ، وهيئة الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الدول الإفريقية بموافقة حكومة السودان على مبادرة السلام التي توصل إليها الحزب الاتحادي الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان .

وقد استعرض السيد الصادق المهدي مع أعضاء الوفد الأثيوبي الزائر في يوم 3 - 4 - 1989 تطور العلاقات الثنائية وتبادل معهم وجهات النظر حول الوضع الراهن في كل من السودان وأثيوبيا ؛ وبينما أخبرهم الرئيس بمغادرة لجنة السلام السودانية الخرطوم إلى أديس أبابا قام الوفد الأثيوبي بشرح جهود حكومتهم لإحتواء مشاكلهم سلمياً ، وأكدوا مساندة حكومتهم لجهود السلام السودانية .

وغادرت حوالي 25 شاحنة محملة بمواد الإغاثة نيروبي في 3 - 3 - 1989 إلى جنوب السودان كبداية للمرحلة الثانية لخط الحياة لعمليات الإغاثة بالسودان ، وقال المدير التنفيذي جيمس قرانت : إن هذه أكبر حملة من نوعها في التاريخ .

تقدم عملية السلام

قامت الحكومة الجديدة بقبول مبادرة السلام التي صاغها الاتحاد الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا في نوفمبر الماضي وقد صرح وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور حسيني أبو صالح ، بأن مجلس الوزراء قرر في اجتماعه المنعقد في 26 مارس تبني البرنامج الانتقالى كبرنامج عمل للحكومة ، وأجاز مبادرة السلام وتفسيراتها الموضحة في ذلك البرنامج الذي ينادى بضرورة التوصل إلى السلام ودعم القوات المسلحة ، وتحسين الوضع الإقتصادي واتباع سياسة متمشية مع مبادئ عدم الإنحياز . وأضاف الدكتور / أبو صالح : أن المجلس شكل لجنة

برئاسة وزير الخارجية سيد أحمد الحسين وسنمضى قدماً بالترتيبات الخاصة بتطبيق مبادرة السلام وتتصل بالحركة الشعبية لتحرير السودان لذات الصدق وتقوم بكل الخطوات العملية الكفيلة بسيرائها . وقال الرئيس الحسين : أن اللجنة عقدت أول إجتماعاتها في 27 مارس لوضع خطة عمل لها ولتحديد تاريخ للإتصال بالجبهة الشعبية لتحرير السودان وذلك لوضع لوضع ترتيبات تطبيق إتفاقية السلام . وقرر مجلس الوزراء كذلك تشكيل لجنة تراجع قانون الإنتخابات العام وتكون لجنة وزارية تكون مسئولة عن الجهود الشعبية لتطبيق برنامج الحكومة لمؤازرة القوات المسلحة .

وقد رعى السيد الصادق المهدي في 28 مارس من جون قرنق أن يبدى ردًا إيجابيًا لمبادرات السلام الجديدة لحكومته ، وخلال تقديمه لخطاب الحكومة أمام البرلمان وجه المهدي نداء للعقيد جون قرنق أن يتجاوب مع لجنة السلام التي شكلتها الحكومة في 26 مارس والتي يرأسها وزير الخارجية ، وقد عبر رئيس الوزراء عن أمله في أن يتخذ العقيد قرنق قرارًا إيجابيًا يضع البلاد في مسار السلام ، وأكد أن حكومته الجديدة سوف تعطى موضوع السلام أهمية خاصة مضيئاً أن الوضع العالمي الحال والمناخ الإقليمي سوف يساعدان في هذا الخصوص ، ونادى المهدي بضرورة تعليق قوانين الشريعة الإسلامية حتى موعد انعقاد المؤتمر الدستوري القومي ، وأكد أن الاقتتال الجارى حاليًا في البلاد والأقطار المحددة بالديمقراطية تبرر هذا التحرك ، وركز على المبدأ القائل : « إن الظروف الخاصة الاستثنائية تتطلب إجراءات استثنائية » ، وأكد على التزامه بالتشريعات الإسلامية مشيرًا إلى أن الأغلبية المسلمة في البلاد ملتزمة بها بطريقة تضع في الاعتبار الوضع الداخلى الحال والحقائق الدولية وحقوق الأقليات ونادت لجنة السلام بضرورة إجراء اتصال عاجل بالجيش الشعبى لتحرير السودان ، وناقشت اللجنة في اجتماع عقد في 9 مارس خطة شاملة لخلق مناخ مناسب يحقق السلام في البلاد .

واستعرضت لجنة السلام في 28 مارس في اجتماعها الأول وسائل الاتصال
بالجيش الشعبي لتحرير السودان الرامية لتنشيط عملية السلام بهدف الوصول
إلى المؤتمر الدستوري .

وفي تصريح للناطق باسم اللجنة البروفسير حماد بقاى أن الاجتماع
استعرض كل مبادرات السلام في محاولة لتنوير أعضائها بالجهود التي تمت
حتى الآن .

* * *

ملحق (9)

المقرر العام

الجيش الشعبى لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان

بيان صحفى

الرقم الإشارى : اس بى إل إم / اس بى إل 1 / 1 / أى 1

التاريخ 31 أغسطس 1991

1- الإعلان الذى أصدره القائد ريك مكار والقائد لاما كول بأن القائد جون قرنق قد أُطِيح به لإعلان كاذب وليس له سند فى الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان ، لا على مستوى القيادة العسكرية والسياسية العليا أو القاعدة أو المواطنين فى المناطق المحررة . القائد جون قرنق باق ضمن القيادة العليا المكونة من 13 عضواً . إن قوردون كوتق المتواجد بمنطقة الناصر هو أيضاً الآخر لا يؤيد إعلان ريك ولكنه منع من التعبير عن رأيه ، وما يسمى بإعلان ريك إذن هو من عمل اثنين فقط من القيادة العليا هما : القائد ريك ماكابارتسينى ، والقائد لام أكول أجاوين وليس له أى سند أو تأييد .

2 - عملية السلام التى يتوسط فيها الرئيس بابنجيدا والخاصة بوصول الإغاثة إلى جميع المناطق بما فيها منطقة الناصر ، سوف تستمر ولن تحدث انشقاقات أو حروب داخل الجيش الشعبى لتحرير السودان لأن من شأن أعمال كهذه إن حدثت أن تؤخر عملية السلام ولن تخدم مصلحة أحد .

3- ونعلن نحن ، العشرة أعضاء للقيادة العليا للجيش والحركة الشعبية

لتحرير السودان الموقعون أدناه تأييدنا الكامل للقائد جون قرنق دى مابور وهذا
البيان .

الموقعون

- 1 - القائد وليم نايون بانى .
- 2 - القائد سالفا كير مايارديت . المكان : كابويتا - جنوب السودان .
- 3 - القائد جيمس وانى إيفا .
- 4 - القائد دانييل أوليت الكول .
- 5 - القائد كول مانياتق جوك .
- 6 - القائد مارتين مانييل اييريل .
- 7 - القائد لوال دينق دول .
- 8 - القائد كاليريو مودى هارايانتق .
- 9 - القائد جون قرنق دى مابور .
- 10 - القائد يوسف كوة مكى .

* * *

ملحق (10)

مسودة مشروع تسوية عادلة للسلام في السودان أغسطس 1992

1- لقد فشلت الاجتماعات التي عقدت في أبوجا عاصمة نيجيريا بين الطرفين السودانيين في إحراز انفراج في مساعى البحث عن السلام ، وقد حققت قدراً ضئيلاً من النجاح يتلخص في :

- الاتفاق على استحالة التوصل إلى حلّ للنزاع وأن قراراً كهذا يجب أن يتم بحثه في محادثات سلام لاحقة .

- اتفق الطرفان على مواصلة البحث عن السلام .

- عبّر الطرفان عن ثقتهما في الوساطة النيجيرية .

2- كشفت محادثات أبوجا عن مفاهيم خاطئة كثيرة لدى أعضاء وفد نظام الخرطوم ، وهى :

(أ) يعتبرون أن المشكلة قاصرة على المقاتلين الذين يقومون بحمل السلاح .

(ب) سعيهم لفصل النزاع عن خلفيته التاريخية قبل عام 1989 .

(ج) رفضهم الإقرار بأن المشاكل القومية للحكم والتنمية والعلاقات الخارجية هى جزء لا يتجزأ من النزاع .

(د) إصرارهم على حل المشكلة وفق البرنامج السياسى للجهة الإسلامية القومية الذى أعد عام 1986 وهو برنامج بالٍ ولا يتمشى مع المتغيرات القومية والإقليمية والعالمية التى حدثت خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

3- كما كشفت تفاصيل محادثات أبوجا عن سوء فهم من جانب الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان كان يمكن أن تضر بوحدة الهدف في مسار مسيرة السلام ، وهى :

(أ) قراءة دقيقة للتاريخ : إن تجارة الرق كانت ممارسة ظالمة اشتركت فيها كل الدول ، ولم تكن احتكاراً خاصاً بأهل السودان الشمالى .

وقد شارك السودانيون في كل من الشمال والجنوب في ذلك العمل البغيض الذى يجب ذكره كجزء من التاريخ المظلم للبشرية .

(ب) إن الإشارة للممارسات الخاطئة الحالية لبعض القبائل والتي تمثل شكلاً من أشكال الرق يجب أن ينظر إليها كأعمال خارجة على القانون وخارجة على السلوك الاجتماعى المقبول ، وهى بهذه الوضعية والصفة موجودة وممارسة في كل أفريقيا وبالذات في البلدان المتخلفة منها ، وأن وجودها في السودان أقل بكثير من بلدان أخرى .

(جـ) في تاريخ العلاقات بين شطرى السودان ارتكبت أخطاء عديدة وهى أخطاء أدت إلى بذل العداوة وانعدام الثقة بين الشمال والجنوب ؛ وبرغم هذا فليس صحيحاً القول بأن الشماليين وحدهم هم الذين ارتكبوا تلك الأخطاء . الجنوبيون أيضاً لهم نصيبهم من الأخطاء ، نذكر منها :

1 - القتل الجماعى للشماليين عام 1955 .

2 - استخفاف أنيانيا (١) بمؤتمر المائدة المستديرة .

3 - الإهمال الذى تعامل به الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان مع انتفاضة الشعب عام 1985 .

4 - التحالف الوثيق الذى أقامه الجيش الشعبى لتحرير السودان مع نظام منقستو بأثيوبيا ، والذى أدى إلى رفضهم لمبادرات السلام التى طرحتها الحكومة الديمقراطية للسودان .

5 - وصف كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان سواء كانت دكتاتورية أو ديمقراطية بأنها سواء وهذا أمر غير منصف وذلك لأن :

(أ) كل مبادرات السلام التي قدمت انبثقت عن نظم ديمقراطية وكأمثلة لذلك: مؤتمر المائدة المستديرة ، إعلان كوكادام ، مبادرة السلام السودانية 1988. وبرنامج السلام لعام 1989 (اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 بنيت على إنجازات لجنة الإثنى عشر ومؤتمر كل الأحزاب السودانية) . قام الطاغية النميرى بعد ذلك بتقويض اتفاق أديس أبابا مما جعل الأوضاع بالجنوب تنقلب وتدهور بصورة أسوأ مما كانت عليه قبل عام 1972 .

(ب) كل الحروب الأهلية بدأت أو استؤنفت والسودان يزرع تحت نظام دكتاتورى 1963 ، 1975 ، 1983 ، 1989 ، .. (إلخ) .

لاشك أن الشماليين ارتكبوا عددًا من الأخطاء ، نذكر منها :

- الوعد بالقدرالية والإخفاق فى تحقيقها .

- العنف غير المميز الذى اندلع ضد المثقفين الجنوبيين فى جوبا والحرب عام 1965 .

- اغتيال حمامة السلام السيد وليم دينق .

- محاولات اللواء عبود فرض التعريب والأسلمة فى الجنوب .

- تقويض اتفاقية 1972 .

- تصفية برنامج السلام لعام 1989 .

ومهما يكن ، فإن معظم الأعمال الظالمة تلك قامت بها نظم دكتاتورية كبتت الشمال والجنوب معًا ، وهناك سقطات للشمالين ، هى :

1 - التركيز على خلق هوية للسودان الشمالى كبلد متطور مع بداية

الصحة السياسية أدى إلى تهميش دور الأجزاء غير المسلمة وغير العربية من المجتمع السوداني .

2- وحتى عندما أدرك ذلك الخطأ لم يتم تصحيحه بالسرعة المطلوبة .

3 - السياسات الخاصة بالنمو الاقتصادي ، وتوزيع الثروة ، والمشاركة السياسية ، والدفاع ، والمكاتب الإدارية ، ورسم السياسة الخارجية للبلاد صممت لتخدم الشمال وانطلقت من وجهات نظر شمالية وأهملت البقية .

صحيح أن القواعد الأساسية لعدم التوازن بين الشمال والجنوب أرساها المستعمرون ، إلا أن الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستعمار حافظت على عدم التوازن ؛ بل أن زواله في بعض الأحيان .

4 - هذا البحث في أسباب أوجه القصور في الماضي هام لأنه يشرح الأسباب الحقيقية وراء عدم الانسجام بين الطرفين المتنازعين اليوم ويوضح أيضاً السبب الحقيقي للإخفاق في التوصل إلى تفاهم ، وهو هام أيضاً لأنه يوضح الحجم الحقيقي لأوجه القصور بدلاً من تركه لأطراف النزاع فتغالي في وصفه وتهوّل من حجمه وتنحى باللائمة على بعضها البعض ، وهو هام أيضاً لأنه يحدّد لكل طرف الأحقاد التي يحملها تجاه الآخر ، والتي ينبغي أن يتحرر منها لكي يتمكن من التعامل مع المشكلة بصورة بناءة في الحاضر والمستقبل ، وهناك أربع عبر نستشفها من تاريخ هذا النزاع :

أولاً: هناك فروق دينية وعرقية وثقافية في السودان يجب الاعتراف بها إذا ما أريد رسم سياسة للتعايش السلمي ، ولا يمكن التعامل مع هذه الفروق أو إزالتها بالقوة .

ثانياً : الجماعات القومية التي تحمل الفروق هذه تتوقّ للعدالة الاجتماعية ولن تخضع لنظام يحاول حرمانه من خصوصياته هذه ، وعدم

حصولهم على العدالة الاجتماعية يدفع بهم إلى الخروج على النظام والقانون .

ثالثاً : إن الشعب السوداني دفع ثمن النزاع غالباً ، فذهبت مشاعر الإخاء والتواد بين أبناء البلد الواحد وتأصلت مشاعر الكراهية والعدوان بينهم ، وذهب مليون ضحية بين قتيل وجريح .

ودفعوا ثمناً اجتماعياً غالباً أيضاً فقد تشتت شمل الأسر والقبيلة وأصبح مليون شخصاً لاجئين .

ودفعوا الثمن اقتصادياً فتوقفت مشاريع التنمية ودمرت الموارد الطبيعية .
ودفعوا الثمن سياسياً إذ انعدم الاستقرار السياسى وتوالت الضغوط على النظم الديمقراطية فانهارت .

ودفعوا الثمن دبلوماسياً إذ تدهورت سمعة السودان وأصبح مسرحاً للتدخل الخارجى ودولت مشاكله وربما إذا استمر الحال على هذا المتوال ، أن يتعرض للتدخل الأجنبى المباشر .

رابعاً : إنه لا توجد فى السودان مجموعة قومية لها صلاحية بسط نفوذها على البقية ، والطريقة الوحيدة الكفيلة بالحفاظ على حقوق كل المجموعات هى من خلال نظام ينتخب فيه الناس ممثلهم للحفاظ على حقهم الديمقراطى فى انتخاب حكومتهم ويظلوا رقباء على أدائها .

5 - ولكى توضع نهاية لمعاناة الشعب السودانى ولكى نتوصل إلى ترجمة صحيحة وواقعية لتطلعاته ، فإن السبع نقاط أدناه تشكل أساساً للمشروع المقترح :

النقطة الأولى : السودان بلد متعدد الأديان ، متعدد الثقافات ، ومتعدد الأعراق وتعددته هذه تجعل من الضرورى التسامح المشترك من أجل التعايش

السلمى بين مختلف الجماعات القومية ، وسوف ينشئ أهل السودان وثيقة تسمى وثيقة الحقوق تحتوى على الحقوق التى يتمتع بها كل مواطن فى السودان .

النقطة الثانية : السودان دولة ديمقراطية لامركزية وتحدد درجة اللامركزية التى تتراوح بين الحكم الإقليمى والفدرالى والكنفدرالى فى استفتاء عام .

النقطة الثالثة : التشريع فى السودان عملية ديمقراطية تشارك فيها مختلف المجموعات وتحدد خياراتها التشريعية على أن يراعى شرطان هما :

1 - أن تحترم ما هو وارد فى وثيقة الحقوق .

2 - أن تحترم حدود اللامركزية التى اتفق عليها .

النقطة الرابعة : نظام الحكم الذى تتبعه البلاد يجب أن يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويقوم على الديمقراطية الحقيقية ، ويجب أن يكون الدستور الذى يتبعه هذا النظام الديمقراطى مناسباً مع ظروف البلاد وأن يتفادى نقاط الضعف التى اعترت التجارب الماضية .

النقطة الخامسة : يجب أن يعاد النظر فى النظام الاقتصادى فى السودان بصورة جذرية كى يحقق الآتى :

(أ) خلق اقتصاد قادر على تحقيق التنمية .

(ب) يحقق العدالة الإقليمية والعدالة الاجتماعية القطاعية .

(ج) يعيد تأهيل وبناء المناطق التى مزقتها الحرب .

النقطة السادسة : إعادة النظر ومراجعة المؤسسات الإدارية والدفاعية والأمنية وذلك لتحقيق المشاركة العادلة لكل المجموعات القومية ، والخطة التى تتم فى هذا الخصوص سوف توفق بين الحاجة للكفاءة المتغنية مع متطلبات المشاركة العادلة .

النقطة السابعة : السياسة الخارجية للسودان تكون مرتبطة وملتزمة

بالمواثيق الدولية والإقليمية ، ويجب أن نعمل على التكاتف الإسلامى والإفريقى والعربى وتوزع جهودها وتقوم بالتزاماتها بطريقة متوازنة .

وهذا البرنامج ذو السبع نقاط يجب أن يناقش ويتم إقراره بواسطة المؤتمر الدستورى القومى .

6 - يكون المؤتمر الدستورى القومى ندوة لكل السودانين وتشارك فيه القوى الآتية :

(أ) القوى السياسية التى كانت ممثلة فى الجمعية التأسيسية لعام 1986 - 1989 .

(ب) النظام السودانى الحاكم الحالى .

(ج) الجبهة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان .

(د) التحالف الديمقراطى الوطنى

على أن يحضر المؤتمر جيران السودان كمراقبين .

7 - وبعد إجازة البرنامج ذى السبع نقاط هذا بطريقة المؤتمر الدستورى القومى يجب عرضه فى استفتاء قومى عام كى يحظى بتأييد كل الشعب ، وفى حالة رفض هذا البرنامج بواسطة إقليم محدد بنسبة ثلثى الأعضاء الناخبين فيجب فى تلك الحالة أن يمنح هذا الإقليم المعد فى تقرير المصير .

8 - فى حالة إجازة البرنامج السباعى فى الاستفتاء العام فيجب إجراء استفتاء ثانٍ لتحديد درجة اللامركزية التى ستحكم الأقاليم بموجبها .

9 - يقوم المؤتمر الدستورى القومى بمناقشة واتخاذ القرار فى الآتى :

(أ) تفصيل النقاط العامة المتضمنة فى البرنامج السباعى .

(ب) اتخاذ قرارات خاصة بالمواضيع الأربعة الآتية :

1 - وقف إطلاق النار .

2 - الإغاثة .

3 - إدارة المناطق المتأثرة بالحرب .

4 - إعادة التوطين في المناطق التي مزقتها الحرب .

(ج) كما يجب على المؤتمر الدستوري القومي اتخاذ الترتيبات الخاصة بالخطوات الانتقالية الآتية :

1 - الحكومة وإدارة البلاد في الفترة الانتقالية .

2 - إدارة الدفاع والأمن .

(د) يحدد المؤتمر أيضًا طول الفترة الانتقالية ، ويقرر نوع الاستفتاء ويحدد وقت إجرائه ويضع القوانين اللازمة لتأمين حيطة وحرية إجراءات الاستفتاء .

مسودة مشروع السلام هذه تدعو جميع القوى الوطنية لدراستها والموافقة عليها أو تعديلها بصورة بناءة تخدم السودان في فجره الجديد .

أم درمان أغسطس 1992

الأخ العزيز جون ..

على الرغم من وجود قضايا هامة كثيرة تهمننا معًا فإن الاتصالات المباشرة بيننا كانت قليلة جدًا ، فأول خطاب وصلني منك كان على يد إعلام كوكدام عام 1986 وردى على ذلك الخطاب ، وكان الاتصال الثاني عقب انتخابي مباشرة رئيسًا للوزراء عام 1986 في الاجتماع الذي عقد بأديس أبابا ، والآن وبعد

أن تراكمت المصائب على السودان رأيت من الضروري أن أجرى اتصالاً مباشراً معك ومع زملائك .

فالحرب الأهلية والكوارث الطبيعية والطغيان قد دمرت السودان ، وكان للإنسان النصيب الأوفر في ذلك الدمار ، والثلث الذي دفعه شعبنا من دمه وعرقه ورفاهيته الاجتماعية واستقراره السياسى ونموه الاقتصادى وتوازنه البشرى عظيم وهائل ، ولا يستطيع أحد يملك أى قدر من الوطنية والإنسانية والعقل أن يحتمل الحالة التى وصلت إليها الأمور وتعالى الأصوات قومياً وإقليمياً وعالمياً تنادى بوضع حد للحرب الأهلية الدائرة ، وذلك بالتوصل إلى حل سلمى عادل .

إذا الأمر يقتضى يا أخى أن تبذل جهداً كبيراً في هذا الاتجاه ، لقد فكرت في تاريخ هذا النزاع والعوامل التى مرت بها عمليات السلام والتطورات العالمية والقومية المتصلة بالأمر ، وعلى ضوء هذا التفكير وبعد أن أخذت في الحسبان كل النقاط ذات القيمة الإيجابية توصلت إلى استنتاجات محددة ، وأود في هذه الرسالة أن تشاركنى هذا التفكير وأن تتجاوب معها انطلاقاً من نفس الدوافع والتوقعات التى أوجتها لي .

1 - هناك نزعة إسلامية عميقة الجذور في السودان الشمالى ، وهذه الحقيقة هى في الواقع مظهر لموجة إسلامية عامة وصحة إسلامية تجتاح العالم الإسلامى .

2 - وهناك أيضاً نزعة انفصالية في جنوب السودان وهذه الحقيقة فاقت الظواهر المماثلة التى حدثت في أفريقيا وأوروبا الشرقية .

3 - هناك قوة سياسية في الشمال وفي الجنوب تحاول استغلال هذه الظواهر عميقة الجذور لأغراض سياسية ، ويستند تكتيكها السياسى على تغذية

أسباب الخلاف بحيث تصبح المشكلة غير قابلة للتصالح أو الإصلاح ، وإذا تحققت لهؤلاء ما يرمون إليه فسيحدث في السودان واحد من احتمالين .

(أ) حرب أهلية مستمرة .

(ب) قيام دولتين متعاديتين .

ويبدو واضحًا الآن أن أغلبية الشعب السوداني ترفض :

(أ) أى برنامج مبنى على أسس إسلامية يؤدي إلى حرمان أى مواطن سودانى من حقوقه كإنسان وكمواطن ويتم ذلك على حساب الوحدة القومية .

(ب) الانفصال الذى يؤدي إلى ظهور دولتين متعاديتين فى السودان .

(ج) الركوض السياسى والفكرى الذى يؤدي إلى استمرار الحرب الأهلية إلى ما لا نهاية .

لقد ارتبطت جهودى تاريخيًا بالبحث عن السلام فى السودان ، ولطالما أن البعض قد أنكروا هذه الحقيقة فسوف أورد المناسبات التى تثبت صحة ذلك .

(أ) كنت أول سودانى فى الشمال يقر ويعترف بأن الصراع فى الجنوب هو صراع سياسى وثقافى ولا يمكن حله عسكريًا . جاء ذلك فى نشرة أصدرتها فى إبريل عام 1964 وسميتها « مشكلة جنوب السودان » ، وقلت أيضًا فى تلك النشرة : إنه لا بد من قيام نظام سياسى يكفل الحريات الأساسية ليصبح بإمكانه البحث عن سلام عادل .

(ب) كنت من المنادين لمؤتمر المائدة المستديرة وأسهمت فى قيامه عام 1965 .

(ج) اقترحت فكرة لجنة الاثنى عشر كوسيلة لتحريك الجهود التى قام بها مؤتمر المائدة المستديرة ولم تبلغ غايتها .

(د) قمت بالدعوة لانعقاد مؤتمر كل الأحزاب السودانية في عام 1966
لحل النقاط التي استعصت على لجنة الاثنى عشر .

(هـ) شاركت في إعلان كوكادام عام 1986.

(و) أجريت محادثات مباشرة مع الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير
السودان لتوضيح نقطة - أن إعلان كوكادام مقبول من حيث المبدأ - إلا أن
تطبيقه في إطار النظام الديمقراطي للسودان يحتاج لجهود أكثر لإشراك الحزبين
الثاني والثالث في الجمعية التأسيسية 1986 .

(ز) انعقاد لجنة الوفاق الوطنى عام 1988 والتي أعلنت لأول مرة شروط
توفق بين التطلعات الإسلامية وضرورات الوحدة القومية .

(ح) الترويج لفكرة المؤتمر الدستورى القومى واقتراح أجندته .

(ط) الإسهام الإيجابى من خلال الممثلين في كل الندوات والجهود الخاصة
بالسلام 1985 - 1989 .

(ى) المبادرة بفكرة فصل الجوانب الإنسانية للإغاثة والرعاية الطبية من
الجوانب السياسية والعسكرية للنزاع ، وقد تمت ترقية هذا المفهوم من خلال
مؤتمر السلام المسيحى الإسلامى أولاً ، وتم تأييده وتطبيقه بواسطة المؤتمر
العالمى الذى خطط لخط الحياة في السودان عام 1988 .

(ك) ترقية البرنامج الانتقالى الذى أيده تسعة وعشرون حزباً واتحاداً مهنيًا
ذلك البرنامج الذى حل نقاط الخلاف ، ومهد لقيام مبادرة السلام السودانية في
نوفمبر عام 1988 .

(ل) ترقية عملية السلام وذلك من خلال : التوصل إلى وقف لإطلاق
النار مشروط مع الجيش الشعبى والجبهة الشعبية لتحرير السودان ويورد
تفصيلاً للشروط العامة لمبادرة السلام . التوصل إلى اتفاقية في اجتماع تحضيرى

يعقد في 4 يوليو 1984 والتوصل إلى قرار عام بوجوب انعقاد المؤتمر الدستوري القومي في 8 سبتمبر 1989 .

وانطلاقاً من التزامى الثابت بعملية السلام فأنا قلق جداً من الشلل الذي أصاب محادثات السلام وإمكانية وصولها إلى طريق مسدود ، واحتمال كهذا سىء جداً وينم عن سوء طالع ؛ لأن المائدة العالمية والإقليمية والقومية بالسلام قد وصلت إلى قمتها ، وفي واقع الأمر .. فإن كل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قررا بوضوح برنامجاً للتدخل النشط في سبيل إنهاء النزاعات والحروب الإقليمية .

الأخ العزيز : إننى أتقدم إليك وأتقدم من خلالها إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان بمسودة مشروع سلام في السودان برجاء دراستها ، وقد بنى هذا المشروع على كل الأفكار البناءة التى برزت من خلال بحث السودانين عن السلام . إنه يأخذ في الاعتبار حقائق الوضع في السودان ويستتير بالأفكار التقدمية من وحى الحركة السياسية السودانية ويستفيد من نماذج عالمية وأفريقية مناسبة .

ومن حسن الطالع .. أن يكون بالسودان برغم ظروف النزاع والفوضى قادة لهم مصداقية عالية وسند شعبى لإنقاذ البلاد من فكى الكارثة إذا عزموا على ذلك وفي النهاية .. أؤكد لك أننى على استعداد للتعامل معك ومع كل الممثلين من بلادنا المثقلة بالمشاكل .

المخلص الصادق المهدي

إلى الدكتور جون قرن دى مايبور

رئيس وقائد الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان .

* * *

ملحق (11)

الجمعية العامة للأمم المتحدة السودان

1922 - 12 - 18

142 / 27 الوضع في السودان

التاريخ : 8 ديسمبر 1922 الاجتماع 92

نتيجة التصويت : 4 - 1 - 8 - 33 ، مسجلة ، تقرير أ / 47 / 678 / أد
2. الجمعية العامة .

على ضوء المبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - 303 / الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - 304 / والمؤتمر العالمي الخاص بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري - 305 / وإعادة لتأكيد كل الدول الأعضاء بالتزامها لترقية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتمشيًا مع الالتزامات التي أرسى قواعدها مختلف الأجهزة في هذا المجال .

واستنادًا على القرار الذي أُجيز بذاكار بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية والخاص بترقية التعامل والتنسيق بين الدول الأفريقية ، وبالإشارة إلى اتفاقية أديس أبابا في يوليو 1990 .

نلاحظ .. ببالغ القلق تقارير تتضمن خرقًا صارخًا لحقوق الإنسان في السودان متمثلًا في: الإعدام الجماعي والحبس دون محاكمة ، وإجلاء الناس عن أماكنهم والتفريب ، والذي وصف بعضه في تقارير تسلمتها لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الثامن والأربعين بواسطة مقررین في التعذيب والإعدامات الجماعية أو الجائرة .

وإشارة إلى إعلان الحكومة السودانية عزمها على تكوين لجنة قضائية للتحقيق في مقتل سودانيين يعملون في منظمات الإغاثة الحكومية الدولية ، وتعبيراً عن قلقنا العميق من أن العقوبات توضع أمام وصول العون الإنساني إلى السكان المدنيين مما يشكل خطراً على الحياة البشرية واعتداء على كرامة الإنسان .

قرار 303 ، 217أ (III)

304 / انظر القرار 2100أ (XXI) ملحق مع

305 انظر القرار 2106أ (XX) ملحق مع

ونظراً للخطر الذي يسببه نزوح أعداد كبيرة من ضحايا التفرقة في السودان بما فيهم أعضاء من الأقليات الذين أجلبوا عن أوطانهم ، مما يشكل خرقاً لحقوقهم الإنسانية وأصبحوا أحوج ما يكونون للإغاثة والعون والحماية .

ونظراً للخطر أيضاً المتمثل في الهجرة الجماعية للاجئين إلى بلدان مجاورة وبالنظر إلى الأعباء التي يفرضها وجودهم على تلك البلدان التي أبدت تفهمها للجهود المستمرة لمعاونتهم ؛ مما أدى إلى تخفيف العبء على الأقطار المستضيفة ونظراً إلى ضرورة وضع حد للتدهور السريع الخطير لوضع حقوق الإنسان في السودان .

وترحيباً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى والرامية لتوفير الإغاثة الإنسانية لأولئك السودانيين المحتاجين .

1 - تعبر عن قلقنا الشديد للخرق الخطير لحقوق الإنسان في السودان والذي تضمن الإعدام الجماعي والسجن بدون التقديم للمحاكمة وإجلاء الناس عن مواطنهم والتعذيب .

2 - نطالب الحكومة السودانية بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان ونناشد كل الأطراف للتعاون للتأكد من هذا الاحترام .

3 - نناشد الحكومة السودانية التجاوب مع أدوات حقوق الإنسان العالمية المطبقة وعلى - وجه الخصوص - المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وميثاق القضاء على كل أشكال التمييز ، والتي يعتبر السودان أحد أطرافها ، وللتأكد من أن كل الأفراد الموجودين داخل حدوده والخاضعين لمؤسساته القضائية بما فيهم أعضاء كل الديانات والجماعات العرقية أن يتمتعوا بالحقوق المنصوص عليها في تلك القوانين .

4 - ونهيب بكل الأطراف المشتركة في الاعتداءات أن تحترم القوانين الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الفصل الثالث من ميثاق جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية ، لإيقاف استخدام الأسلحة للسكان المدنيين والحماية كل المدنيين من الحروب بما في ذلك الحبس التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب والإعدام الجماعي .

5 - وتعتبر عن تقديرها للمنظمات الإنسانية في جهودها الرامية لمساعدة الأشخاص الذين أجلوا من مناطقهم وضحايا الجفاف وضحايا النزاع في السودان ونهيب بكل الأطراف أن تحمي عمال الإغاثة الإنسانية .

6 - ونهيب بالملحق الخاص في الإعدام الجماعي والتعسفي للتحقيق في مقتل المواطنين السودانيين العاملين في منظمات الإغاثة الحكومية .

7 - ونهيب بحكومة السودان إجراء تحقيق شامل وكامل حول مقتل المواطنين السودانيين العاملين في منظمات الإغاثة الدولية وذلك عن طريق لجنة تحقيق قضائية مستقلة كي تحقق في الأمر ، وتقدم إلى المحاكمة الأشخاص المسؤولين عن عملية القتل ولدفع تعويضات عادلة لأسر الضحايا .

8 - ونهيب بكل الأطراف بأن تسمح للوكالات العالمية والمنظمات الإنسانية والحكومات المانحة في توصيل العون للسكان المدنيين وتعاون مع

المبادرات الأخيرة لقسم الشؤون الإنسانية التابع للسكرتارية بأن ينقل العون الإنساني لكل الأشخاص المحتاجين له .

9- وتوحي بأن وضع حقوق الإنسان في السودان يحتاج لمراقبة وتدعو لجنة حقوق الإنسان في جلستها التاسعة والأربعين أن تمنح عناية خاصة لوضع حقوق الإنسان في السودان .

10 - وتقرر أن تواصل نظرها لهذه المسألة في جلستها الثامنة والأربعين .

نتيجة التصويت على القرار 47 / 142

المؤيدون الجزائر ، انجولا - الأرجنتين - أرمينيا - النمسا - أستراليا -
 أذربيجان - بلدرس - بلجيكا - بنين - بوتان - بوليفيا - بوتسوانا - البرازيل -
 بلغاريا - بروندي - كندا - كاب فيردى - شيلي - كوستاريكا - كورواتيا -
 قبرص - شيكوسلفاكيا - الدنمارك - جمهورية الفوتيك - أكوادور -
 السلفادور - استونيا - فيجي - فنلندا - فرنسا - الجابون - جامبيا - ألمانيا -
 غانا - اليونان - كواتالا - غينيا بيساو - هوندوراس - المجر - ايسلندة -
 الهند - إيرلندا - إسرائيل - إيطاليا - اليابان - كذاخستان - كينيا - الكويت -
 لايفيا - ليسوسو - ليبيريا - لختنستين - لتوانيا - لكسمبورج - مدغشقر -
 ملاوي - مالي - مالطا - جزر المارشال - موريشل - المكسيك - نامبيا -
 نيبال - هولندا - نيوزيلندة - نيكاراغوا - النرويج - بنما - غينيا الجديدة -
 البرنوي - بيرو - بولندا - البرتغال - جمهورية كوريا - جمهورية ملدوفا -
 رومانيا - روسيا - رواندا - الساموا - ساوتوم - برنسب - المملكة العربية
 السعودية - سيراليون - سنغافوره - سلوفينيا - جزر سليمان - أسبانيا -
 سورينام - السويد - توجو - ترينداد وتوباغو - تونس - تركيا - أوغندا -
 أوكرانيا - المملكة المتحدة - جمهورية تنزانيا الاتحادية - الولايات المتحدة -
 أروجواي - فيناتوا - فتزويلا - زامبيا - زيمبابوي .

دول صوتت ضد القرار

الصين - كوبا - إيران - العراق - ليبيا - مانيهار - السودان - سوريا

دول امتنعت عن التصويت

أفغانستان - أنتيجوا وباربودا - الباهاما - بنجلاديش - باربادوس -
بيليز - بروني - دار السلام - الكامرون - كولمبيا - الكنفو - ساحل العاج -
الدومينيكا - جرينادا - غانا - أندونيسيا - جاميكا - الأردن - جمهورية لاو
الشعبية الديمقراطية - ماليزيا - المالديف - موريتانيا - النيجر - نيجيريا -
باكستان - الفلبين - ساندكست ونيفس - سانتلوسيا - سانتفنست
جريناندس - السنغال - سريلانكا - سوازيلاند - تايلاند - فيتنام .

متغيبون

ألبانيا - البحرين - البوسنة والهرسك - بوركينا فاسو - جمهورية أفريقيا
الوسطى .

تشاد - الكاميرون - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - جيبوتي -
مصر - غنيا الاستوائية - أثيوبيا - جمهورية مكرونيسا الفدرالية - جورجيا -
هايتي - كركستان - لبنان - منغوليا - المغرب - موزمبيق - سلطنة عُمان -
قطر - سان مارينو - سيشيل - الصومال - تاجكستان - تركمانستان - دولة
الإمارات العربية - أوزبكستان - اليمن - زائير .

الأهم المتحدة

المجلس الاجتماعى والاقتصادى

10 مارس 1993

لجنة حقوق الإنسان

الجلسة التاسعة والأربعون

بند الأجندة 12

مسألة خرق حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى أى جزء من أجزاء
العالم خاصة الأقطار والأراضى الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية.

مشروع القرار 1993

حالة حقوق الإنسان في السودان

لجنة حقوق الإنسان

مع إعادة التأكيد أن كل الدول الأعضاء عليها التزام بترقية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العالمي حول حقوق الإنسان والقوانين الأخرى حول حقوق الإنسان .

وبالإشارة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 47 / 142 بتاريخ 13 ديسمبر 1992 حول الوضع في السودان .

نلاحظ بعميق القلق تقارير بالخرق الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان المتمثلة في الإعدامات الجماعية والحبس بدون محاكمة وإكراه الناس على ترك أوطانهم والتعذيب ، كما هو وارد في - انظر عاليه - التقرير المقدم للجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الثامن والأربعين للمحقق الخاص في مسألة التعذيب وفي الإعدامات الجماعية ، وحول تقريرها في الجلسة التاسعة والأربعين بواسطة المحقق الخاص في مسألة عدم التسامح الديني .

وبالإشارة إلى إعلان حكومة السودان نيتها تكوين لجنة تحقيق قضائية مستمرة للتحري في قتل سودانيين في هيئات الإغاثة الأجنبية ، ومع ملاحظة الأحوال المنتشرة للصراع المسلح الدائرة داخل السودان ، ومع القلق الشديد لأنباء تقول إن السكان المدنيين محرومون من العون الإنساني نتيجة عراقيل ومع ترحيبنا بالحوار الأخير بين حكومة السودان والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية العالمية حول توصيل العون الإنساني .

ونظرًا للخطر الناجم عن الهجرة الجماعية للاجئين إلى أقطار مجاورة والأشخاص النازحين في الداخل وضحايا التمييز في السودان بما فيهم أعضاء الأقليات الذين أجلوا عن أوطانهم وخرقت حقوقهم الإنسانية .

ومع التركيز على أهمية وضع نهاية للتدهور الخطير لوضع حقوق الإنسان في السودان :

1 - تعبر عن قلقها الشديد عن خرق حقوق الإنسان الخطيرة في السودان التي تشمل الإعدام الجماعي ، الحبس بدون محاكمة ، حمل الناس على مغادرة أوطانهم .

2 - تطلب من الحكومة السودانية أن تحترم وبصورة كاملة حقوق الإنسان وتدعو كل الأطراف للتعاون من أجل تأمين هذا الاحترام .

3 - ونرجو من رئيس اللجنة بعد المشاورات مع المكتب اختيار شخص ذى مكانة عالمية مرموقة وعريقة في حقوق الإنسان كمحقق خاص في وضع حقوق الإنسان في السودان .

4 - ونرجو من المحقق الخاص إقامة اتصال مباشر مع الحكومة ومع الشعب السوداني وأن يحقق ويبعث بتقريره إلى اللجنة في اجتماعها الخمسين عن حقوق الإنسان في السودان ، متضمنًا أى تقدم يارس هناك باتجاه إعادة الكاملة لحقوق الإنسان بما يتماشى والقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى .

5 - وتطلب أيضًا من المحقق الخاص أن يبحث ويتلقى أخبارًا موثوق بها وصحيحة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ، وأى أطراف أخرى لها علم بهذه الأمور .

6 - وتلفت انتباه حكومة السودان إلى ضرورة التعاون الكامل غير المتحفظ وأن تساعد المحقق الخاص في تنفيذ تفويضه ، وأن تتخذ الخطوات

اللازمة بحيث توفر للمحقق فرص الاتصال بأى شخص في السودان يرغب مقابله .

7 - وتطلب من السكرتير العام أن يمنح المحقق الخاص كل العون اللازم لتنفيذ تفويضه .

8 - وتلفت نظر حكومة السودان إلى ضرورة الالتزام بقوانين حقوق الإنسان العالمية وعلى وجه - الخصوص - المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وميثاق القضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية ، والذي يعتبر السودان عضواً من أعضائه وللتأكد من أن كل الأشخاص داخل حدوده والخاضعين لقوانينه بما في ذلك أعضاء كل الجماعات الدينية والعرقية بأنهم يتمتعون بكامل الحقوق المعترف بها في هذه القوانين .

9 - وتلفت انتباه كل الجهات المتخاصمة لأن تحترم بصورة كاملة القانون الإنساني العالمي والذي يتضمن البند 3 من مؤتمرات جينيف .

في 12 أغسطس 1949 لإيقاف استخدام الأسلحة ضد السكان المدنيين ولحماية كل المدنيين من الخروق بما في ذلك إكراه الناس على مغادرة أوطانهم والحبس التعسفى وسوء المعاملة والتعذيب والإعدام الجماعى .

10 - وترجو بشدة كل الأطراف المشاركة في الأعمال العدوانية أن تضاعف من جهودها للتفاوض حول حل عادل للصراعات المدنية لتأكيد احترام حقوق الإنسان ، ولحرياته الأساسية فالشعب السودانى مهيم بهذه الظروف الضرورية لإنهاء هجرة اللاجئين السودانيين إلى البلدان المجاورة ، وتسهيل عودتهم المبكرة إلى السودان وترحب بالجهود الرامية إلى تسهيل الحوار بين الأطراف بذلك الخصوص .

11 - وتطالب حكومة السودان لتأمين تحقيق كامل ودقيق بواسطة لجنة التحقيق القضائية المستقلة لعمليات قتل المستخدمين السودانيين مع

منظمات الإغاثة ، وذلك لتقديم المسؤولين عن القتل وتوفير تعويض عادل للأسر الضحايا .

12 - وتناشد كل الأطراف بالسماح للوكالات العالمية والمنظمات الإنسانية والحكومات المانحة لكي توصل العون الإنساني إلى السكان المدنيين وللتعاون مع مبادرات شعبة الشؤون الإنسانية بالأمانة كي توصل العون إلى كل الأشخاص المستحقين .

13 - وتطلب من المحقق الخاص من إرسال تقريرها مع التوصيات إلى الجمعية العامة في اجتماعها الثامن والأربعين وإلى لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الخمسين .

14 - تقرر النظر في وضع حقوق الإنسان في السودان في اجتماعها الخمسين تحت نفس بند الأجندة .

التصويت على تطبيق قرار الأمم المتحدة

قرار حول حقوق الإنسان

الاجتماع مارس 1993

قرار الجمعية العامة حول حقوق الإنسان في السودان تحت رعاية الأمم

المتحدة مارس 1993

النتيجة الإجمالية للتصويت .

35 صوتوا لصالحه ، 9 ضده ، 8 ممتنعين .

ملحوظات :

1- الذين صوتوا ضده :

بنجلاديش - الصين - كوبا - أندونيسيا - إيران - ليبيا - ماليزيا -

باكستان - السودان .

« سوريا كانت من الممتنعين والعراق وبورما »

2- الممتنعون عن التصويت :

بورندي - غينايساو - الهند- وكينيا « الذين صوتوا في صالح القرار في نيويورك .

بورندي - غينايساو ظلا يصوتان ضد القرار
كينيا ومورتانيا أرادا في البداية أن يصوتا لصالح القرار ولكن لم يفعلا
ذلك.

3- الإجماع إصابه التآكل من جراء الوضع في نيويورك لأن هذ التوصيات
تتطلب إجراء صلباً بدلاً من التعبير عن عدم الموافقة .

* * *

ملحق (12)

الأربعاء 9 ديسمبر 1972

مجلد 541 رقم 73

مناقشات برلمانية

« هاند سارد »

مجلس اللوردات

تقرير رسمي

« مختارات »

السودان

الساعة 8,32 مساء

وقفت البارونة كوكس لتتقدم بسؤال لحكومة جلالة الملكة حول سياستها تجاه السودان .

قالت البارونة كوكس : أيها اللوردات . أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة عدد من التطورات المزعجة في السودان ، وأتقدم بالشكر لكل اللوردات النبلاء الذين تفضلوا بالمشاركة هذا المساء وأتأجلوا لنا حيزاً من وقتهم برغم ارتباطاتهم الكثيرة .

أولاً : أسجل اهتمامي ومشاركتي في الأحداث في السودان ، فقبل أعوام قليلة أمضيت فصل الصيف هناك حيث كنت أعمل ممرضة في مدينة « حمرة الوز الصغيرة » بشمال كردفان ، وعملت في برنامج للتطعيم والتربية الصحية للمجموعات المسلمة التي تعيش هناك ، وفي أغسطس من هذا العام أُتيحت لي فرصة زيارة جنوب السودان تلبية لدعوة من الجمعية المسيحية العالمية للتضامن تلقيتها من مجلس الكنائس السوداني الجديد . قمنا بزيارة لمناطق وكادوفلي . وكنا ننوي زيارة يانييو إلا أن ظروف المواصلات لم تمكننا من ذلك .

فقد قمت إذا بزيارات لكلا الشمال والجنوب على الرغم من أن الوضع في الشمال قد تدهور بصورة مخزنة ، في الفترة التي أعقبت عملي هناك ومرد قلقي والأسئلة التي يسألونها مبنية على تقارير أعدتها جماعات أو أشخاص أكن لهم احتراما كبيرا ، وتحتوى على ثلاث مواضيع متداخلة هي : خروقات حقوق الإنسان في الشمال والجنوب ، والحاجة إلى إعانات إنسانية ، والحاجة إلى حل سياسى للمشكلة .

إن الحق في الحياة هو أهم حق إنسانى للإنسان ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن السودانيين قتلوا في الأعوام الأخيرة بفعل الجفاف والفيضانات والمجاعة والحرب ، وقد تسبب في معظم تلك الوفيات القتل المتعمد أو منع وصول الإمدادات الكفيلة بإنقاذ الحياة ، وقد تم أيضًا إجلاء خمسة ملايين سودانيًا من مواطنهم ومناطقهم ، وقد فرّ حوالى مليونان منهم إلى الشمال وبقى مليونان بالجنوب وذهب مليون للخارج .

وأحدث هنا إنطلاقاً من تجربة شخصية عن العذاب الذى يقاسيه أولئك الذى تركوا قراهم ومناطقهم بحثاً عن ملاجئ آمنة في الجنوب ، معظم هؤلاء لاجئون فروا من الحرب الدائرة أو من الآثار المترتبة على الجفاف والفيضانات ؛ لتفادى الجوع في أماكن أصبحت الآن لا تصلها الإغاثة الإنسانية .

ويشعر الناس هناك بأنهم أهملوا وخذلوا بواسطة المجتمع الدولى ، وآمل ألا نتخلى عنهم نحن هنا في بريطانيا في ساعة هم أحوج ما يكونون لعوننا .
الساعة 8,47 - اللورد بليس :

الوضع في السودان جدّ خطير ، ومن بين المنظمات المتعددة المهتمة بالمستقبل السعيد ورفاهية الشعب السودانى فإن النقاط الآتية يتفق عليها

الجميع ، وأورد هنا مقتطفات نشرت لعدد من السودانيين الذين يعيشون في المملكة المتحدة وبلدان أخرى خارج السودان .

ويتعرضون فيها لعدد من المواضيع التي أثارها البارونة المحترمة السيدة كوكس ويختتمونها بالقول :

« إننا نخشى بأمانة أن يصبح السودان صومالاً أو بوسنة أخرى ما لم يقيم المجتمع الدولي بإجراءات سريعة وفعالة . إننا نناشد المجتمع الدولي ببلدانه ومنظّماته الإنسانية ومنظّماته غير الحكومية وكنايسه وأفراده كى يتعاملوا ويؤمّنوا قرارًا من هيئة الأمم المتحدة يعالج الصراع الدائر في السودان ويوفر العون الإنسانى ويؤمن حقوق الإنسان .

وأود أن أختتم حديثى هذا بتوصيات صادرة فى واحد من أشهر المنظمات غير الحكومية والتي أمسك عن ذكرها الآن والذي يمثل إجماعًا بما يعتبر ضروريًا وممكنًا لمعالجة الوضع الخطير فى السودان والتوصية الأولى هى :

« ينبغى على الدولة المانحة أن تعقد اجتماعًا فى مطلع عام 1993 للتحقيق فى خروقات حقوق الإنسان واحتياجات السودان الإنسانية وطلبات حكومة السودان فى تصدير الغذاء .

وينبغى على حكومات دول السوق الأوربية بما فى ذلك حكومة جلالة الملكة أن تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة دعوة مجلس الأمن لمناقشة وضع حقوق الإنسان فى السودان ، وأن يتم التفكير فى الوسائل الأولية التى يتيحها نظام الأمم المتحدة لتحسين موقف حقوق الإنسان فى السودان .

وينبغى على حكومة جلالة الملكة أن تستغل كل مناسبة من خلال السوق الأوربية والكومنولث والأمم المتحدة لتأمين أوضاع كفيلة بإحلال حل سياسى ديمقراطى فى السودان .

وأخيراً :

لو استمرت حكومة السودان في خرقها لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب السوداني فإنه يجب على المجتمع الدولي في هذه الحالة فرض إجراءات تتضمن حظراً على السلاح ، وتبث قيادات أخرى للتدخل الإنسانى يكفلها ميثاق الأمم المتحدة .

الساعة 9 مساء

اللورد بيموتن من هوانكلى :

إن الشحنات الكبيرة من الأسلحة الإيرانية أوربية الصنع ووصولها إلى أيدي القوات الحكومية السودانية التى تباشر بها الجهاد فى السودان ، يجب أن توقف وإن للأمم المتحدة الحق والقوة الكفيلان بتحقيق ذلك .

الساعة 9,16 مساء

البارونه بارك من موتماوس :

سادتى اللوردات . بما أننى عملت مرتين فى أفريقيا كدبلوماسية ونشأت هناك ، وبما أننى قمت بزيارة للسودان فى أعوام سابقة وتعرفت على عدد من السودانيين المحترمين المميزين فى كل من الشمال والجنوب ، أشعر بالأسى الشديد والقلق البالغ من الوضع المأساوى فى الجنوب اليوم ، ومن العار الذى أشعر به أننى لم أتوصل إلى حقيقة الموقف المريع هذا منذ وقت مضى .

وأخيراً .. وعلى الرغم من شعورى بأن هذا الوقت حساس لمناقشة ومتابعة مسألة حكومة الخرطوم وسجلها فى حقوق الإنسان لأن الدول الإسلامية نفسها مهمة بما يصفونه بفسلنا فى حماية المسلمين فى البوسنة ، ومن وجهة النظر

العملية فليس عندنا ثمة ما يمكننا من فرض ضغط على الخرطوم التى لا تحتاج لعون منا ، لطالما أن العون القوى يأتيها من إيسران ، ولا يمكن أن تكون العقوبات ذات أثر ، وبرغم ذلك فيجب أن نتحدث هنا بصوت عال وواضح هذا اليوم ، وأمل أن أسمع العالم من خلال وسائل الإعلام ما يجرى وأن نقوم بإرسال خطاب تشجيع ومؤازرة من دولة مسيحية إلى مسيحيين يعانون مختلف صنوف العذاب وخاصة من بريطانيا التى تربطها بالسودان علاقات محترمة وطويلة .

الساعة 9,23 مساء

أيل لونغ فورد :

سادتى اللوردات قام المتحدثان الأخيران بمخاطبة المجلس انطلاقاً من خلفية ومعرفة جيدة للسودان . وأنا لا أدعى هذا الامتياز ولا أود إذاً أن آخذ من وقتكم الكثير ، فأخر مرة رأيت فيها الخرطوم كانت قبل أربعين عاماً عندما مررت بها فى طريقى إلى أفريقيا الجنوبية .

الساعة 9,28 مساء

اللورد روبرتسون من اوكردش :

سادتى اللوردات . أود فقط هنا أن أعبر عن مساندتى للسيد كوكس بطرح هذا السؤال عن الوضع فى جنوب السودان ليس لعدم رغبتى فى التدخل فى شئون بلد آخر كانت لنا معه علاقات ودية ، وأكثر من هذا فإن السودان هو أكبر بلد فى أفريقيا وهو أيضاً أفقر بلدانها بموارده القليلة ، والذى يصبح من الصعب جداً حكمه ، ويجب على الحكومة أن تلفت نظر الأمم المتحدة إلى التنكر الواضح لحقوق الإنسان خاصة التنكر لحرية الدين كما تنص عليه الفقرة 18 من إعلان الأمم المتحدة لعام 1948 عن حقوق الإنسان . ثالثاً - يجب علينا

أن نمنح كل المساعدة والمساندة لمحاولات الأمم المتحدة الرامية لتحسين الوضع في جنوب السودان - رابعاً : لو لم تتحسن أوضاع الإمدادات القادمة يجب علينا الضغط على الأمم المتحدة أن تحمل الإغاثة إلى هناك بالصورة الجارية الآن في الصومال .

الساعة 9,35 مساء

اللورد رئيس أثقفة سالسبرى :

في الحقيقة أن واحداً من المشاكل التى تواجهنا اليوم تنطلق من حقيقة عدم تعاون حكومة السودان وعدم تجاوبها مع حقوق الإنسان والتى تعتبرها مظلة للتدخل الغربى ، ولكننا نحتاج أن نتذكر أن أغلبية السودانيين الأفارقة على الرغم من أنهم يتعاطفون مع الجيش الشعبى لتحرير السودان إلا أنهم لم يتدخلوا في الحرب أبداً . إنهم العشب الذى تتعارك الأفيال من فوقه . كل الذى يريدونه هو نظام لحكم عادل غير طائفى يوفر العدالة لكل والفرص المتساوية لكل ويعتقدون أن للمجتمع مسئولية تجاههم يجب عليه أن يمارسها .

وبعد المحاولة الفاشلة من جانب الجيش الشعبى لتحرير السودان لاحتلال جوبا في الصيف الماضى أصبح الناس ضحايا لحكم الإرهاب الذى تمارسه أجهزة الاستخبارات والأمن التى سمعنا عنها من اللورد الروبرتسون من اوكردشى ، وقد تم انتشار جثث لتلاميذ المدارس من النيل وهم يتشبثون بحقائب كتبهم المربوطة على ظهورهم ، وحتى ضباط الجيش وجنوده أصبحوا ضحايا .

وحدث نفس الشيء عقب الهجوم الذى شنه فصيل الناصر من الجيش الشعبى لتحرير السودان على ملكال في أكتوبر ، وتقول تقارير موثوق بها : إن

ضباط أجهزة أمن الحكومة اعتقلوا أكثر من 150 مسئولاً وشخصية سياسية وتعرض بعضهم للتعذيب قبل إعدامهم ، وفي كلا الشمال والجنوب تقوم أجهزة استخبارات الحكومة البالغ عددها خمس بيث الفتن وتحريض الزميل على زميله والصديق على صديقه ، وأصبح نقاش الوضع السياسى فى البلاد أمر مستحيل .

وإذا تحدث أحد من مثلى المجموعة المسيحية عن هذا النوع من الجرائم فإنه يعتبر معادياً للإسلام ، وهذه هى المناسبات التى يتم فيها خرق حقوق الإنسان الدينية ، وأود أن أؤكد هنا أن الكنيسة لا تعتقد بأن مطالبها بالعدالة هجوم على الإسلام ، فإذا أراد النظام فى الخرطوم الاستفادة من مثل هذه الدعاوى فى كسب تأييد الدول الإسلامية المعتدلة فمن الضرورى توضيح هذا الموقف لهم .

كل ما يطالب به المسيحيون السودانيون هو دستور ونظام للعدالة يكفل الحريات الدينية للكل . للمسلمين والمسيحيين ولالأديان الإفريقية الأخرى . لقد عاشوا مثل هذا النوع من الحرية من قبل وهم إذاً يعرفون قيمتها مما يجعل فقدانهم لها أمراً مؤلماً ، وقد فقدت الحرية دون خطأ ترتكبه وكانت مهددة تحت نظام حكم النميرى عندما أحرقت الكنائس فى جبال النوبة أو هدمت بالبلدوزرات ومنعت طلبات إعادة بنائها باستمرار ، فكان العنف والقتل ضد المسيحيين فى تلك المنطقة كثير الحدوث حتى فى ذلك الوقت ومنذ ذلك الوقت ازداد هذا النوع من الجرائم وأصبح عامًا .

الساعة 9,48 مساء

اللورد بيركيت :

ليس هناك بلد متحضر يكبت كل الأديان إلا واحدًا ، وكل التيارات السياسية إلا واحدًا ، وكل المجموعات العرقية إلا واحدًا ، والحكومة السودانية

تفعل كل هذا بالضبط الآن وينفقون الغالى النفيس فى سبيل تحقيقه ، فقواتهم المسلحة تواصل خوض معركة - لا طائل من ورائها - معركة غير إنسانية ضد مواطنيها حيث أصبح القتل الجماعى والنزوح ، مظاهر يومية فبلغ الاضطهاد الدينى معدلاً مخيفاً .

هنالك عبارة جديدة فظيعة ابتدعت فى يوغسلافيا وأصبحت معروفة فى العالم وهى عبارة « التطهير العرقى » ولها أخوان مساويان لها فى الشر هما التطهير السياسى والتطهير الدينى ، وفى السودان فإن ما يحتاج للتطهير ليس العرق أو السياسة أو الدين لمواطنيه ؛ وإنما قلوب وعقول من يملكون القوة .

الساعة 9,53 مساء

اللورد هلتون :

يسعدنى أن أقول : إن وجهة نظر العالم بدأت تركز على السودان على الرغم من انعدام المراقبين الدبلوماسيين والصحفيين هناك ، ففى أغسطس من هذا العام أرسل قساوسة خطاباً واضحاً من « لوساكا » وكرروه فى « روما » ولم يترددوا فى استخدام عبارة « القتل » ، وفى 8 أكتوبر قام مجلس النواب الأمريكى كما أشرنا بالموافقة على قرار حول حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية ، وقد تبع ذلك بعد شهر قرار أشد قوة من البرلمان الأوروبى ، وقامت اليابان بقطع كل عونها عن السودان ما عدا الإغاثة الإنسانية ، واختارت الأمم المتحدة الدكتور قاسير بيرو، كمقرر خاص للسودان فهل ، يتمكن الدكتور بيرو من الحصول على كل التسهيلات التى يحتاجها لیسافر إلى حيث يشاء ويقابل من يشاء بدون خوف من انتقام أولئك الذين يقابلهم ؟ وإذا ما رجعنا إلى الجبهة الداخلية فهل تشعر حكومة جلالة الملكة بالاعتناع التام عن العاملين بالسفارة السودانية فى لندن . فأننا أعرف أن نسبة كبيرة من العاملين هنا لا يتمتعون بوضع دبلوماسى ، وهل

تحاول الحكومة زيادة عدد برامجها في هيئة الإذاعة البريطانية باللغة الإنجليزية واللغات الأخرى تلك البرامج القادرة على الوصول للسودان ؟ فهذه الإذاعة هي في معظم الأحيان مصدر المعلومات الوحيد المتيسر في المناطق النائية مما يضاعف من ضرورة تواجده في منطقة تكثر فيها الدعاية والأكاذيب .

إن السودان مثقل بالديون ، ففي عام 1990 وصلت ديونه إلى 13 مليار دولار ومنذ العام 1989 تدهورت قيمة الجنيه السوداني بمعدل 11 أو 12 ضعفاً والدين بهذه الطريقة يفوق المعدلات السنوية للإنتاج المحلي ، وهناك من يعتقدون بإصرار الدول الدائنة على وقف فوري لإطلاق النار تعقبه مفاوضات للسلام ودستور مناسب .

الساعة 10,4

اللورد افيري :

للأسف الشديد أن تكون الهيئة القضائية في السودان غير مستقلة وإذا أصدر أى قاض حكماً لا يعجب الحكومة فإنه يواجه عواقب وخيمة ، وكمثال على ذلك القاضى بشارة عبد الله بشارة ، فقد تقدم السيد فضل أحمد بطلب للمحكمة بإجراء تشريح لجثة ابنه الدكتور على فضل وهو عضو بارز في اتحاد الطلاب السودانيين - والذي مات متأثراً بالتعذيب في 21 أبريل 1990 ، وقضى القاضى بشارة بأن التقرير الأول الذى أعده سكرتير عام الجماعة الطبية الإسلامية ونائبه ، غير مستوفٍ للإجراءات الطبية والقانونية المتبعة ، وقال : إنه مات بالملايا النخاعية وأن الطبيبان العسكريان اللذان قاما بالتشريح لا يعتد بهما حسب وجهة نظر القاضى ، وقرر إجراء فحص آخر بواسطة الدكتور ياسين عبد الله أحمد إمام .

قامت الأسرة بعد ذلك بإقامة دعوى جنائية رُفضت بواسطة قاض آخر ثم بواسطة النائب العام الذى يتمتع بصلاحيات قضائية في السودان . استأنفت

الأسرة الحكم للقاضى بشارة مرة ثانية ، فأمر بإحالتهم إلى الشرطة والتقرير الطبي.. وعلى ضوء ذلك فضلت العائلة أن تتقدم باتهامات قانونية ضد قوات الأمن ؛ ولكن أجهضت التحريات عندما ضغطت الحكومة على القاضى بشارة فتقدم باستقالته ، كما أن المحامى الذى عينته الأسرة للمرافعة فى القضية تعرض للعقاب أيضاً ، وذلك بإلغاء ترخيصه ، وقد وردت قصة الدكتور فضل فى تقرير أخير للجماعة الطبية البريطانية حول تورط الأطباء فى خرق حقوق الإنسان تحت عنوان « خيانة مهنة الطب » التى ألقت لها نظر سيادتكم ، وتقدمت الجمعية الطبية البريطانية بمقترحات تطالب فيها :

« إلى الجماعة الطبية العالمية بتشجيع المعارضة الفعالة للتعذيب فى البلدان التى تمارس الضغوط فيها على العاملين فى مهنة الطب ليسهموا فى خرق حقوق الإنسان » .

وهذا هو الوضع بالتأكيد فى السودان . لا بد أن الأمر صعب جداً بالنسبة للأطباء العاملين أن يدينوا التعذيب لأن التزامهم الأخلاقى تجاه مهنتهم يحرم عليهم المساعدة فى أى نوع من أنواع المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وفى نفس الوقت يجب على الهيئات الطبية فى العالم دعوة الجمعية الطبية الإسلامية لإدانة التعذيب وتعاقب أعضاءها الذين يشجعون أو يسهمون فى الأعمال القاسية .

الساعة 10,38 مساء

البارونة ترمينقتون :

أود أن أضيف أنه على الرغم من أن السودان لم يحظ باهتمام الرأى العام البريطانى فإن الحكومة لم تهمل احتياجاته كما سأوضح ، فأنا لا أوافق على

الملاحظات التى أيدھا اللورد بليس ، فقد قمنا بنشاطات مكثفة فى الخرطوم ونيروبي ولندن وبروكسل ونيويورك لتكثف من الضغط على حكومة الخرطوم والجيش الشعبى لتحرير السودان ، كى يحسنوا من سجلهم الخاص بحقوق الإنسان وأن يتعاملوا بمسئولية فى تسهيل مهمة منظمات الإغاثة ، ومن الضرورى أن نتذكر حقيقة هامة وهى أنه لا يوجد طرف من أطراف النزاع بريئاً تماماً. فكلنا من حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان قاما بعرقلة جهود الإغاثة عدة مرات ولهم سجل لا مثيل له فى خرق حقوق الإنسان . أخيراً .. إن الحكومة السودانية متهمة باتخاذها نشاطا مزدوجاً تجاه الإرهاب فقيامها بإطلاق سراح المتهمين بتفجير فندق اكربول عام 1988 العام الماضى ، والذي مات فيه خمسة مواطنون بريطانيون يؤكد هذه النقطة ، وقمنا بتحذير الحكومة السودانية بكلمات واضحة من مَعْبَةِ النتائج على المستوى العالمى ومستوى العلاقات الثنائية لمساندتها للمجموعات الإرهابية هذه ، واستمرت الممارسات لبعض الوقت مما اضطرنا لإيقاف برنامج التنمية فى يناير 1991 وليس لدينا اتجاه لاستثنائه فى الوقت الحالى ، وحال الوضع الراهن دون حدوث أى تحسن فى العلاقات ، ونشعر من جانبنا بضرورة البدء فى حوار مع الحكومة السودانية بأمل إقناعهم على تغيير سياستهم ، ولا أعتقد أن تَرْكُنَا لمثل هذا الاتجاه سوف يخدم مصالح الشعب السودانى .

ليس من السهل الاستمرار فى حوار مع هذه الحكومة ، فقد ساءت علاقتنا بها فى الأسابيع الأخيرة ، ولعل السادة النبلاء يدركون الحوادث المأساوية التى وقعت فى الجنوب وفى جوبا على وجه التحديد ، فمن بين الذين قامت السلطات بإعدامهم بتهمة التآمر على البلاد مع العدو موظفون سودانيون يعملون مع مندوب السوق الأوربية وموظفون بالسفارة الأمريكية ، وقد وضّحت هذه الأحداث لنا ولكل العالم ظروف الإرهاب والكبت التى يعانى منها المواطنون العاديون فى السودان .

وأؤكد للورد بليس أننا كنا في مقدمة الدول التي منحت العون الغذائي للسودان عند بداية أزمة نقص الغذاء هناك ، ومنذ ذلك الوقت وبرغم العراقيل التي وضعتها حكومة السودان فقد نواصل تدفق مساعداتنا الغذائية في كل أجزاء السودان وزادت قيمتها على 37 مليون جنيه استرليني ، وبرنامجنا مبني على احتياجات المواطنين دونما اعتبار لتوجهاتهم السياسية أو انتماؤهم الدينية ، ونعتبر ثاني أكبر دولة تمد السودان بالعون الغذائي حيث وصلت شحناتنا 100 ألف طن منذ 1990 .

يوجد الآن حوالي مليون شخص في معسكرات حول الخرطوم وكوستي وكما قالت صديقتي السيدة كوكس : فإن الكثيرين قد أجبروا على الإقامة في أماكن غير مناسبة ، وأساءت الحكومة السودانية معاملتهم ، وأؤكد لصديقتي الليدي بارك من مون ماوس بأنني قد قدت مسعين للسوق الأوربية المشتركة لتحسين أوضاعهم ، وساندنا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحديد مواقع اختيارية لهم بها الاحتياجات الأساسية ، وقد يلقي الإسهامات الثنائية للإغاثة من خلال بريطانيا وإيرلندا 6,4 مليون جنيه استرليني لمساعدة أولئك المواطنين التعساء ، أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتي تعرض لها كل المتحدثين هذا المساء فإن هناك ثلاث أنواع من الخروق أثارت قلقنا : الاعتبار الأول سياسى . فكلنا نعلم أن الظروف الأساسية لمجتمع ديمقراطى غائبة تمامًا في السودان الآن، فقد تم حل كل الأحزاب السياسية ، وأعيد تكوين نقابات العاملين ولكنها وضعت تحت رقابة سياسية شديدة . لا توجد حرية تعبير إذا تضمنت ذلك الانتقاد للنظام ، وتم إبعاد العناصر غير الأصولية من الوظائف القيادية في كل مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش والوزارات الحكومية والجامعات .

أما البعد الثانى ..لخروق حقوق الإنسان فيتمثل فيما وصفه اللورد بيركن يتسم بالتمييز الدينى ، وقد اعترفت الحكومة السودانية في أول جلسة لمحادثات

السلام نيجيريا التي عقدت في يونيو بأن السودان مجتمع متعدد الأديان والأعراف ، أما في واقع الأمر فإن الكنائس تتعرض إلى الأعمال العدوانية والتعويق ، لقد استمعنا هذا المساء إلى ملاحظات السيد المحترم رئيس أئافقة كوفنتري ومالسيرى وأخبرنا الأيل اللورد لوئغ فورد بأن الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات الكاثوليكية وضحت مواقفها أيضا . إلا أن النوبل لورد ييمونت ذكرنا بأن خرق حقوق الإنسان لم يقتصر على غير المسلمين فقط .

أما البعد الثالث .. هنالك مجموعات من الناس معرضة - بصورة خاصة- فقد تحدثت عن الذين أجلوا عن مقاطعتهم وعن الأحداث المأساوية بجوبا ، وأود هنا أن أؤكد القلق الذي عبر عنه النبلاء الآخرون والذي سببته أنباء مزعجة عن عملية تطهير عرقى تجرى في جبال النوبة ، فقد قرأت الخطاب الذى نشر فى التايمز اليوم عن الخطر الذى يتهدد مواطنى جبال النوبة وكان الخطاب موجهاً من جمعية البقاء العالمية وأنه هنا أن « جات أيليا سوة » لم يتمكن من زيارة جنوب كردفان فى سبتمبر بسبب عدم حصوله على تأكيد بأن يتحدث بحرية للناس فى جبال النوبة .

فقد عبرنا عن قلقنا هذا للحكومة السودانية فى مناسبات عدة على الصعيدين الثنائى ومن خلال الهيئات والمنظمات الدولية .

وقد قمنا مع شركائنا فى السوق الأوروبية بدور فعال فى مساندة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الخاص بالخرق المذكور لحقوق الإنسان فى السودان والذي أجاز فى الأسبوع الماضى .

وقالت الحكومة السودانية فى أول تعليق لها على القرار : بأنه قد أسىء فهمها ، والرد على هذا سهل : فإذا كان هذا هو الحال فليسمح لمراقبين محائدين بالتجوال بحرية فى كل أنحاء السودان ليقوموا الأمور بأنفسهم ، ومن شأن خطوة كهذه أن تتيح لنا التعرف عن كثب على الحقائق .

ولا ينبغي لأحد وبالذات الحكومة السودانية أن يشك في موقفنا ،
فإهتمامنا الأساسى والوحيد هو مساعدة المواطنين الذين يعانون من الأحوال
الحالية - مواطنوا السودان أنفسهم الذين عانوا من المجاعة والفقر والحرب
والكبت بصبر وجلد لا مثيل لهما ، وأود أن أؤكد لهم وأطمئنهم بأننا سنواصل
وسنستخدم كل الوسائل المتاحة سواء من خلال إمدادهم بالعون الإنسانى
أو الضغط لمساعدتهم فى التغلب على محتتهم هذه .

* * *

ملحق (13)

أم درمان 10 مارس 1992

عزيزى جراهام وإزمى

مرت مدة طويلة لم أكتب إليكم خلالها ولم أتلقي منكم خطاباً ، ولا يتابنى قلق عليكم لأن سؤالى عنكم لم يتقطع وتصلنى الأخبار بأنكم بخير وعافية وأتمنى أن تكونوا وأطفالكم وأحفادكم فى سعادة ورفاهية ، أما إذا سألتكم عن حالنا والتي أتمنى أن تكونوا عالمين بها فهى بخير ، ومهما يكن المظهر الخارجى فإن القصة الداخلية سوف تعجبكم . فتماسكنا النفسى والجسدى منذ كشتر علمنا أن نرتفع من تحت كومة رمادنا ، فالسيناريو لم يتغير برغم تعاقب الكشترات والحلم فى استعارتك حى وبخير ، فعلى الصعيد الشخصى كما تعلم فإن البلوى بالنسبة لى تحدى دنيوى وتنقية صوفية .

وقد وافق رتشارد مشكوراً على تسليم هذا الخطاب لك ، وكان وقته هنا مزدحماً بالعمل وآمل أن يكون قد تمكنت من تجديد الدعوة .. والرجاء تقبل أطيب تمنياتى وسلام كل أفراد الأسرة الذين يتوقون لرؤياكم وأسأل المولى عز وجل أن يتم هذا .

الصادق المهدي

ملحق (14)

قامت منظمة العفو الدولية بإصدار المئات من الاستئنافات نيابة عن سجناء الضمير السودانيين منذ وقوع الانقلاب في يونيو 1989 ، وتحوى الصفحات التالية مجموعة مختارة من هذه الاستئنافات خلال الأربع سنوات الأخيرة وهى توضح المعاناة القاسية التى يفرضها النظام المشارك فى وثيقة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة .

مختارات من تقارير أعدتها منظمة العفو الدولية عن السودان من يوليو 1989 - 1993 .

ملحوظة.. لم تنظم الحكومة الديمقراطية المنتخبة بتنفيذ أى عمليات إعدام أو حدود سرقة خلال الفترة التى تولت فيها السلطة من 1986 إلى يونيو 1989 .

منظمة العفو الدولية

السودان : أول عام للحكومة العسكرية فى السلطة

أزمة دائمة بشأن حقوق الإنسان

1 - مقدمة :

تميز العام الأول للحكومة العسكرية فى السلطة والذي بدأ فى يونيو 1989 بخروق واسعة لحقوق الإنسان فى كل أجزاء البلاد ، فمعارضوا الحكومة الذين نظموا احتجاجات سلمية زُج بهم فى السجون بالمئات ، واستؤنفت عمليات التعذيب فى المراكز التى حبسوا فيها بالعاصمة الخرطوم ، وقد ارتفعت حوادث جلد السجناء الذين أُدينوا بتهم سرقة بعد محاكمات جماعية وأعدم سجناء آخرون

ومدنيون عُزِّلَ بواسطة القوات المسلحة والمليشيات المساندة للحكومة ، وازدادت معدلات تنفيذ حكم الإعدام بين السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام إعدام . فقد أُعدم 34 شخصاً منذ يوليو 1989 مقابل 10 للأربعة أعوام السابقة وبالإضافة إلى الانتهاكات التي تمارسها الحكومة ضد السجناء المتحفظ عليهم فإن أعداد أخرى من المساجين الذين تحتفظ بهم المعارضة المسلحة « الجيش الشعبى لتحرير السودان » ، الذى يحتل مساحات واسعة من جنوب السودان تتعرض لنفس العملية .

إذا، الخرق بالجملة لحقوق الإنسان ليس بالأمر الجديد فى السودان ، فقد تعودت حكومات الخرطوم على حبس متقديها وخصومها المسلمين ومن يقع فى أيديهم من المقاتلين فى الجنوب منذ الخمسينات حتى أوائل السبعينات . بدأ الاقتتال مرة ثانية عام 1983 فقتل آلاف المدنيين العُزِّلَ ، وخلال السبعينات عندما توقفت عملية الاقتتال فى الجنوب قامت حكومة جعفر النميرى بسحب المئات من خصومها المسلمين ، وعندما تمت الإطاحة بهذه الحكومة فى أبريل 1985 وتم إطلاق كل سجناء الضمير ، استؤنفت عمليات الإعدام بدون محاكمة وأنواع الخرق الأخرى فى الجنوب .

وخلال أيام فقط من استلام الحكومة العسكرية الجديدة للسلطة فى يونيو 1989 بدأت الشكاوى من خروق حقوق الإنسان والمناشدات بإطلاق سراح سجناء الضمير ترد إليها ، وكان رد فعل المسؤولين الكبار للحكومة خلال العام الماضى ، إما تجاهل الشكاوى والاستئنافات أو إعطاء وعود بإطلاق سراح المعتقلين مع عدم تنفيذها ، وقد تميز العام الأول للحكومة فى السلطة بالخرق الكثيرة للحقوق الأساسية للإنسان ، التى التزمت الحكومة أخلاقياً وقانونياً بمراعاتها نتيجة لعضوية السودان فى الميثاق العالمى للحقوق المدنية والسياسية وميثاق حقوق الشعوب والإنسان لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وهذا التقرير لا يتضمن بالتفصيل كل الخروق التى ارتكبتها الحكومة السودانية خلال العام الماضى ؛ بل يسلط الضوء على ظاهرة حبس معارضى الحكومة المسالين ولا يشمل كل الوقائع التى حدثت فيها خروق لحقوق الإنسان بجنوب السودان « تم طبع تفاصيل لبعض هذه الخروق فى تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية مفصلاً فى ديسمبر 1989 وعنوانه السودان : خروق حقوق الإنسان المترتبة عن الحرب الأهلية » ولا يتضمن كذلك الاعتقالات التى ظلت متواصلة فى الأقاليم .

نوع المعتقلين

اعتقال السياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين

عقب وقوع الانقلاب مباشرة تم اعتقال 80 من قادة الأحزاب السياسية والمسؤولين السابقين للحكومة ، وأودعوا سجن كوبر بالخرطوم دون محاكمة ودون توجيه تهمة لأى منهم ، كان من بين هؤلاء رئيس الوزراء الصادق المهدي قائد حزب الأمة والدكتور حسنى الترابى قائد الجبهة الإسلامية القومية ، ومحمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى ، ومحمد عثمان الميرغى قائد الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والأب جيمس سرور قائد الأحزاب الإفريقية السودانية .

اعتقال أعضاء البرلمان :

اعتقل 23 عضواً من الجمعية التأسيسية « البرلمان » عقب الانقلاب العسكرى فى السودان ، وكان بعضهم أعضاء كبار فى الأحزاب السياسية . شمل هذا العدد فاروق أحمد أحمد عضو الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والحاج عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن نقد الله من حزب الأمة ووزير سابق ، وجوزفول مودستو العضو البارز للحزب الشيوعى السودانى ، وتم اطلاق سراح

أحدهم وهو الثوم محمد الثوم من الحزب الاتحادى الديمقراطى والذي كان وزيراً فى الحكومة المطاح بها فى 10 أكتوبر ، كما أطلق سراح عضو كبير فى حزب الأمة هو عمرنور الدائم دون تهمة فى 16 نوفمبر وأُخلى سبيل آخرين فى يناير وفبراير 1990 .

وتم اعتقال الدكتور منصور يوسف العجب وهو عضو مستقل بالبرلمان المنحل بأمر درمان فى 10 أغسطس وأودع سجن كوبر ، والدكتور منصور كان يشغل منصب وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط وقبل اعتقاله بقليل اختير مديراً لمنظمة الهلال الأحمر السودانى ، وأطلق سراحه دون توجيه اتهام فى 7 يناير 1990 .

واعتقل جوهان يورس أكل عقبة الانقلاب مباشرة واستمر حبسه إلى مارس 1990 ، وكان وزيراً سابقاً للإعلام والثقافة فى مجلس إدارة الجنوب وهو شاب فى الثلاثينات من عمره ، وكان قاضى مديرية بالجنوب واستقال عن القضاء عام 1983 احتجاجاً على « قوانين سبتمبر » .

الاعتقالات بين أعضاء نقابة المحامين :

فى 31 يوليو 1989 اعتقل عدد من قادة الاتحادات المهنية الذين تقدموا بمذكرة للحكومة تطالب بعدم تحريم نشاطات نقاباتهم ، وكانت نقابة المحامين ونقابة المستشارين القانونيين بمكتب النائب العام من بين الموقعين ، وبعد حوالى أسبوع من ذلك تم اعتقال مجموعة من كبار أعضاء نقابة المحامين وأودعوا السجن دون توجيه تهمة أو محاكمة ، وكان من بين المعتقلين الصادق الشامى ، وجلال الدين السيد ، وكلاهما عضو باللجنة التنفيذية للنقابة واعتقل محامون بارزون آخرون منذ وقوع الانقلاب ، وما يزالون فى الحبس من بينهم مصطفى عبد القادر ، والسيد عيسى ، وعدنان ذاكر ، ولم توجه التهمة لأى منهم ولم يقدموا للمحاكمة .

اعتقال أعضاء اتحادات العاملين النشطين :

بدأت الاعتقالات الرئيسية لقادة التنظيمات المهنية مع بداية أغسطس 1989 بعد أن رفعوا مذكرة من اتحادات العمال والمهنيين في 31 يوليو ، واحتجت المذكرة على تدخلات الحكومة في شؤون اتحادات العاملين وطالبوا السلطات بالسماح لاتحادات العاملين بإعداد مسودة قوانين النقابات المهنية التي كانت تحت الإعداد ، واعتقل 8 من الموقعين على المذكرة ثم اتبعوا بأربعين نقابياً نشطاً آخر في سبتمبر 89 ، وتم فصل النقابيين الآخرين العاملين في الوحدات الحكومية وفروع أخرى من الخدمة المدنية منذ بداية أغسطس 1989 .

وحاولت السلطات العسكرية أخيراً تكوين اتحادات مهنية يسيطر عليها مؤيدوها ، وتحل محل الاتحادات السابقة ، وعرف بعض ممن اختيروا لتولي المناصب النقابية بعضويتهم في الجبهة الإسلامية القومية ، وعلى ضوء هذه الخلفية تم اختيار لجنة تسير لاتحاد مزارعي الجزيرة والمناطق ، وعلى كل ففى بداية عام 1990 أعلن العقيد الطيب إبراهيم وزير شؤون الرئاسة عن حل اللجنة متهماً أعضائها في ممارسات شبيهة بممارسات النقابات السابقة .

اعتقال النساء :

اعتقلت السيدة سارة الفاضل محمود زوجة الصادق المهدي في الخرطوم في 5 سبتمبر 1989 مع امرأتين أخرتين هما : سارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله « كريمة سكرتير سابق لحزب الأمة » ، ورشيدة إبراهيم عبد الكريم « عضو بارز بحزب الأمة ووزيرة الشؤون الاجتماعية في الحكومة التي شكلها الصادق المهدي في يوليو 1987 ، ووزيرة الدولة للتعليم في آخر حكومة شكلها في مارس 1989 » .

أودعت السيدات الثلاث سجن أم درمان مع بقية نزيلات السجن العاديات وفي ظروف صعبة جداً وأطلق سراحهن في أكتوبر 1989 دون توجيه اتهام لهن ، وبعد يومين من ذلك .. تم استدعاؤهن وطلب منهن التوقيع على

إقرار تجريمي ، وعندما رفضن التوقيع أعيد اعتقالهن بسجن أم درمان دون توجيه أي تهمة لهن حتى أطلق سراحهن في 6 نوفمبر 1989 .

اعتقلت بثينة دوكة وتعمل ممرضة بمستشفى الخرطوم بعد الانقلاب ، إلا أن تاريخ اعتقالها غير معروف على وجه التحديد ، أودعت هي الأخرى سجن أم درمان إلى أن تم إخلاء سبيلها في 6 نوفمبر 89 دون توجيه اتهام لها ، وقد أسيئت معاملتها في السجن وتعرضت للضرب وأوثق كتافها مما سبب لها انهيار عصبي ، ويبدو أنها اتهمت بنقل معلومات لجون قرن قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان ولدبلوماسيين أجانب في الخرطوم ، واعتقلت الدكتورة جمال خير الله سيد أحمد في يناير 1990 لأن السلطات العسكرية اتهمت بمعارضة سياستها ، وأودعت سجن النساء العام بأم درمان ، إلا أنه أفرج عنها في 20 مايو 1990 وقد تخرجت من كلية الطب بجامعة الخرطوم عام 1985 وعملت بعد ذلك في عدة عيادات وهي متزوجة وأم لطفل عمره 18 شهرًا ، واعتقل زوجها الصحفي صديق الجيلي في سبتمبر 1989 وما يزال في السجن دون تهمة أو محاكمة وهو موجود بسجن شالا ، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الدكتورة جمال أحد سجناء الضمير لأنها اعتقلت لقناعاتها السلمية في المقاومة .

أنواع العذاب وسوء المعاملة :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن مساجين عذبوا منذ نوفمبر 1989 وقد تم فحص بعض السجناء بواسطة أطباء أثبتوا أنهم تعرضوا للتعذيب وقد تزامنت هذه الفحوص مع بيانات أخرى تلقتها المنظمة من أسر الضحايا ومن مصادر مستقلة أخرى تعمل في مجال حقوق الإنسان .

ويقع التعذيب وسوء المعاملة في المرحلة التي يحتفظ فيها بالمعتقلين في مواقع سرية تستخدمها قوات الأمن ويطلق عليها « البيوت الآمنة » بالخرطوم .

ويهدف تعذيب المحتجزين إلى إجبارهم على الإدلاء بمعلومات بنشاطات معادية للحكومة يقوم بها قادة العمل النقابي والسياسى ، ويكون الغرض من التعذيب أحياناً الانتقام من المعتقلين على النشاطات السياسية التى قاموا بها ضد الحكم العسكرى ، واستخدمت الأساليب الآتية فى التعذيب :

1 - يضرب الضحايا بالهراوات وسنابك البنادق ويؤخذون بعد ذلك مباشرة إلى مراكز الحبس ، ويطلق المعتذبون على هذا النوع من الضرب الوجبة الأولى ، يتم ضرب الضحايا بصورة متكررة بالعصا وهو ضرب مبرح فى معظم الأحيان .

2 - يجبر الضحايا على الرقاد على الأرض ويصب عليهم الماء البارد .

3 - تجبس مجموعات من أربعة ضحايا ولساعات طوال داخل حمامات صغيرة أبعادها $1,8 \times 1$ متر .

4 - يتم سقى الأرضية بالماء لمنع المحبوسين من الجلوس أو الرقاد .

5 - يجبر المعتقلون على المشى وتوضع بين أصابع أقدامهم حجارة ثم يقومون بضربهم ويأمرونهم بالقفز دون أن تسقط الحجارة .

6 - يكوى الضحايا بأعقاب السجائر .

7 - يتم تعليقهم من فروع الأشجار .

8 - تجرى عليهم مسرحيات تنفيذ حكم إعدام .

9 - يمنع الضحايا من الاستحمام ويسمح لهم بالذهاب إلى الحمام مرة واحدة فقط فى اليوم ويمنعون أيضاً من أداء صلواتهم .

10 - عند أخذهم للحمام يقوم الحراس بعصب أعينهم ويضربونهم .

11 - فى المساء يقوم الجنود بالضرب الشديد على أبواب الزنانات كل

20 دقيقة لمنع الضحايا من النوم .

تأكيد أطباء السجون للتعذيب :

أجرى على السجناء الذين حولوا من مراكز الحبس إلى سجن كوبر في ديسمبر 1989 بواسطة أطباء السجن . كان واحد من هؤلاء مريضاً وغير قادر على المشي أو الوقوف ، ورفضت سلطات السجن تحمل مسؤولية قبوله إلا بعد ضغط من أحد أعضاء مجلس الإنقاذ الوطنى العسكرى ، ونقل هذا المريض إلى المستشفى حيث صدرت شهادة بأنه لائق للحبس .

بعد أيام قليلة أرسلت مجموعة مكونة من 19 سجيناً إلى كوبر ، وكانوا فى حالة سيئة نتيجة التعذيب . حولتهم سلطات السجن ليتم فحصهم بواسطة ثلاثة أطباء تابعين له وأكد تقرير الأطباء أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة .

السودان

خرق حقوق الإنسان فى العام الثانى للحكومة العسكرية

فى نهاية أبريل 1991 أصدرت السلطات السودانية عفواً عاماً عن كل السجناء السياسيين وأعضاء المنظمات الداخلة فى نزاع مسلح مع الحكومة والمعارضين بالخارج ، وأعلن الفريق عمر حسن البشير فى اجتماع عام أن 299 سجيناً سياسياً سوف يشملهم القرار بما فيهم رئيس الوزراء المطاح به الصادق المهدي ، وسكرتير عام الحزب الشيوعى السودانى محمد إبراهيم نقد وقد اعتقلا فى يونيو 1989 عند قيام الإنقلاب ، وبقياً فى الحبس المنزلى منذ إطلاق سراحهما فى يناير 1990 .

واتضح بعد أسابيع من هذا الإعلان أن العفو كان جزئياً ؛ وعلى الرغم من إطلاق سراح كثيرين من سجناء الضمير فى مايو 1991 ، إلا أن أكثر من 60 سجيناً آخرين بقوا فى الحبس فى عدة سجون دون محاكمة أو تهمة توجه إليهم، وكان من بين السجناء الذين لم يطلق سراحهم قادة نقابيون ، وأعضاء

معارضة ، وضباط من القوات المسلحة اعتقلوا في أبريل 1990 عقب محاولة انقلابية « راجع الملحق 1 - قائمة السجناء السياسيين الذين مازالوا في الحبس مع بداية يونيو 1991 » ، وبالإضافة إلى ذلك فقد حددت تحركات كثيرين ممن أطلق سراحهم وطلب من البعض مقابلة سلطات الأمن من حين إلى آخر لتوضيح ما يقومون به في الخرطوم ، كما أجبر آخرون على التوقيع على تعهد بأنهم لن يقوموا بنشاط معادٍ للحكومة وحددت اعتقالات جديدة في مايو 1991 لمعارضين للحكومة ببورسودان وكان من بينهم طيبان أديا معارضة سلمية للحكم العسكري ، وتم اعتقال اثني عشر آخرين في منتصف مايو 1991 عقب مظاهرات معادية للحكومة في الخرطوم ومدن أخرى .

وفي مناسبات سابقة أخرى منذ يونيو 1989 ، درجت الحكومة العسكرية على إصدار بيانات بإطلاق سراح مساجين ، مثلاً في يناير 1990 ؛ وبينما كان وفد من البرلمان الأوربي يزور السودان أعلن إطلاق سراح 54 سجيناً ، واتضح بعد ذلك أن 25 منهم لم يطلق سراحهم ، كما تمت إعادة اعتقال 5 من الذين أطلقوا بعد مدة وجيزة ، وكنتيجة للمعلومات المضللة الصادرة عن السلطات في مناسبات عدة عن هوية من يتم إطلاق سراحهم ، فإن أسماء وعناوين المحتجزين حالياً غير معروفة .

وتدهور وضع حقوق الإنسان في السودان منذ وصول الطغمة العسكرية للحكم في يونيو 1989 وتم الإبلاغ عن خروق لحقوق الإنسان في كل جزء من البلاد تقريباً ، فقد تم سجن من يشتبه بمعاداتهم للحكومة واحتفظ بهم كسجناء ضمير ، كثيرون منهم باقون في السجن دون توجيه تهمة أو تقديمهم للمحاكمات ، واحتفظ بالسجناء السياسيين بمراكز سجن خاصة بالخرطوم ، وقد أبلغ عن حوادث ضرب للمجرمين العاديين والسجناء السياسيين .

تعذيب وسوء معاملة للمحتجزين :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها المحتجزين السياسيين خاصة أولئك المحبوسين انفراديًا في مراكز سرية بالخرطوم ، والغرض من هذا النوع من الحبس والمعاملة هو الحصول على اعترافات تقود إلى المزيد من الاعتقالات في صفوف السياسيين وقادة العمل النقابي ، وشملت أنواع التعذيب: الضرب بمؤخرة البندقية ومسرحيات الإعدام والحرمان من النوم ، وتم أيضًا ، كى الضحايا بأعقاب السجائر ، وعلقوا من الأشجار ، وأجبروا على المشى بعد وضع حجارة متينة بين أصابع أقدامهم وبين أفخاذهم .

تلقت منظمة العفو الدولية أيضًا تقارير أخرى وإفادات عن سجناء يصفون فيها صنوف التعذيب التي تعرضوا لها في الحبس ، وجاءت تقارير أخرى من أسر السجناء ومن مصادر أخرى تعمل في مجال حقوق الإنسان ، وكان بعض تلك الشهادات مدعماً بإفادات صادرة عن أطباء يؤكدون حدوث التعذيب على الرغم من القلق الشديد الذى أحدثته وفاة الدكتور على فضل في أبريل 1990 .

تقارير عن الضرب :

وصلت تقارير متنوعة من مصادر عدة بالسودان منذ يونيو 1989 تؤكد أن ضرب السجناء في تزايد .

خرق حقوق الإنسان في جنوب السودان :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير أخرى تفيد بإساءة حقوق الإنسان في عمليات تقترفها القوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبى في مناطق القتال لجنوب السودان ؛ وعلى الرغم من أن غارات قوات التمرد التي كانت مسؤولة في

الماضى عن تنفيذ إعدامات كثيرة دون محاكمة ، إلا أن هذه الغارات تناقصت في الآونة الأخيرة ، وفي أواخر مايو 1990 اعتقل 5 رجال بها فيهم مدرسان من المدرسة الكاثوليكية الرومانية بمريدى بجنوب السودان ، واتهموا بانتهاكهم للجيش الشعبى لتحرير السودان ، وأخذوا إلى جوبا مع عدة نساء عن طريق ركوة منحتهم وحدة من الجيش الشعبى تصاريح تكفل سلامتهم حتى جوبا ، وكانت مدينة جوبا محاصرة بواسطة قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان منذ عام 1988 ولا يمكن الوصول إليها برّا دون عبور خطوط قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، عندما وصلت المجموعة إلى معسكر لقوات الحكومة يبعد 25 كيلومتر من مريدى ، اعتقلهم الجنود ووجدوا التصاريح بحوزتهم ، فضرب الأربعة رجال ضرباً مبرحاً ، وتقول إفادة أدلى بها أناس من المنطقة أن الجنود سكبوا النفط على ملابس الأربعة رجال وأشعلوا النار فيهم ، وفي المستشفى مات أحدهم نتيجة ذلك وهو ليوس لako ، وعاش الأربعة الباقون ، إلا أن حروقهم كانت شديدة وأرسلوا أخيراً إلى مستشفى جوبا بأمر من أحد الضباط إلا أن سلطات المستشفى لم تجرى تحقيقاً في الأمر .

فظائع ارتكبتها الجيش الشعبى لتحرير السودان

تلقت أيضاً منظمة العفو الدولية معلومات من مصادر متعددة تقول : إن سبعة قادة سياسيين وعسكريين للجيش الشعبى لتحرير السودان محتجزون في مناطق تابعة للجيش الشعبى في الجنوب ، ويبدو أن الاعتقال تم في 1988 لانتقالهم العقيد جون قرن ، قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ويعتقد أن بعضهم اعتقلوا في أثيوبيا ، إما بواسطة قوات أمن أثيوبية ، أو بواسطة قوات أمن تابعين للجيش الشعبى . حوّل المعتقلون أخيراً إلى مناطق تابعة للجيش

الشعبى فى الجنوب وىعتقد أنهم مزالوا محتجزین ، لم یسمح لهم بمقابلة أسرهم، ولم یسمح لمنظمات إنسانية مستقلة بمقابلتهم وتحركاتهم وأماكن تواجدهم غیر معروفة . أشهر هؤلاء جوزف اودوهو سكرتیر الشؤون الخارجية للجيش الشعبى لتحرير السودان وكان وزیراً فى الحكومة الإقليمية فى الجنوب فى عصر النمیری .

للإجراء السريع

لجنة العفو الدولية السكرتارية العامة - لندن - المملكة المتحدة -
خارجی « نشرة للتوزيع »

السودان التاريخ 15 مايو 1992 .

حسن عثمان - سياسى .

الدكتور محمد القاضى - صيدلى .

مصطفى زكى مصطفى - سياسى .

عبد الله بركات - واعظ .

حسن عثمان ، ومحمد القاضى ، ومصطفى زكى مصطفى ، أعضاء بالحزب الشيوعى السودانى المحظور ، اعتقلوا فى الخرطوم فى 29 أبريل 1992 بتهمة حيازة نسخ من صحيفة الميدان وهى صحيفة سرية للحزب الشيوعى ، وتعتبر الحكومة الحيازة على هذه الصحيفة جريمة يعاقب عليها بالإعدام .

وأعتقل عبد الله بركات ، وهو عضو بارز بحزب الأمة وطائفة الأنصار فى بداية مايو 1992 ، وىعتقد أنه محبوس انفرادياً فى رئاسة الأمن بالخرطوم ، أما محمد المهدي إمام جامع الأنصار فى مدينة أم درمان وأحد منتقدى الحكومة ، فقد تم اعتقاله فى نفس الفترة وأخلى سبيله بعد عشرة أيام ، وأسباب اعتقال هذين الرجلين غير معروفة ، إلا أن هناك تقارير تقول : إن عددًا من الأنصار طلب منهم مقابلة جهات الأمن خلال الأسابيع الماضية .

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون الرجال الأربع قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ، فالمكان الذى يحتجز فيه الشيوعيون الثلاث غير معروف ويعتقد أن الشيوعيين الثلاث محتجزين برئاسة الأمن بالخرطوم أو بأحد المراكز السرية التى أصبحت تعرف باسم « بيوت الأشباح » حيث يمارس التعذيب .

معلومات عن الخلفية :

التعذيب وسوء المعاملة بمأرسات يومية فى « بيوت الأشباح » ورئاسة الأمن ، وتمكنت منظمة العفو الدولية من إثبات مائة حالة تعذيب منذ نوفمبر 1989 وكان واحدًا من ضحاياها على فضل وهو طبيب مات فى 22 أبريل 1990 نتيجة التعذيب ، وفى الفترة الأخيرة وردت تقارير بتعذيب وسوء معاملة 75 مدنيًا وضابط جيش اعتقلوا فى نهاية أغسطس 1991 بدعوى محاولتهم قلب نظام الحكم وكلهم موجودون فى « بيوت الأشباح » وقد تم تعليق سجين متقدم فى السن بحبل ربط حول يديه ، وعلق فى سقف الزنزانة ، وتعرض سجين مدنى آخر إلى سلخ جلد أخصاص قدميه وهناك تقارير عن سجناء تم ضربهم ، وعن آخرين اتلفت خصيهم بالعصر بالكماشات ، وعن آخرين تم كيهم بقطع المعدن الملتهبة .

خارجى « للنشر »

أناس تعرضوا للتعذيب والإعدام :

ديفت كوك جوك	وزير إقليمى سابق بأعلى النيل .
فاروق عبد الله جاد كوس	سكرتير عام سابق أعلى النيل .
جون داك	مساعد سكرتير عام أعلى النيل .
كويس كانك نياك	سكرتير عام بالوكالة أعلى النيل .
بيتالاي نيك	مدير مكتب وزير الاقتصاد أعلى النيل .

وارا جاك كالوك باقير	مدير وزارة الزراعة بأعلى النيل .
نولوت كوك دينك	بيطرى وعضو سابق بالبرلمان عن أعلى النيل .
لازا روس لاي كول	نائب برلمان سابق أعلى النيل .
العميد جبرائيل دنق ول	ضابط شرطة سابق .
اللواء صاييون توت يت	ضابط شرطة .
الرائد باكوك جالكوك	ضابط شرطة .
جون جيللى	مفتش مركز مديرية صوبات سابق .
بيتا بال بوك مار	مدير مشروع أرز جنتلى .
يعقوب جو دونك ون	نائب المدير التنفيذى لمديرية صوبات .
مارتن نيا تكك	مدير التنفيذى لمديرية بيبوى .
بولييك	موظف بقسم الضرائب .
جوانك دينق	موظف بالضرائب .
بول كونتك جيل	محاسب بوزارة التجارة .
جيما بليوكنك	محاسب بوزارة التجارة .
جون لكارك	مدير مدرسة ملكال الثانوية .

مع 115 مسئولاً آخر :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن اعتقالات جماعية في ملكال مقر العاصمة الإدارية لولاية أعلى النيل في جنوب السودان وهى تحت سيطرة القوات الحكومية ، وتحاصرها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان فصل الناصر ، والمذكورون أعلاه كانوا بين 135 موظف بالخدمة المدنية وسياسيين وقادة محليين معظمهم من قبيلة النوير قبض عليهم في نهاية أكتوبر 1992 في أعقاب تمرد قامت به - إنيانيا 2 وهى مجموعة مسلحة تسيطر عليها الحكومة وقد أدى

التمرد إلى قتال داخل ملكال ، ووردت تقارير بأن السجناء موجودون في مكان معزول وهناك قلق من أن يكونوا قد أعدموا أو عذبوا .

وتزداد المخاوف حول مصير يعقوب صوتك وجمعة بليوكتك اللذين تم اعتقالهما بواسطة الاستخبارات العسكرية . الجهاز الذى اشتهر بممارسته للتعذيب وإعدام المساجين دون محاكمة . أما بقية المسجونين فقد ألقت القبض عليهم وحدة أمن الولاية ، وهناك تقارير تقول: إن أعدادا أخرى من قوات إنيانيا 2 كانت تتمركز في ملكال تم اعتقالها أيضًا .

معلومات بالخلفية :

الاعتقالات جاءت بعد هجوم على ملكال قاده زعيم روحي أو نبي من قبيلة النوير ، والنوير واحدة من المجموعات الرئيسية في أعالي النيل واسم الرسول وطينان من إقليم لاك من منطقة شمال النوير ، جزيرة الزراف غرب ملكال ، وفي خلال فترة العام ونصف السابقة للاعتقال اشتهر وطينان عندما قام بالوساطة بين القوات الجنوبية والقوات شبه النظامية المتعاونة مع الحكومة في الجنوب والجنوبيين المتقدمين إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ، واستهدفت بالهجوم قوات من الجنود المتطوعين الشماليين المعروفة بقوات الدفاع الشعبي أو المجاهدين وينتمى معظمهم إلى الحركة الإسلامية المساندة للحكومة ويشكلون الآن جزءا كبيرا وهاما من القوات المقاتلة في الجنوب . دامت العملية 32 ساعة واشتركت فيها قوات متمردة من لاكنوير من انيانيا 2 التى كانت تتمركز في جاتجناك وجبل دوليبى .

السودان

أزمة مستمرة في حقوق الإنسان

أبريل 1992 موجز :

في 30 أبريل 1991 أعلنت حكومة الرئيس عمر حسن البشير التي جاءت إلى السلطة إثر انقلاب عسكري في 30 يوليو 1989 عفوًا عامًا عن كل المعتقلين السياسيين ، وبعد فترة قصيرة من ذلك أطلق سراح 299 من سجناء الضمير ؛ وعلى الرغم من ترحيلنا بالخطوة إلا أنها لم تؤثر بشيء في الخرق المستمر لحقوق الإنسان بواسطة الحكومة السودانية ، وهناك 60 سجينًا سياسيًا من بينهم سجناء الضمير لم يطلق سراحهم ومنذ أبريل 1991 اعتقل مئات المعارضين للحكومة ، وتواصل تعذيبهم إلا أن الحكومة استبدلت أسلوب الإبقاء على الناس لفترات طويلة في السجن بحبسهم لفترات قصيرة وعزلهم تمامًا عن العالم الخارجي ، وبحلول مارس 1992 كان عدد المحتجزين بالسجون من معارضي الحكومة 200 بحد أدنى .

وفي مناطق الاقتتال - الجنوب والنيل الأزرق في الشرق - وغرب السودان ، فهناك صعوبة في الحصول على المعلومات ؛ وبرغم ذلك فإن البيانات التي وصلت تفيد بسوء الأحوال وحوادث التعذيب ، فقد تم الإعلان عن حالات إعدام دون محاكمة بمنطقة جبال النوبة بغرب السودان واختفى أناس كثيرون من دارفور في الغرب الأقصى .

بالإضافة إلى هذا فقد كان الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولاً عن عدة خروقات لحقوق الإنسان ، ومن بين أخطر الوقائع مقتل أكثر من 2000 مدنيًا من قبيلة الدبيثكا بمديرية أعلى النيل بواسطة مجموعات عسكرية منشقة عن الجيش الشعبي تعرف باسم مجموعة الناصر .

موجز :

ظلت منظمة العفو الدولية ترسل نداءاتها للحكومة السودانية نيابة عن سجناء الضمير ، والمعتقلين السياسيين ، وضحايا التعذيب ، والمختفين والمحكوم عليهم بالإعدام ؛ وعلى الرغم من هذه النداءات فإن الحكومة قد أخفقت في احترام حقوق الإنسان وأصبح وضع حقوق الإنسان في البلاد خطيرًا.

وبرغم ترحيبنا بالعفو العام الذى صدر فى أبريل 1991 عن المعتقلين السياسيين إلا أنه كان قطرة فى بحر ، إذا ما قورن بخروق حقوق الإنسان التى ترتكبها الحكومة ، ففى الشمال والشرق والوسط تم اعتقال مئات المواطنين المعارضين للحكومة بعد عفو أبريل ، ويتضح من الاستخدام الواسع لمراكز الحبس السرية والتعذيب المستمر ، بأن الكبت أصبح أسلوب وسياسة الحكومة فى مواجهة المعارضة التى تتعرض لها .

وفى مناطق العمليات العسكرية فى الجنوب والنيل الأزرق فى الشرق وغرب السودان فىصعب الحصول على المعلومات وبرغم ذلك فإن البيانات التى توفرت تدل على أن وضع حقوق الإنسان متدنٍ جدًا . فالذين يشبه فى تعاطفهم مع الجيش الشعبى لتحرير السودان يواجهون احتمال « الاختفاء » أو الإعدام العشوائى .

بالإضافة إلى ذلك فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان مسئول عن إساءة حقوق الإنسان ، ومن بين الحالات التى أبلغ عنها مقتل 2000 مدنى من قبيلة الدينكا فى أعلى النيل بواسطة مجموعات تابعة لفصيل الناصر .

منظمة العفو الدولية

السودان

نماذج من الكبت

19 فبراير 1993

موجز:

ما زالت تصل إلينا تقارير مزعجة عن خرق لحقوق الإنسان في السودان ، وما يزعج منظمة العفو الدولية حقًا تقرير عن قتل جماعي في منطقة جبال النوبة النائية حيث تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج واسع « للتطهير العرقي » ، وتقول آخر التقارير التي لم تؤكد بعد : إن مئات المدنيين أعدموا دون محاكمة في جبال النوبة في آخر ديسمبر 1992 ومطلع يناير 1993 .

إن الموقف يقتضى اتخاذ إجراء حاسم حول خرق حقوق الإنسان بالسودان فالحوادث الخطيرة التي يتم فيها خرق حقوق الإنسان بالسودان تحدّ يواجهه العالم كله ، وتطالب منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي التأكيد من أن الوضع في جميع أنحاء السودان تحت الرقابة الدائمة .

في ديسمبر 1992 رفضت الحكومة السودانية قرارًا صادرًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعبر عن القلق لخرق حقوق الإنسان في البلاد ، وقال الفريق عمر حسن البشير قائد الانقلاب : إن السودان « سوف يدير أذنا صماء لأي إدانة بأى شكل » وأضاف أن خرق حقوق الإنسان « إشاعات لا أساس لها ومبنية على حقائق غير مؤسسة » .

إلا أن الحكومة لم تهمل نداءات خرق حقوق الإنسان تمامًا ، فقد أصدرت عفواً عن السجناء السياسيين في يوليو 1992 .

إننا نرحب بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إخلاء سبيل سجناء الضمير ولكن تعلم منظمة العفو الدولية بسجناء سياسيين ما زالوا في الحبس ، وتعلم أيضًا أن عمليات التعذيب في « بيوت الأشباح » في السودان مستمرة ، وقد لجأت الحكومة إلى ممارسة الضغط تحت حاجب كثيف من السرية ، ففي الشمال يعيش المدنيون الذين ينتقدون الحكومة دون محاكمة ، ولدى منظمة العفو الدولية قائمة تحوى 250 اسمًا مازال أصحابها موجودين في الحبس بالخرطوم خلال العام الماضى فقط .

وقد فرض على معارض النظام موافات قوات الأمن بتحركاتهم أو الحضور إليها شخصيا وهذا الحظر على حرية تحركهم لا يقل سوءًا عن حبسهم ، وفي 28 يناير 1993 تم اعتقال محمد عبد السيد في الخرطوم وهو مراسل لصحيفة ، الشرف الأوسط العربية وأُغلق مكتب الصحيفة ، وهذه إجراءات قصد بها التعتيم على ما يدور هناك وحجبه عن العالم الخارجى ، وفي مناطق الحرب في الجنوب وغرب السودان حيث تشعر الحكومة أنها في أمان من المراقبة الدولية فإنها تتجاهل حقوق الإنسان تمامًا ، فقد تلقت منظمة العفو الدولية ، تقارير بإعدامات وحوادث « اختفاء » خلال العام الماضى وتفيد آخر التقارير بحدوث قتل جماعى راح ضحيته المئات من المواطنين في هيبان بجبال النوبة في ديسمبر 1992 ويناير 1993 إلا إنه لم يتوفر تأكيد لها بعد وحدثت إعدامات كثيرة في جبال النوبة العام الماضى ، وتم ترحيل عشرات الآلاف من المواطنين عن مواطنهم وتعرضت القرى للاعتداء من قوات الحكومة .

وفي الجنوب لم تشأ السلطات بعد تفسير اعتقالها لـ 100 رجل في جوبا في منتصف عام 1992 وقد اختفوا جميعًا منذ ذلك التاريخ ، وقامت قوات الدفاع الشعبى بإعدام مئات الناس بعد هجوم قامت به قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان .

وانقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ثلاث مجموعات مسئول
أيضاً عن إساءات حقوق الإنسان ، ففي يناير 1992 قام فصيل من قوات الناصر
بقتل 87 مدنيًا من قبيلة البقارة في بحر الغزال ، وفي سبتمبر 1992 قتلت قوات
الجيش الشعبي لتحرير السودان « فصيل توريت » ثلاثة من عمال العون
الغذائي العالمي وصحفي .

والفشل المستمر للحكومة السودانية باتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع
التعذيب « والاختفاء » والإعدام دون محاكمة يفسر عدم استعداد الحكومة على
الالتزام بحقوق الإنسان العالمية ، التي يصر المجتمع الدولي على احترام الجميع
لها وتناشد منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية وكل فصائل الجيش الشعبي
لتحرير السودان باتخاذ الخطوات الكفيلة بإنهاء هذه الحالات ، ويجب على
الحكومة إجراء التحقيقات في كل الخروقات التي تمت وتقديم المسؤولين عنها
للمحاكمة .

خارجي « للنشر العام » :

السودان 8 يناير 1993 .

محمد وهب الله - موظف سابق .

محمد بشير الفكي - معلم .

صلاح حسنى سعيد - مدير بالقطاع الخاص .

عبد الحميد على بشير - سياسى .

عبد الرؤوف على أبو نعرف - موظف سابق .

عمر على - مدرس .

فاروق على زكريا .

عبد الرحمن عبد الله سالم توت رجل أعمال .

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن تسعة رجال متهمين بانتهاكهم إلى الحزب الشيوعي السوداني المحظور اعتقلوا في الفترة ما بين 21 - 27 ديسمبر 1992 . جاء اعتقالهم عقب حملة أمنية في برى وهى منطقة سكنية في ضواحي الخرطوم وقامت قوات الأمن في تلك العملية باجتياح منزل واحتلاله لعدة أيام وقبضت على كل من زاروه .

ويحتجز هؤلاء الرجال في مكان معزول ويعتقد أنه رئاسة الأمن في الخرطوم، أو في واحد من « بيوت الأشباح » ، وتم اعتقال الرجل العاشر عبد الرحمن عبد الله سالم توت في 5 يناير 1993 بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي السوداني المحظور ولا يعرف المكان المحتجز فيه .

ويبدو أن السلطات تتهم هؤلاء الأشخاص بأنهم جزء من شبكة شيوعية تعمل تحت الأرض ؛ لذا فمن المرجح تعريضهم لتحريات دقيقة مصحوبة بالتعذيب .

معلومات للخلفية :

تجرى عمليات التعذيب وسوء المعاملة في كل من رئاسة جهاز الأمن « وبيوت الأشباح » ويحدث أسوأ جزء من التعذيب خلال التحريات . مثال على ذلك الأشخاص الذين اعتقلوا خلال 1991 والمتهمين بتدبير محاولة انقلاب ، وقد تعرضوا لتعذيب شديد .

« للنشر »

الخوف من عمليات تعذيب

17 مايو 1993 السودان .

دكتور إبراهيم الأمين - وزير سابق .

محمد عبد الرحيم .

محمد يوسف حسن .
محمد المهدي - إمام من طائفة الأنصار .
عبد المحمود أبو إمام - من طائفة الأنصار .
عبد الله إسحاق - مدير الشئون الدينية لطائفة الأنصار .
الهادي آدم - عضو بارز في طائفة الأنصار .
التهامي إبراهيم - وزير الطاقة الولاية الوسطى .
مصطفى عبد القادر عبد اللطيف - وزير سابق للتعليم بالولاية الوسطى .

عبد الرحمن يونس - عضو بارز في جماعة الأنصار .
الفضل عمر - مزارع .
دكتور عبد النبي علي أحمد - حاكم سابق لدارفور .
دكتور سعيد نصر الدين - موظف بوزارة الصحة .
موسى عبد الله البشير - واعظ للأنصار .
إبراهيم علي عبد القادر غفير .
الصادق إبراهيم .
عبد الباقي تاج الدين - عمدة قبيلة الشنابلة .
عثمان إدريس هباني - معلم .
برير محمد التوم .
حسين أحمد فضل - تاجر .
الطاهر الرقيق - نقابي .
التجاني أحمد - نقابي .
محمد النيل دوليب - نقابي .
محمود أبشر - رجل أعمال .

دكتور بى مكوار - طبيب وعضو بالحزب الاتحادى الديمقراطى .

عبد الرحيم الحسينى - رجل أعمال وعضو بالحزب الاتحادى الديمقراطى .

منظمة العفو الدولية قلقة من تقارير تفيد باعتقالات واسعة فى المدن السودانية الشمالية فى أبريل وبداية مايو 1993 . يتتبع معظم المعتقلين لحزب الأمة وطائفة الأنصار وهى طائفة تقليدية إسلامية وتشمل القائمة أيضا أعضاء من أحزاب أخرى بما فيهم الحزب الاتحادى الديمقراطى « وطائفة الأنصار ، تعمل وفق مبادئ محمد أحمد المهدي الجد الأكبر لصديق المهدي « رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة » .

ومرد قلق منظمة العفو الدولية هو أن الموقوفين هؤلاء تم اعتقالهم بقيامهم بالتعبير عن رأيهم وهو أمر مباح ومعترف به عالميًا ؛ لهذا يعتبرون سجناء ضمير والمنظمة قلقة أيضًا لأن هؤلاء الناس سوف يتعرضون للتحري الدقيق واحتمال التعذيب .

إضافة إلى ذلك .. فقد اعتقل الأمين فى يوم 11 أبريل 1993 فى الخرطوم على ما يبدو ، واعتقل محمد المهدي إمام جامع ود نوباوى فى أم درمان كما اعتقل عبد المحمود عبده إمام جامع القبة فى أم درمان ، أيضًا واعتقل عبد الله إسحاق مدير الشؤون الدينية للأنصار فى مكتب شئون الأنصار فى 29 أبريل 1993 والرجال الثلاثة أعلاه أعضاء بارزون فى طائفة الأنصار .

وجاءت تقارير تفيد أيضًا باعتقال أعداد أخرى من أعضاء حزب الأمة والأنصار فى مختلف مدن ومديريات البلاد ، فكان اعتقال محمد عبد الرحيم فى الأبيض ، واعتقل محمد يوسف حسن ، والزهاوى إبراهيم ، ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف فى ود مدنى ، واعتقل عبد الرحيم يونس ممثل الأنصار المقيم ، وفضل الله عمر بالدمازين مدينة إقليمية تبعد 300 ميل جنوب شرق الخرطوم ، واعتقل الهادى آدم ممثل الأنصار وإمام نيالا فى تلك المدينة ، بينما

اعتقل موسى عبد الله البشير ، وإبراهيم على عبد القادر ، والصادق إبراهيم ،
وعبد الباقي تاج الدين وعثمان إدريس هباني ، وبربر محمد تم ، وحسين أحمد
فضل بمدينة البويم التي تبعد 140 ميلاً جنوب الخرطوم .

أما الدكتور يحيى مكياد وعبد الرحيم الحسين الذي يبلغ من العمر 75 سنة
وهو رجل أعمال وعضو بالحزب الاتحادي الديمقراطي ، فقد تم اعتقالهما في
الخرطوم .

معلومات للخلفية :

الحملة الأخيرة على حزب الأمة وطائفة الأنصار بدأت في 5 أبريل 1993
عندما اعتقل صادق المهدي رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة
لمدة 24 ساعة للتحرى .

وفي 25 مارس 1993 ألقى خطبة العيد في نهاية رمضان « شهر الصيام
للمسلمين » ونادى فيها بضرورة رجوع البلاد للنظام التعددي ، وفي 9 إبريل
1993 قامت مظاهرة في أم درمان عقب صلاة الجمعة وقادها صادق المهدي
وجاء في التقارير أن الكثيرين قد اعتقلوا خلال وبعد المظاهرة وتعرضوا للضرب
أثناء التحري ، ويعتقد أن أسباب اعتقال أعضاء حزب الأمة الموضحة أساءهم
أعلاه كانت بسبب منشور صادر تحت صادق المهدي يحمل ملخص لخطبته في
صلاة الجمعة ، أما اعتقال أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي فلم تتضح بعد
إلا أنه يفترض أن الأسباب هي معارضتهم للحكومة .

خارجي « للنشر » :

الخوف من القيام بأعمال تعذيب .

18 مايو 1993 السودان .

عبد الوهاب الخير عبد الوهاب - مزارع .

- مأمون يوسف - عضو طائفة الأنصار .
- عبد الغنى محمد عمر الأمير - عضو حزب الأمة .
- جبريل الصوفى سالم - نقابى .
- على يونس - عضو حزب الأمة .
- أحمد بلال - عضو حزب الأمة .

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير باعتقالات إضافية فى مايو 1993 لأعضاء من حزب الأمة المحظور وطائفة الأنصار طائفة دينية تقليدية - فى حملة إستهدفت معارضى الحكومة - فحزب الأمة يقوده رئيس الوزراء السابق صادق المهدي - حفيد - محمد أحمد المهدي مؤسس طائفة الأنصار .

ومرد قلق منظمة العفو الدولية هو أن أسباب اعتقال الأشخاص هؤلاء جاءت لممارستهم حقًا أساسيا وهو المطالبة بحرية التعبير لذا فيعتبرون سجناء ضمير ، والمنظمة أيضًا قلقة من احتمال تعرضهم للتعذيب ، فالمكان المحتجزين فيه غير معروف إلا أن البعض يعتقدون أنهم اودعوا « بيوت الأشباح » وتم اعتقال عبد الرحمن الخير عبد الوهاب مزارع ، ومأمون يوسف ممثل الأنصار وإمامهم بمدينة كسلا بشرق السودان ، ويعتقد أن لاعتقال عبد الرحمن الخير عبد الوهاب علاقة بالنشاطات السياسية التى يقوم بها أخوه نجيب الخير وهو عضو بارز فى المعارضة السودانية بالخارج ، واعتقل عبد الغنى محمد عمر الأمير فى مدينة الدامر التى تبعد 170 ميلاً شمال الخرطوم .

معلومات للخلفية :

ومنذ منتصف إبريل تم اعتقال عدة أعضاء من حزب الأمة والأنصار فى الخرطوم والمدن الإقليمية الأخرى كالأبيض والدمازين وود مدنى ونيالا « مايو 1993 » .

المصادر

مذكرات :

- يومية جراهام في توماس .
- خطابات لجراهام توماس وروبرتسون وصادق المهدي ودكتور يوسف بدرى .
- الكتب :

- السودان 1985 - 1989 لبيتر ودوارت الناشر أكاديمية لستركروك صدر عام 1990 .
 - السودان : موت حلم لجراهام توماس الناشر دار الفرجانى 1990 .
 - الحكومة التى يستحقونها لمنصور خالد الناشر كدنيوك 1990 .
 - الصراع التاريخى فى وادى النيل لجبريل روابيرج الناشر هيرش 1992 .
- ### المجلات :

- نشرات دورية .
- التحليل الأفريقى .
- أسرار أفريقيا .
- تقارير العالم الثالث .
- مجهر السودان .
- مجلة السودان الديمقراطية .
- نشرات منظمة العفو الدولية .

- هانس سار .

الصحف :

- التايمز .

- الجارديان .

- إندبندنت .

- ديلي تلجراف .

- يالفاينالشييل تايمز .

- الشرق الأوسط .

- الحياة .

* * *

المصطلحات

- بيت المهدي : أسرة المهدي .
- جلابية : كسا طويل من القطن الأبيض يلبسه الرجال في السودان .
- الجزيرة : المنطقة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق في السودان .
- القبة : ضريح يدفن فيه رجال الدين
- الحدود : عقاب في الشريعة الإسلامية لمقتضى الجرائم .
- إمام : زعيم ديني .
- عمه : عمامة .
- مجنون : مختل العقل .
- شريعة : قوانين الشريعة الإسلامية .
- طريقة : طائفة دينية أو صوفية .

* * *



ت : ۹۳۲۷۰۶

قالوا عن هذا الكتاب ...

الصراع من أجل البقاء

قالوا عنه أنه تكملة لكتاب «السودان : موت خُلم»
والذى قيل فيه :

« جراهام توماس .. خادِم متفانى فى إخلاصه
للسودان .. فهو سفير إضافى للسودان فى بريطانيا ..
كما يعد هذا الكتاب بليغ بدرجة عالية كما أنه متجانس
عاطفياً وله تأثيره النافذ » .

روى جنكيز

(لورد جنكيز لهيل هيد)

« تُعد قيمة كتاب جراهام توماس برفعه الستار عن
تاريخ الأسرار السياسية والذى كان قادراً على لعب
جزءاً غير صغير منها .. كما أنه سيصبح حتماً مصدراً
لا غنى عنه لمؤرخين المستقبل .

كولن ليجم

(تقارير العالم الثالث)

« يُعد هذا الكتاب حادث فى وقته المناسب ، فقد
بنى المؤلف أحداثه على تجربته الشخصية وأمدّه بكثير
من بصيرة نفاذة . لقد صور بصفة خاصة وبكل وضوح
الرئيس السابق نمبرى بغير رحمة » .

ريتشارد هول

(تحليلات أفريقيا)

« لقد حاول جراهام توماس بأن ينقل لنا الحقيقة
كما يراها .. لقد كتب هذا الكتاب قلم عاش وسط
أكثر الفترات الحاسمة للسودان المعاصر » .

(جريدة العرب)

« لقد دَوّن جراهام توماس التاريخ الشخصى
للدولة ، الذى يُعد دراسة لأحداث أربعة عقود مرتبطة
برباط وثيق بالسودان » .

ماجى جيمس

(ملف أكاديمى)

يُعد هذا الكتاب تكملة لكتاب « السودان : موت حلم »
1950 - 1985 م ، واستمرارية لدراسة صراع السودانين من
الديكتاتورية إلى الديمقراطية ، وإطاحة الانقلاب العسكري
بالحكومة الديمقراطية المنتخبة .

وقد نظّم هذا الانقلاب الجبهة الوطنية الإسلامية السودانية
التي حكمت السودان منذ عام 1989م حتى الآن .

كما يظهر جلياً في سياق الكلام المعاناة التي لا حصر لها
من الفيضانات والمجاعة والحروب التي لا نهاية لها بجنوب
السودان .

لقد انغمس المؤلف في الشؤون السودانية لأكثر من أربعين
عاماً ويتمتع بثقة الكثير من القادة والساسة السودانيين
والمصريين والبريطانيين .

لقد كتب بتوسع عن السودان في الصحافة والإذاعة
وبصورة متكررة في السنوات التي عمل فيها بخدمات عبر
البحار (بي . بي . سي) وبخاصة في شبكة محطات الإذاعة
المركزة على أفريقيا .

- يكشف هذا الكتاب بوضوح معاناة بلد من بلاد العالم
الثالث المتصارعة من أجل البقاء .

